

الاول والصلوة عليه في الثاني اقله التماسه ولا يتعلق بترك
الشرك ولا بترك الجهر والاسترار ولا بترك تكبيرات العبد وان كان
سعالا ظاهرا او لكانه ليس خاضعا للصلوة ^{بشيء} في الخطيه وعرضا
في ايام العيد وكذلك الجهر اذا انقلب ركعا الى غير محله فان قرأ الفلحة
او شهد في الاعتدال من الركوع فقد جمع بين النقل وبين تطويل الركوع
فالظاهر ان الصلوة تطول بعدده ونقص بشهوه السجود ونقصه
وجه بعد ان لا تطول بعدده فانما اذا اوجز النقل الى ركع طويل
او تطول القصر لغير نقل في البطال فجمعا لاجلها فاع كقول
السجود والركوع والثاني وعلى هذا اهل السجود شهوه فله جملة
وجه قولنا سجده لغير ظاهر وكما سجد ان ساطع السجود
ترك ما ليس في ارجح من الشئ لا بعد ان ساطع فعل ما ليس بمطول
من المصنوعات ولو نقل القراء الى القعود بين السجدين فالمشهور وهو
اختيار من شرح انه ركع طويل كالقعود للشهد وقال ابو علي لا يسجد
بشيئه بانه عند الركوع لا المقصود الظاهر منه الفضل بين
السجدين وقال لا خلاف ان المأموم اذا قام من الركعة الثانية
وترك التشهد الاول مع الامام لم تطول صلاته ولم يحمله الرجوع الى
مواقفه الامام كما لو رفع راسه قبل الامام فقد ارجع الى القعود
مع العلم بطلت صلاته ولو طرأ ان الامام رفع راسه ورفع في حيز
القعود فجمعا وانما اذا ترك السجود في الانصاب فرجع وسجد
للمسحور كان قد انتهى الى الحد الاكبر لانه زاد ركوعا وان كان
دور حد الركوع فلا يسجد وان ارتفع غير ميمر وصار اقرب الى

المعذور رجع وفي النجود نظر قال الصلوة لا في سجدة فعل كثير
من جنس الصلوة قال الشيخ وختم ان يقال المخطوبين ترتيبا فلا
تطير الصلوة بعد خلاف الاستصحاب والركوع قائما من جنس
ولجان الصلوة لا يلزم من قيام الرابعة الى السجدة وركب السجدة
فان ذكر بعد السجدة عباد الى النجود ثم يستشهد وسجد السجدة
راذ قد اطلو في غير وقته وهو ترك السجدة الأخيرة وتشهد
تأشيرا لذكر فانه بعد الثانية ويستشهد في سجدة السجدة لا ت
المعذور من النجود في ركوعه اذا اقلنا فيه قصير او فلنا مجرد
نقل الركوع طول فاما اذا جلس عبد القيام ولم يستشهد فان طول سجدة
للسجدة وان كان حيفا فلا لا خيلته الاستدعاء معهودة في
الصلوة وهذا مشا واول ركوع في سجدة خلاف الركوع والنجود
اذا قام بعد تشهد الأخيرة الى الخامسة ساهبا ثم ذكر فانه بعد
الى النجود وفعل بعد السجدة وختم الا يبين انه لا بعده ن والثاني
لا يفعل السلام بعد ركوعه وطاهر العزاية بعيد وفيه معان
احدهما لخل الموالاة بين السجدة والسلام والثاني لا لا يبق السلام
مفرذا والمعين صعبان فان هو في النجود قبل الركوع ثم ذكر
فاقبل بالحق الاول ويكشفه العود الى الركوع وان قلنا العله
الموالاة فلا بد ان يقوم منتصبا ثم ركع ان اذا شك بعد الركوع
من الصلوة هل صلاها او لم يصلا فيه ثلثة اقول لا بد فانه لا تأويل
لهذا الشك والثانية كالشك في اثبات الصلوة فان كان في نظرنا
الفصل يتابع الاقل واما الصلوة وان كان بعد نظا والفصل السابق

الصلوة والثالث من يخرج الاصل ان كان الشك بعد نظا اول
الفصل فلا يقسم به لان من يقدر في صلوة معينة فتشكك فيه
وان كان في الطاول النجود اذا لم يعد للصلوة وشك هل يسجد سجدة
او يسجد فانه يسجد سجدة ثانية لان الاصل عدمه ولا يسجد لهذا
السجدة لانه يغير نفسه وغيرة الاجد باليقين منطرا الا في مسألة
وهو من شك في المأوا او بعد احد لا يقل ويسجد للصلوة ولو روي
الجواب وان كان الاصل انه لم يرد قال الشيخ ان على سبب السجدة
انه وان لم يرد بعد ادى الرابعة مع نحو زيا لها خمسة فيسقط
اليه نقصا لا يبق قبل السلام انما زاعجه يسجد ايضا لوجود التردد
في نفس الركعة وانكر السجدة او محذو عليه ويقرعه وقال لا يسجد
الا اذا زال التردد قبل السلام لو طعن سجدته لم يبق ان
لم يبق سجدته فادرك سجدة ثم قال بعض المحققين يسجد
لزيادة التحدث قال الشيخ او محذو ذلك السجدة فهو من جهة
وجبر لنفسه من جهة كالتقاء من الاربع فافترى في نفسها وفيه
النضاب في سلم الامام سلم المسوق فالتقاء فانه يقوم للمام ما يبق
عليه لانه سجد الى ان اراده ولو سمع المسوق صوتا فطرا ان
الامام قد سلم فقام لم يسجد عليه فان سلم الامام وهو قائم هو
يلحظ بان رجع الى النجود ثم يقوم وينزل يسجد بالقرآن
فأما اذا قرأ الحديث انه يسجد ثم ينظر او كان ينظر ادرك
النجود في طال الفصل فانه يقع قال صاحب القرية فيه فلو ان
في هذا النوافل وقال فلا سرب به ابتدا الا يقع كصلوة المحسوف

والاستسقاء وهذا الشارة لان القرية يسمونه من غير سبب حار
 وكان الشيخ ابو محمد يرد الذكر على ما علم ذلك وهو الصحيح
 فعمل هذا بعد القضاء ولو بشرطه ولو في الصلاة فمخبر بط
 صلوة بخلاف الثلاثة فانها تصل في الصلاة من سجود الثلاثة
 انما الصلوة تؤدى على الرجلين واما في غير الصلوة فمؤدى على
 الرجلين فيه خلاف كما في صلاة الجنازة وذكرى الخلاف في سجود
 الشكر لان الظاهر ان ركعة تكفى الجبهة من الارض كمنسلة
 او تركها الله عليه وسلم بواجده ذلك وحسن واحدى عشرة
 ركعة والفضل من ردد في ثلث عشرة فلو ردد على هذا العدد في
 محله فجهان احدهما لا يصح لان هذا سنة فليسقطها التوفيق
 كركعة الضحى والثاني يصح لان خلاف فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 بل على ما في الباب واذا جمع بين الثلاث في الشهر وجهان
 احدهما يشهد تشهد في الاخير والثاني يشهد سها واجزا
 في الاخرى كلاتسبه بالمغرب والكل مقبول وهو اجمع الملك
 بتسليمه افضل او قلنا بتسليمه فيه اربعة اوجه احدها ان
 ركعات موضوعة افضل وان الركعة الفردية ليست بصلوة عند
 قوم بل غير شبهة الخلاف والثاني ان ركعة فردية اول
 ثلث موضوعة بل من احد عشر موضوعة لانه مع مواظبة النبي صلى الله
 عليه وسلم على الفردية في اخر الشهر والثالث ان ثلاثا افضل
 بتسليمه من افضل من ثلث موضوعة ولكن الواجدة الفردية ليست افضل
 من موضوعة والرابع ان الامام يستحب في حقه الموضوعة لا خلاف في هذا

المسألة

المسألة

المسألة

المسألة

المسألة من حيث تقع صلاة في كل مذهب قال رضي الله عليه
 وسلم فضل تطوع الرجل في بيته على تطوعه في المسجد كفضل
 صلوة المكتوبة على صلوة في بيته وقال صلى الله عليه وسلم
 صلوة في مسجدى هذا افضل من ثمانية صلوات في غيره من المساجد
 وصلوة في المسجد الحرام افضل من ألف صلوة في مسجدى هذا
 وافضل من ذلك كله رجل يصلي في رايه بيته ركعتين لا
 تعلمهما الا الله ان اذا اخرج من ركعة حازله ان يجهل ما به
 ركعة بتسليمه وله ان يشهد بين كل ركعتين او في
 كل ركعة او في الاخرى منها وان اخرج من ثمانية ركعات في البيت
 يقصر فيها على ركعة في قضا النوافل لانه اقوال احدها يقع كالركعتين
 والثاني لا تقص لان القضاء ما من مجرد والثالث ما تأتت ولم
 يتبع ربه كصلوة العبد والحي يقص والثابع لا يقص فاذا
 قلنا يقص بالصحة يقص اي او قل ان فات التمام يقص بالثبوت وفات
 الليل يقص بالليل ولا يجاوز ذلك ولا يقص نافله كل صلوة مما لم
 يخرج وقت فريضة اخرى **ركعة** مسائل حكاهما الثاني
 في حلية العلماء قال المشافعي في الاما والاقامات ان يجزوا اياه
 ويعلمون الطهارة والصلوة قال وطاهر هذا اضعف الخرج ومن
 اصحابنا من قال للارادة الاستحباب وهذا اجري على النية ومن
 يقول تارك الصلوة قال الاصطفي في الاصل وقت الرابعة وقال
 ابو علي بن ابي ربه اذا ضاقت كذا وله وهو طاهر كلام المشافعي
 رحمه الله عنه وقال ابو اسحق اذا ضاقت الثانية وقبل بصلوة

على طاهر

وَفَرَحَتْ شَرُّهُمْ مِنْ تَحْدِيدِ عَصَاهُ بِعِلْمِهِ إِخْرَاهُ وَلَا
 اعَادَ عَلَيْهِ وَمِنْ إِجْمَاعِهِمْ فِي إِقْرَارِهِ فَوَلَّاهُ كَظَمَتِهِ عَلَى الْخَيْرِ
 إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حُجَّتِهِ بِكَرِهَةٍ أَنْ يَنْتَهِى الرُّكُوعُ وَالْحُجُودُ وَالشَّهَادَةُ
 فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ صَلَوْتُهُ وَمِنْهُ وَجْهٌ إِذَا فَرَعَ أَعْمَارُ بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ قَالَ
 الْحَاوِي إِذَا قُتِلَ فِي الصَّغِيرِ مِنَ الرُّكُوعِ وَكَانَ شَاقِعًا فَمِنْهُ وَجْهٌ
 لِحَدَّثِهِ لَا يَنْتَهِى وَهُوَ الْمَذْهَبُ وَالثَّانِي فِيهِ فِي السُّجُودِ لَهُ وَجْهٌ
 إِذَا قُتِلَ فِي السُّجُودِ لَهُ وَبِأَيِّ حَيْثُ قُتِلَ مِنَ الْبَعْضِ إِخْرَاهُ وَلَوْ أَنَّهُ قُتِلَ
 دَعَا خِرَافَةً لَمْ يَخْرُجْ وَأَنْ لَمْ يَسْمَعْ دَعَا كَيْفَ الدُّرْسِ فَسَمِعَ وَجْهٌ
 قَالَ الشَّاشِي وَهَذَا عَدِيٌّ يَتَوَلَّى الْمَذْهَبَ وَالْآخَرُ فِيهِ غَيْرُ الْقَبُولِ لِلْمَرْبِيِّ
 عَلَى طَرِيقِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ كُنْ مِنْهُ كَلِمَةً سَمِعَ لِلشَّهْرِ وَكَذَا إِذَا
 عُدَّ لِلْمَرْبِيِّ هَذَا إِذَا نَزَلَ فِي طَرِيقِ الشَّاشِي الرَّاسَةَ قَائِمًا مِنْ إِجْمَاعِهِمْ قَالَ
 لَا يَسْتَعِدُّ بِهِ قَالَ الشَّاشِي وَعَدِيٌّ أَنَّهُ سَمِعَ لَوْ كَانَ الْبَاقِي
 فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَالْمُسْتَمْتَعُ فِي الصَّلَاةِ فَرَأَى بِهِ سَمِعَ الْحَاوِي بِحُجَّتِ
 الْقَوْمَةِ بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ قَالَ الْقَاضِي حَسَنٌ لَوْ لَمْ يَنْتَهِ لَمْ يَسْعُدْ
 قَالَ الشَّاشِي وَهَذَا بَعِيدٌ جَوَانِ حَيْثُ الْغَلَا وَلَوْ رُجِعَ إِلَى جُلُوسِ
 فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ قَامَ بَعْدَ السُّجُودِ وَرَاحَتُهُ دُونَ الدُّرْسِ
 فَسَمِعَ الْعَصَا تَعَادَ إِلَى الصَّلَاةِ مَا نَزَلَ دَعَا ذَلِكَ بِمُكْرِهِ وَمِنْ أَرْجَمَ
 بِالْفَصَحِ مُتَذَكِّرٌ فِي جِلَالِ الْقِيَامِ أَيْضًا الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي ثُمَّ تَذَكَّرَ فِي جِلَالِ
 الْقِيَامِ أَوِ الرُّكُوعِ أَوِ الْحُجُودِ نَزَلَ فِي رُفْعِ رَأْسِهِ مِنَ السُّجُودِ الْآخِرَةِ قَالَ
 الْقَسَالُ السُّرْعَةُ سَمِعَ وَلَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَ رُفْعِ رَأْسِهِ مِنَ السُّجُودِ الثَّانِي سَمِعَ
 لِلشَّهْرِ قَالَ وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الرُّفْعِ كَمَا لَمْ يَنْتَهِ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

وَلَمْ يَخْلُفْ فِيهِ بَارَةٌ وَلَا نَقْصَانٌ قَالَ الْقَاضِي إِذَا كَانَ خَلْفًا لِأَمَامٍ
 فَتَرَكَ مَحَلَّهُ قَامَ فَلَا يَسْطُرُ فَلَمَّا قَالَ إِذَا نَزَلَ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ وَكَانَ
 إِلَيْهِ يَنْتَهِى فَتَمَتَّ قَائِمًا فَإِنَّهُ يَنْتَهِى بِالْقِيَامِ وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ إِذَا
 شَكَّ الْمَامُومُ فِي جِلَالِ الرُّكُوعِ فَلَمْ يَرَأِ فِي جِلَالِ الْقِيَامِ أَوْ لَا وَشَكَّ فِي
 جِلَالِ السُّجُودِ فَلَمْ يَرَأِ فِي جِلَالِ الْقِيَامِ أَوْ لَا فَإِنْ خَرَجَ نَفْسَهُ وَغَادَرَ الْمَارِكَ
 فَإِنْ تَذَكَّرَ وَأَنَّ إِذَا نَزَلَ يَنْتَهِى الْمَارِكَ فَإِنْ تَذَكَّرَ فَإِنْ تَذَكَّرَ
 بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ قَالَ رَأَيْتُ أَمَامًا حَرَجَ مِنْ الصَّلَاةِ فَتَذَكَّرَ وَخَسِبَ لَهُ
 مَا بَعْدَ ذَلِكَ الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ سَمِعَ الْأَمَامَ أَنْ يَقُولَ الْخَفِيُّ أَنَّهُ يَتَذَكَّرُ
 لِلشَّهْرِ وَأَنْ كَانَ شَكَّ فِيهِ قَالَ الْقَاضِي حَسَنٌ كُنْتُ أَقُولُ فِي هَذَا
 يَنْتَهِى لِلشَّهْرِ وَأَنْ أَقُولَ الْخَفِيُّ قَالَ الشَّاشِي وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ لَوْ كَانَ
 يَصَلِّي خَلْفَ مَنْ صَلَّى صَلَاةَ سِتْرٍ فَجِدَّ الْأَمَامُ بِأَيْدِيهِ لَعَنَهُ مَا حُجِرَ
 تِلَاوَةً يَتَذَكَّرُ بِحُجَّتِهِ لَمْ يَتَذَكَّرْ وَلَوْ تَذَكَّرَ بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ وَلَكِنَّهُ
 أَنْ تَخْرُجَ نَفْسَهُ وَأَنْ تَتَلَقَّ إِذَا فِي الْقِيَامِ وَأَنْتَظِرُهُ قَائِمًا وَلَوْ كَانَ
 هَذَا فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ فَهَذَا الْأَمَامُ مَقْبُولٌ الْقِيَامُ إِلَى الْإِنْسَانِ بِأَيْدِيهِ
 فِي الرُّكُوعِ وَالْحُجُودِ فَإِذَا قَعَدَ لِلشَّهْرِ عَلَى طَرِيقِهِ الْأَوَّلِ يَتَذَكَّرُ
 وَلَوْ تَذَكَّرَ بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ لَكِنَّهُ يَنْتَهِى قَائِمًا مَا دَاوَلَ إِلَى الشَّهْرِ
 فِي الرَّافِعَةِ وَحَسَنٌ لِلشَّهْرِ عَلَى طَرِيقِهِ أَهْلًا بِأَيْدِيهِ فَعَلِيَ الْمَامُومُ أَنْ يَخْرُجَ
 نَفْسَهُ وَلَا يَتَذَكَّرُ وَلَا يَسْطُرُ عَلَيْهِ قَالَ فِي التَّوَسُّطِ إِذَا اجْتَمَعَ الْأَمَامُ
 بِالْأَحِلِّ وَهُوَ رَافِعٌ فَمَنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ لَمْ يَنْتَهِى تِلْكَ أَقْوَالُ الْحَرَا
 لَاحُورِ وَإِذَا قَعَلَ بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ وَالثَّانِي لَا يَنْتَهِى وَلَكِنْ يَكُونُ وَالْآخِرُ
 يَنْتَهِى وَلَكِنْ يَسْطُرُ لَا يَنْتَهِى لِلْمَطْوِيلِ وَكَانَ مِنْ بَابِ خَلْفٍ وَخَلْفُ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

حَسَنٌ

اذا قلنا انما جعلت الصلاة مع الجماعة والاولى بها الثانية
 التي لا يكون ظهر انقلوا قل ان كان في المغرب يزيد ركعة
 لا في المغرب في الغل الشفع دون الزك مستبدا من الامامة
 قال القائل ان كان في اخرى صلاة مع وجوب الفصل لا يصح الاقل
 به كمن لم يجد ما ولا رايا ولا يصح اقتداء غيره به فله عدد ٥
 الغيبة مفقود على المشهور بالورع والورع مفقود على الغيبة العائقة
 فالحق الحاصل الغيبة ثم ظهور الورع ثم النسيب والنسيب وحل النسيب
 على الماورى فلا يصح التزاحم بالامامة من السطاح والمستغفر
 اذن في الغيبة واحد الجهر وحل فتح العبدان السدان قوله
 في الامامة وجوز الجماعة ذكر القاصحين ان كانت صلوة في
 الجماعة لا يرد على صلوة مفقودة لمصلحة استدامة قال الشافعي
 وعبد بن كان في اول الوقت لاحتل الزاوية وان كان في اخره فعل
 الفصل قال في الوسيط الاعتناء بشاواه المأموم بالكلب
 فان المظن قد يطول وذكر الشافعي في الجلب ان وقف مأموم بجانب
 الامام وزوايا بعده مع زوايا بعده وعقبة متقدمة على عقبة
 لغيره فله فيه وجهان الصحيح الاصح اعتبارا بالمشاواه بالعقب
 اذا كان المأموم والامام في موضعين للصلاة وجهان اختلف السنا
 ونقد كالمسجد فان وقف المأموم على السطاح والامام في موضع
 المسجد وجهان كان في موضع المسجد وفي موضع خارج
 وسماها بك لا يظن مفتوح او مريد وجهه قال القائل ويمكن خد
 القرب بين الامام والمأموم في الاملاك والكنوب مما تبلغ المأموم فيه

وجهان
 وجهان

قال في السطاح

الوجهان

والوجه

صوت الامام عند الجمع المعتاد وهل يشترط اتصال الصف في
 الملك وجهان الصحيح لا يستلزم الامانة المملوك ويحققها المدارس
 والروايات فاذا وقف في سائر افعال الاصل المحسوس كان اذا اتصلت
 المنك على الباب المفتح بن البيان فوقف على الغيبة مقامه
 لم يخرج من اجل وجه لا يتبع لوقف فالاصل الحجاز ولو قدم على
 الصف المتصل الذي اسبقه الامام لم يصح صلاته ولو وقف وراء
 صفه فاما اذا كان الاتصال لا يجرى الصوف فان كان اليه الاخر
 وراء الامام لا على طرف جنبه فان راى ما بين الصفين على يمينه اذرع
 لم يصح وان لم يزد من خلف الصف المنك فان كان اتصال
 خفي وقال القاصحون لاختلاف السلافة اذا لم يكن بينهما حواجز
 اذا اختلف الموقف بالامام والمأموم ارتفاعا وانخفاضاً فهو كاختلاف
 السلافة من اتصال المحسوس وهو ان ينادي اس المشعل ركعة العاني
 بعد الزاوية او قدر اكل واحد منهما امامة معتدلة فان وقف الامام
 في المسجد والمأموم في ملك فهو كما لو كانا في سائر موكريان
 كان الامام في المسجد والمأموم في موكب فيعتبر غلوه بينهم موقفيهم
 الامام في وجهه ومن لم يمسح في وجهه ولو كان سماعا للمنع المظن
 والوصول كالحدا والالب المعلوم لم يجر على الاصح وما منع من الوصول
 دون ربط كالمشاك او الظردون الوصول كالباب المراد وجهان
 قال الشيخ انما يقع المأموم والامام من غير ان يقرأ بطلت صلوة
 لا حب على الامام من الاقامة الا في حال سأل القواب اذا لم يزد لا حب
 على المأموم لعين الامام فان غيبه واحطاً بطلت صلوة له ولو ربط

وجهان
 وجهان

المأموم بين الحاضر وقال نوبت الامير انوب الحاضر فاذا هو عمر
 في الصلاة وحجرك او قال بعتك هذه الركعة فاذا هي بعتك
 قال الشافعي اذا افتدا الشافعي يلحق في صلوة الصبح وان اطل المأموم
 القيام والركعة من الركوع في الثانية حيث يركع المأموم القنوت
 فبطلت ولا شيء عليه وان لم يركع الامام خفيته بركعة القنوت فان
 لم يركع المأموم نفسه من صلوة وقت فلا شيء عليه وان لم يركع نفسه
 وقتها امام سجدة ولم يركع المأموم قبل ان يركع صلوة فيه وجها
 في الصلاة وان نأهذ وترك القنوت صح قال العراقيون وسبب السهو
 وقال العراقيون لا يسجد وسأمر الخليفة اذا افتدا الشافعي يلحق
 ولا يركع الامام الفلحة بعد القنوت وعند غيره فلا تسجد ان حوز
 المأموم المشاورة في الاركان كلها ولا اركان وهو لا يسلم
 فعل احد على الآخر والركوع والتجويد وتساير التكريرات
 الا تكبره الا في مكانة لا يجوز للمأموم المشاورة فيها وفي التسليم
 وحال الصبح حوز فيه المشاورة كسائر الاركان وقال الشيخ
 ابو جعفر لا يجوز تكبيرة الاحرام وقال في الوسط اذا ادرك
 الامام بقدر ان يركع راسه من الركوع والاربع لم يركع مذكرا
 لقضيه الجماعة اذا ركع الامام قبل ان يركع المأموم من الفلحة
 فبطلت اوجه الثالث انما اشتغل بعد الاستسقاء فقد فرط
 فمرا او افلح ركع فاذا اقلنا بركعة او ركع الامام راسه من الركوع
 قبل ركعة فقد فاته هذه الركعة وتطل صلوة من اجل الوجع
 لم يركع الركوع قام مقام ركعة فكانت سبعة ركعة قال العراقيون

والشافعي اذا افتدا الشافعي يلحق في صلوة الصبح وان اطل المأموم
 القيام والركعة من الركوع في الثانية حيث يركع المأموم القنوت
 فبطلت ولا شيء عليه وان لم يركع الامام خفيته بركعة القنوت فان
 لم يركع المأموم نفسه من صلوة وقت فلا شيء عليه وان لم يركع نفسه
 وقتها امام سجدة ولم يركع المأموم قبل ان يركع صلوة فيه وجها
 في الصلاة وان نأهذ وترك القنوت صح قال العراقيون وسبب السهو
 وقال العراقيون لا يسجد وسأمر الخليفة اذا افتدا الشافعي يلحق
 ولا يركع الامام الفلحة بعد القنوت وعند غيره فلا تسجد ان حوز
 المأموم المشاورة في الاركان كلها ولا اركان وهو لا يسلم
 فعل احد على الآخر والركوع والتجويد وتساير التكريرات
 الا تكبره الا في مكانة لا يجوز للمأموم المشاورة فيها وفي التسليم
 وحال الصبح حوز فيه المشاورة كسائر الاركان وقال الشيخ
 ابو جعفر لا يجوز تكبيرة الاحرام وقال في الوسط اذا ادرك
 الامام بقدر ان يركع راسه من الركوع والاربع لم يركع مذكرا
 لقضيه الجماعة اذا ركع الامام قبل ان يركع المأموم من الفلحة
 فبطلت اوجه الثالث انما اشتغل بعد الاستسقاء فقد فرط
 فمرا او افلح ركع فاذا اقلنا بركعة او ركع الامام راسه من الركوع
 قبل ركعة فقد فاته هذه الركعة وتطل صلوة من اجل الوجع
 لم يركع الركوع قام مقام ركعة فكانت سبعة ركعة قال العراقيون

والشافعي اذا افتدا الشافعي يلحق في صلوة الصبح وان اطل المأموم
 القيام والركعة من الركوع في الثانية حيث يركع المأموم القنوت
 فبطلت ولا شيء عليه وان لم يركع الامام خفيته بركعة القنوت فان
 لم يركع المأموم نفسه من صلوة وقت فلا شيء عليه وان لم يركع نفسه
 وقتها امام سجدة ولم يركع المأموم قبل ان يركع صلوة فيه وجها
 في الصلاة وان نأهذ وترك القنوت صح قال العراقيون وسبب السهو
 وقال العراقيون لا يسجد وسأمر الخليفة اذا افتدا الشافعي يلحق
 ولا يركع الامام الفلحة بعد القنوت وعند غيره فلا تسجد ان حوز
 المأموم المشاورة في الاركان كلها ولا اركان وهو لا يسلم
 فعل احد على الآخر والركوع والتجويد وتساير التكريرات
 الا تكبره الا في مكانة لا يجوز للمأموم المشاورة فيها وفي التسليم
 وحال الصبح حوز فيه المشاورة كسائر الاركان وقال الشيخ
 ابو جعفر لا يجوز تكبيرة الاحرام وقال في الوسط اذا ادرك
 الامام بقدر ان يركع راسه من الركوع والاربع لم يركع مذكرا
 لقضيه الجماعة اذا ركع الامام قبل ان يركع المأموم من الفلحة
 فبطلت اوجه الثالث انما اشتغل بعد الاستسقاء فقد فرط
 فمرا او افلح ركع فاذا اقلنا بركعة او ركع الامام راسه من الركوع
 قبل ركعة فقد فاته هذه الركعة وتطل صلوة من اجل الوجع
 لم يركع الركوع قام مقام ركعة فكانت سبعة ركعة قال العراقيون

ومرا بعد ان اذا كبر المأموم تكبيرة ونوى في تكبيرة الاحرام
 وكبره الركوع لم ينعقد ركعا وان قصد بها تكبيرة الركوع لم ينعقد
 صلوة وان اطل ولم يركعها قال العراقيون انما ينعقد الركوع لم ينعقد
 لقربة البداهة ونقل العراقيون عن الشافعي رحمه الله لا ينعقد ركعة
 قارنته مائة المأموم ولا ينعقد ركعة اذا نوى المأموم قطع الانعام
 فيه ملته او الى جرحه المأموم وقام المأموم في الثاني والاربع
 نقل العراقيون بالشروع والثالث الحيوان المذلة اذا اشك المأموم
 هل قارن الايام اركع قبل ركوعه فيه فوالا احد هما
 انه يذكرك اذا اصل الركوع والثاني لا يكون مذكرا
 لا اصل عزم الادراك اذا سلم الامام وقام المأموم الى ما بقي
 من صلاته فبطل الشافعي انه يقوم من غير تكبير وقال الشافعي
 يجوز تكبيره ما حال التساؤل عنه من غير تكبير وقال الشافعي
 حد السفر لا يسأل عن ربط العقد بغيره فبطلت فالحاكم وركع
 النعاس بغيره لا يتكبر في شي الركوع لا يجوز المشاورة بين اليك
 ووراء خراف في شراط مجاورة تركه ولا يشترط مجاورة المرافق
 والبساتين التي يخرج بها الفلحة ولما اقره في ولايتهم مجاورة
 البساتين والمرارة المحبوبة لا ورى ليست يخطو ولو اقلها بينه
 قرية بلخرى فالشافعي ان يركع مجاورة وقتها ونقل العراقيون
 عن الشافعي ان يركع ركعة وان كان اهل حياض مجتمعة فلا بد من
 مجاورة النادر والدم وان لم يركع اهل حياض مجتمعة فلا بد من
 الا ان يتسع حيث لا يركع في الشرايط وان يركع في الحياض حيث لا يتسع

والشافعي اذا افتدا الشافعي يلحق في صلوة الصبح وان اطل المأموم
 القيام والركعة من الركوع في الثانية حيث يركع المأموم القنوت
 فبطلت ولا شيء عليه وان لم يركع الامام خفيته بركعة القنوت فان
 لم يركع المأموم نفسه من صلوة وقت فلا شيء عليه وان لم يركع نفسه
 وقتها امام سجدة ولم يركع المأموم قبل ان يركع صلوة فيه وجها
 في الصلاة وان نأهذ وترك القنوت صح قال العراقيون وسبب السهو
 وقال العراقيون لا يسجد وسأمر الخليفة اذا افتدا الشافعي يلحق
 ولا يركع الامام الفلحة بعد القنوت وعند غيره فلا تسجد ان حوز
 المأموم المشاورة في الاركان كلها ولا اركان وهو لا يسلم
 فعل احد على الآخر والركوع والتجويد وتساير التكريرات
 الا تكبره الا في مكانة لا يجوز للمأموم المشاورة فيها وفي التسليم
 وحال الصبح حوز فيه المشاورة كسائر الاركان وقال الشيخ
 ابو جعفر لا يجوز تكبيرة الاحرام وقال في الوسط اذا ادرك
 الامام بقدر ان يركع راسه من الركوع والاربع لم يركع مذكرا
 لقضيه الجماعة اذا ركع الامام قبل ان يركع المأموم من الفلحة
 فبطلت اوجه الثالث انما اشتغل بعد الاستسقاء فقد فرط
 فمرا او افلح ركع فاذا اقلنا بركعة او ركع الامام راسه من الركوع
 قبل ركعة فقد فاته هذه الركعة وتطل صلوة من اجل الوجع
 لم يركع الركوع قام مقام ركعة فكانت سبعة ركعة قال العراقيون

بسم الله الرحمن الرحيم

وقد

يستعين بغيره فمريض فكل حله حكمه قال الشافعي لو تركوا
في دار السفر في غرضه فلا يلزم من حجة قال أصحابنا إن كان
على ربه فلا يلزم الموطأ وفي غيره فلا يلزم الصعود لو خرج المسافر
من بلده فخرج طريقه لشيئ نفسه في بلده لم يقصر في طريقه ولا في
البلد قلت إلا أن يكون ممنوع من البلد مسافة القصر وإن رجع
إلى البلد استأنف وطيل بل قام ثلثه في ظاهر الوجه به كسفره
في السفر ثمانية أربعة تتعلق في السفر القصر والطول
وفي الملوحة على الرحلة في الصح العوار وترك الجمعة والتم وأكل
الثمن وأربعة تتعلق بالطول القصر والفطر ومسح ثلثه إمام والمج
وأصح القولون في الصوم أفضل من العطر وفي العطر كذا وقال
الشافعي لا يقصر أفضل من الصوم فوالله لا نزل الصوم يثبت في الزمان
وقصر القصر لا يثبت أن أحاسنك الأبعد للزمن والفرج فوجاه
عالمه لا يثبت العار وقاطع الطول في شخص في السفر فلو حجة
العبد المستبد وأحاط به شخص في هذا الشرط والابتداء خرج من
الدين فوالله لا يثبت أن كان بينهما مسافة القصر نظر إلى الحال
لا إلى الاستدراك من قصره وأعرض له لا يستحق له غنايا باتخاذ
نفسه قال الشافعي من الأغراض العائدة بطريق الصوفى
أما كل ما عرض بشيء وبه البلاد في جوار أكل المشقة والسفر
ينفك ذلك وجهاً الصريح لذلك والغايم في سعة ما الشرب
وعنه فله التحصن إذا خرج المسافر العام عن استعمال المال فيه
أصابته في الجرح بالتم ولا إعادة عليه وإن أصابته في السفر

والله اعلم

البحار في سائر

2011/12

20

الماء

دينة وجهان حكاهما الشافعي قال في الحلية ولو وثب من ثناء
 عال لعباً فأنكرت خطبه فصل فاعداً من بعد فيه وجهان أما
 فأنه صلو في السفر فصل يصفه قسراً ثلثة أقوال الثالث له فصل
 في السفر دول الحزن إذا تردد المسلم في المأمة مقيم ومساقر
 لزومه الأتمام وإن بان له مسافر خلاف ما لو شك في كل حال إمامة القصر
 أو الأتمام أم لا لا الشبهة لا يطالع عليه وسعاً في المسافر وظاهر الظاهر
 من الشافعي أنه يدرى القصر قبل الشك إذا اتبع المسافر بمن يصل
 الجمعة ويؤي الظاهر قصر الزمة الأتمام وفيه وجه آخر أنه يجوز له
 القصر وليس بشك وقبله أن قلنا إن الجمعة مفسدة مقصود حازله القصر
 والأمر غير ذلك وهذا إذا كان الإمام مسافراً وأما إذا كان مقيماً
 فلا يكون إلا الأتمام قولاً وأجراً إذا حصل مسافر وظاهر مسافر
 تمام الإمام الثالثه فشك المأموم أنه شاه أو مقيم الزمة الأتمام
 لا طينه تأكيد الأتمام خلاف ما لو شك في أصله الإمام لا الشبهة
 لا يطالع عليه إذا كان الظاهر إلى القصر في وجوب عدم الظاهر على
 القصر وجواز وجه القصر إن القصر في وجهه ولا يقصر إلى بدع
 غيره خلاف القصر في وقت الظاهر وهل يستمر المألة سيما
 في وقت القصر وجهان وفائدة اشتراطها في التحديد أن قصر الظاهر
 فأنه لا يجوز قصره إذا لم يصل القصر عتبه وإذا كان الظاهر إلى القصر
 فصل ينع الظاهر إذا أوقفه وجهان وجه آخر إذا كان مسافراً
 من الجمعة إذا انصرف المقيمون في أمنا الخطبة وعادهم
 أو عادواهم في كل طول الفصل الرابع في إمامة مسافر كسبنا عليه فأنه

وإن كانا منسوبين إلى الأمازيغ فلا بد من استعارة جمع النوازل من العرب في قولهم

مك في خصوصه بالشر فيه اذا انتهى الحام الى المني فوردى الصلوة طهارة
 ومن بالصلوة عقب دخله وحلوه وان لم يشك في كبر المقدس صلوات
 عند الفطر ومع ذلك قال المني هذا الشعاع شعاع الكبر في عهد
 الامام قال الشيخ وحلوه ان اشد الكبر في عهد الامام حاكم الخلفاء
 فبين في عهد الفقه اذا كبر الامام خلفه صلوة على خلاف لفهاما للمسلمين
 فترددت شيخ في انه هل وافق في سبب الفدوة كما وافق في القنوت في
 ان يراجع الملو من الفدوة بعد ان ترك تكبيرات العبد في الركعة
 فذكر ما نقله من قوله المريد لا ياتي به وقوله القديم بان به لا يحل ما
 ومن الامام من طرد القول القديم في تركه الاستنجاء اذا فاتت
 صلوة العبد من والشمس في فضائها اربعة احوال احكام لا يفي في الثاني
 بقى ولحق نوع المار في المني لا يحل هذا النوع الاداء الثالث
 انما يقع طهر هذا الشهر لا غير الرابع نقص اداء الاشارة على المبال
 من الزوال الغروب اظن بان قنات العبد في نقص فيه اوجه
 انما في النقص منه النوع نظر الى المبالغة والثاني نقص يوم المار
 والمكث فيكون ان الاشارة في هذا مكث وهذا شعاع عظيم لا يمكن
 فوته وانما اذا شهدوا قبل الغروب ولكن لم يعبدوا الا بالليل في قنات
 في صلوة وحل احكامها الا ان النظر الى رب العبد بل وقدره لو ان غدر
 الصلوة (الرابع) بل نظر الى وقت اكتماله فان القائل ان اضاف
 العبد يوم الجمعة لا ينصف أهل السواد من العبد حتى تصابوا الجمعة
 وقطع القائلون بعمه الموارن اذا اجمع عند وجوبه وحقق القنات
 فالعبد اولي وان اسع الوقت فقيه قولنا لا يجزئها تقدم الحضور لانه

في
 في
 في

في
 في
 في

خاف فوثقا بالحق والثاني العبد اولي لانها سنة مؤكدة ووثقا لغرض
 عاقب وان لم يجمع حضور جمعة فقدم الجمعة ان حضر أو لم يجمع والا فقولان
 كما في العبد قال الساجي وخطب الجمعة والحضور خطبه واحدة
 ولا بأس برفع الخطبة للحضور قبل الصلوة لانه ليست من شرائطها
 وذكر في الخطبة للعبد والحضور وان اجمع حاضرة مع هذه الصلوات في
 مقدمه الا لجمعة عند موت الميت فالج تقديم الجمعة وقبل المبالغة
 الجمعة لها اول في الدنيا من ان يشرف على الميت اسبق
 به في يومه من غير ان يقرأه واحضاره في القنوة وقبل هو ان يضع خطبه
 في يومه من غير ان يقرأه ولو اجاز في ان كان في غسله من غير ان
 يجمع ولو كان عليه قروح وغسله بشرع الى ان يغسل لا يرضى
 الى المبالغة اذا ما تلمس مرأه فتنسأ المزارم او في غسلها ثم الزوج ثم رجال
 المزارم هذه طريقة المزارمة هذا اذا تناسوا في الغسل فان لم ياكلوا
 فليس يجزئ تعاطا الغسل وقال الشيخ ابو محمد الترتيب من الرجال
 والنساء واجب لا يجزئ المرأة فاما الوكيل من الرجال ومن النساء
 ممسحون ولو كان قصورا في حمل القطعة مع من لا يثبت له غسل عليه
 وان قطع موبت صاحبه غسلناه وصلينا عليه ونكحناه هذه الصلوة على
 الغائب الشق طرأ في قطع عليه الخطيط يوارى بحرقه ولا يغسل
 ولا يغسل عليه وان قطع عليه شكل الذي فيه سلة اقول اخبرنا عن الذي
 استعمل وخرج يغسل ركعتين يصل عليه والثاني لا يغسل ولا يغطي
 عليه لانه لم يعمق وجبانه والثالث انه يغسل ولا يغسل عليه وفيه
 قولنا واجبا والكبر لا يجزئ كماله الا اذا اوجبت الصلوة فان كان

في
 في
 في

بعد الاتصال واللام شحش والحلاف هاهي مرتب واو لا يان بعد ما به
 لا يصلح على الكا ولا على تدع كونه بعته وان كان الظاهر في ما لا يان
 دفعه واما الذي يحرم الصلوة عليه ونكحته ودفعه من بين الموات
 وما لا يملكه قال الشيخ وفي كلامه الصلوة على اشداده الى ان يملكه
 بغير دية بعد الموت اذ اقام المسلم تحت يده في حال الصلوة او اقامته
 مع جرحه تحتة يحرقه ما لم يمت مات معناه بعد انما الحرب اه ما لا يان
 من غيره او اوصلة اهل البغي مع الجميع قولنا احرى الحكم الشهيد للاستة
 في الحنف والشافعي كل وصف من هذه الاوصاف او لا خلاف في المخرج الذي
 توقع حياته اذا مات بعد انما الصلوة عليه ان لم يشهد في قاعة الطريق
 اذا قتل في صلوة عليه فيه وخما احرى الحكم لا يصلح عليه بقل طوا والثاني هو
 الاطرافه بعنا وفضل عليه فان له ان يشرك بصلواته من غير اقامة فلو غسل
 ويكره بصلواته وفضل في كونه وكان المولى يكره الصلوة على الشهيد
 حرام ومن عطا من قال في جنازة وليس لا يحب وفضل العتمة تار
 القاسات غير دم الشهيد فله اوجه احرى فان ارضه كان المعقوعة
 دم الشهادته والثاني في الخلل الشاويدي في اهل البيت الشهادته والثالث
 ان كانت ارضه تودي الى اهل البيت الشهادته لم يزل ان كان لا يودي اليك
 اذ الجمع في الرام بعد ضده غير دفعه او لا يتوقع غير دفعه فكل
 احرى مما في العتمة والموت والثاني في احرى الاقرب قال الشيخ ولا التسوية
 او القادر الى ما لا يرجع الى الفرقة او الرضا في اهل البيت يزار اذ ان
 نصا عليه صلوة واخره وفهم الى الامام الزعيم الصلي في الحنفية المرأة
 ولا تقدم عليه في الارض والحنن صفات دية تروى في العتمة في الصلوة

في

فان شيعت جنازة امرأة فاذا خرجت حلت المرأة ولو سبق جنازة
 فلا جنازة رجل وكره صاحب القريب جنازة محبي وعبد نسائي
 الضابط لا يرجع الا الى الفرقة او الرضا في اهل البيت في الصلوة
 لانه المقصود وقيل في اهل البيت المومنين غير ذكر الميت وفي غيره
 الاستنجا والتعود لانه اوجه الا انه لا يستنجا الاستنجا وسعد
 لانه من تابع المرأة في استنجاها لغير المومنين والمومنين غير اهل البيت
 يرد لانه احب اليه من غيره والاصح انه يستنجا وهل يصلح تسليمه او
 تسليمه فيه في ان كسار الصلوات قال الشيخ والاقصا فانها او لا يصلح
 تسليمه واخره بصلواته وفيه تسليم واجل فله في الميت وتحميمه
 ما يلا الى سائر احوال شيعي يخلص من غير حسا فان قلنا ان رادها
 مثل الصلوة فهو كالامم الحنفية وان قلنا لا تصلح في الذكر وهو لا يكره
 الموافقة بالكسرة الحامسة في احرى ان في احرى فعل الامام والمأموم
 في الهوى وتكره ان العبد لو صلح المأموم عن الامام في الكسرة بطلت
 صلوة لا فاكركه فاذ امكن في احرى في الكسرة في بول القربة في
 اذا صلح على السطابة ثم حل عليه طابغ لحي بصلوة الطائفة الثانية
 صحيحة عندنا لا في حقة وليست تطوعا بل هو كمال الوضوء
 الجماعة الاولى واما السطح ان يعيد الاشارة الصلوة عليه بعد ان صلح
 وهو غير مستحب احرى الوضوء في المدة له تصح في اهل البيت
 اوجه اربعة مشهورة والحامس في السطابة اياه قال فاذا قلنا ان اهل
 عاقر السطح الله عليه وسلم اهل الله الذين الجوا فوز لسانهم مستحضر
 اخذ الشيخ الشيعي في القربى فله استنجا في الوضوء في السطح قال الشيخ

في الارض والشافعي

في الارض والشافعي

طرطون من الغرب من شعاعهم فيكون كنه اولي فان شذ بنجد
 في اجاص الطوبه واما الخلق في ميان من الختم باليمن وامتداده لو كان
 المستوي كمن مقصوب فيه لثنا وجه لثنيها يشتر من صلا الارض المعقو
 والثاني من الغيال الارض والبعيد لثنيها يشتر والساكن في الميث
 وادى الى ان كنه من لم يشتر ولا يشتر مقصود التعريف الحيل على الصغر
 بعد الخمر والخمر من الورن داف الخمر والساكن في الاولي ان يشتر
 المستوي السقف اذ في السماويه وجماعه قال في الصانع ومشي كمان
 فاذ من كنه من الميث قال الشيخ الواجب لا يجوز ذكره قال اذا مات
 كافر فاما له ولا من عليه كنه فيه وجماعه اخذوا كنه من بيت
 الماله والباقي من غير كنه قال في ان الشريك من صلا وعلوه فيه
 وجماعه اخذوا بغيره وعلوه في الثاني لان قال الشيخ الواجب ولا يجوز للثنا
 رازة الغير وقال في الصانع ذكره في ذلك قال الشيخ وغيره ان
 كانت رازة في النكاح والفرج على ما جرت به عادة من حرم وان كان القصاص
 بغير صاحبه ذكره لما فيه من خوف الغيبه في الاخر كمن عور الا شتمه
 فلا ذكره كمنوع الحاحه من **مسئله من الزكاه** الشاه
 الواجب في الاباء لثنا وجه لثنيها يشتر في الميث فان كانت
 ضا ان الخمر من الطمان وان كان من الخمر منها والثاني من الخمر من الخمر
 فاساخر الخمر من الخمر او غيره لانه يطلع عليها اسم الشاه كما في مسائل
 الخمر النابذ يشتر من غير صاحب الا ان قال هذا بعد ان اذا الخمر بعد
 عماد وخر من خمر من الاواني كانت قيمته اقل من قيمه شاة لثنيها وجماعه
 فقال في الغير وهو بعد في الاخرى غير من غيبه في الاخرى من حواش

اقل لثنيها (مسئله من الزكاه) ١٣٦٥
 غير وثناء او يعز ان هذا الصلح بعد ان لو لم يكن في ابله انه حاص
 ولا ان لو انشتر انهما شاة وقال صاحب الميث لثنيها يشتر ان لثنيها حاص
 لا ان يشتر انهما في القدر كاشوا انهما في الوجوه المختار من ان لثنيها حاص
 بل ان لثنيها حاص عند فقده لا تخرج ان يكون ذكر او انثى او كلاهما لثنيها حاص
 وقبل لا يوطئ لثنيها الحلقه في ان القصاص اذا اخذها بل ان لثنيها حاص
 عند فقده ما اخراه وما شاع ان لو ان لثنيها حاص في ان لثنيها حاص
 القريب لا يجوز له ان يبيع منصوص عليه لو ان لثنيها حاص في ان لثنيها حاص
 مع وجهه والله حاص فيه فجماعه من يبيع ما لو كانت الحلقه من خمر
 وهذا في الخمر والوجوه القريب لثنيها حاص في ان لثنيها حاص في ان لثنيها حاص
 من البقر سلت من البقر لثنيها حاص في ان لثنيها حاص في ان لثنيها حاص
 من صاحب الابيع ربح على خطيه بعيه ثلثه اسباع مسته وثلثه
 اسباع فيه يبيع وان اخذها من صاحب الميث ربح على خطيه بعيه
 اربعة اسباعها لانها كالمال الواجب ان اذا ملكك حشا وتشت من
 الصبي فخطب منها حشيه عشر بطل خطبه حشيه عشر لا ملك غيرها
 فان ولها بغير خطبه الغير لا لزمه المخطئه لان المخطئه ليس بصاحب
 قلنا يعز بالملك فيجن ان اخذها لاي بعيه ولا ما يبيع المور المخطوط اذا
 كان نكاحا والثاني لثنيها حاص في ان لثنيها حاص في ان لثنيها حاص
 والستين شته امان شاة ويضطر شاة وعلى الاخر من ربه من شاة
 في قدره العلف لثنيها حاص في ان لثنيها حاص في ان لثنيها حاص
 والثاني في كثير الجول والثالث المدله لثنيها حاص في ان لثنيها حاص
 لو اسماها لها او علفها لثنيها حاص في ان لثنيها حاص في ان لثنيها حاص
 في ان لثنيها حاص في ان لثنيها حاص في ان لثنيها حاص

الزكاة على مالك اذا لمع الشاكر عند وجوب الزكاة في غاب
الدين او لمطار فخر الريع الى حضوره هل يجوز له وجب ان يمتنع من
الفصل فصلة هذا فان جاز الشاكر فله فله في الغياب
عليه وجان وجه الوجوب ان يجوزنا التاخير لحظة في نيل الفصل بشرط
سلامة الواقعة ان اذ كان في الريع في الزكاة فعل المشتري المختار
لاداءه في ذلك قال في الحاشية الشاكر به وجان له ان يثبت له المختار
لان المال في الخارج الزكاة من ملكه والثاني ثبت له المختار لان ملكه
في الزكاة المختار فان يثبت له المختار في راي المال الزكاة من ملكه
ففيه وجان له ان يثبت له المختار في راي المال الزكاة من ملكه
في راي المختار في سطر لانه في الخارج قدر الريع مستحقا اذا قلنا بما
قد رجع منه او سواه يعيب قال في هذا المختار نقصان قدر لو رجع
على الاوسر المحنة لغا الوشوق على المعتبر في الوشوق محل يعيب
ما يبيع فيه كالفرد فاما لو سمع فيه مكان في التملك ثلثه
في اوجهها فاعلم المشتري والثاني في الخطبة والثالث في العمل اصلا
سنة وسعد على هذا ان كان الزرع المخصص فانه زرع زرع
لغيره فيقول المولى ان رايه حصة اقول الجواب لا يصح حكم الخصم
والا لاي لاي الاول والثاني في اذ وقع الزرع في الجواب ان يشبه
فاجابة لان ذلك معاد فبعد ان يقع منه واجبه والثالث انه يبي
ووقع الزرع في سنة واجبه لانه لا يملك المختار والرابع ان يسطر
للاختار المختار في سنة واجبه لانه المصنوع والمختار في المختار
والزرع في الزرع الثاني في حصة الاول في سنة واجبه فاما هذا اذا زرع الثاني

في الزرع عند قول المال

في الزرع عند قول المال

بقرصاد الاول فان زرع الثاني في حصاد الاول فان كان بعد اشتداد
جبت الاول خلافه ثبت في قولنا لاي لاي وان زرع قبل اشتداد جبت الاول
واي اذ زرع الاول الثاني بعد ان يمتنع من قطع بالعموم ومنهم من خرج
على الخلاف فان يزرع في السنة من مال من الاول فيقول العصار وهو
الرباح فيتم من قطع بالعموم لانه لم يرد بالفضل ومنهم من خرج على الخلاف
والفاجر الذي يزرع في السنة من مال من الاول لانه اذا سقى الزرع مما
التماء والناسخ وقلنا يسطر فيه ثلثه اوجه احدها انه بعد السقيات
والثاني يعين بالبيع والثالث يعين بالعموم والقول الثاني يعين بالعموم فيل
هذا اذا استوفى او جاز لها رجع الى قولنا يسطر في السنة فيقول العصار
رجحنا الحاب المتاخر فان شكك الامر فهو كالاقتداء وفي قول الوجوب
في التمايز فهو في الجب لا اشتداد ولا في الجب الجواب في الجب عند الخلاف
والسنة وحكي صاحب القرين ان يثبت الوجوب الجواب لا يمتنع وجوب
التمتع عزيمة فان هو بعد ان يسطر في المال على اشتراك الرطل كله
احاق بالشاكر في الجب والخلاف وتاخير الادا الى الجفاف اذا اخرجت
الجرار في المال فالفرد في المال الفرة وفيه ثلثه اقول الجواب انه صرح في
الشاكر طبائعا لا حتى اذا اطلب الرطل ويعبر عن هذا القول ان الجرمين
لا يورث في نفس الجرم والثاني فيتمتع بما روى كان الجرمين في الزكاة
الزينة والثالث ان خرج الجرمين في نفس حصة من او الاصل الرطل واما
في المارح في الجرمين في اشتراكه فان اذ في الخطبة في الجرمين في الجرمين
غيره اذ كان الامر منه وقصة وزنه الف جرمين فما سقاه ومن الجرمين
ازعاجه ولعل انما التسمية لونه التمييز بينهما وان تسمى عليه التمييز فلا يذهب

في الزرع عند قول المال

في الزرع عند قول المال

في الزرع عند قول المال

الشيخ زكاة شتاه من الذهب وزكاة شتاه من الفضة ليست في
الفرع من مقرر وقال القرافي ان كان في الزكاة نفسه عمل
بقا للظنة وان دفع الزكاة الى السلطان فلا مانع من البيع وقيل لهما
شأن في دفع زكاة شتاه من ايهما شاء ان يشغلا ذلك في بيعهما
بذلك اذا لم يخطوا ولم يقصد استعمالا مخالفا فيه وجهان في ذلك
ففيه الزكاة لا تمنع البيع والثاني في دفع الزكاة لعدم الفساد في استعمال
بيع وانما كثر المحل في منع دفع زكاة استعماله اما صلاح فيه لكنه اوجه
اخر فاقصد المحل للغير والاستعمال في مكانه والثاني لا لانه من ماله
لا صلاح والصيغة باقية والثالث ان دفعه لصلاحه فلا زكاة فيه
ان يبدل الى صلاحه في في الحرام وان لم يشعريه الا بعد سبه فقص
الصلاح في السنة المصنوعة وجهان علمها الوجه الاول ان لا يدفع
الصدقة فيه ان كان صرا له ولا يباح بيعه في الحرام بذهب لا يحصل
منه شيء في المحلة الصغيرة من الفضة تردد في وجهه الحرام فيجب
ما لا يرب وهذا سطح في الخبر للشيخان وفيه للمحقق بالصفة
وجهان وجه من قوله في جملة الاكرام وفي الذهب لكنه اوجه والثاني
يقرب من الحال والنسأ اما خبر الصدقة من اليك فلا يجوز لحالها
بذهب ولا صدقة لا يجوز ذلك في الروايات والفقهاء والشيخ يروى الشيخ
ابن محمد عن طريق الرواة وهذا اوجب حوازه في الفضة وسائر الكتب
لا بالحرم انما يرد في الماله ويمنع في الباقي على الاباحة واما جملة الفضة
والمساحد والمساكن فيمكن احصاء الخبر في منع البيع في الفضة لا في الذهب
واما بالفضة قال الشيخ العراقي لا يبعد منعها لغيره خلافا للاحكام

وَسُحَابِيْنُ الْمُنْتَضَا كَأَجَلِيْنِ الْفَضَّةِ عَلَى أَسْفَلِ الرَّجَاءِ الْهَائِلِ دَرَجِ

هـ والمضاه

[illegible]

३७३

في النسخة التي في
الكتاب

الوجه ان السبع والثلث ثمانية فلا يخرج وان كان ثلثا عشرة فستخرج بها
تسعة اعشار صاع الخبث من الباقي بعد بيع العشر لان ثلثا عشرة ثلث الا
تسعة اعشار بعد بلوغه تسعة اعشار صاع ولا يورث في الميراث الا في الميراث
قال ابو حنيفة في الوجب ثلث الميراث وقت وجوب الفطرة لاني جميع
النسبة الترافع من الميراث في حق الاقربان لا ينظر الى النسبة والتم اشرف
من الرتبة وفي النسخة الشعر يرد ولو وجب الشعر فخرج نصف
صاع من الشعر ونصف صاع من غيره على احد الوجهين لو كان يلقو الشعر
بجاءه وكان يناول الشعر بخلافه البر وان كان يلقو الشعر في مكان
يناوله يورثه فيه وجازل جميعا انه لو أخذ الشعر نظر الى الاقربان
به **مسألة** من الصوم قبل شهادة الولد في قتال
رمضان فيه ثلثة اقول احد قال لا يبل والثاني يقول يكون على
صفات الشهادة وانما يكون بصفة الرواء فلا شرط فيه
الزمانه وكان هذا من قبل الاخبار وقد ثبت بالشهادة على الشهادة
ان قلنا انه من قبل الاخبار قلنا ان قلنا انه من قبل الشهادة في حاله ما ثبت
في حاله الشهادة على الشهادة على الملائكة اذ اوردوا الملائكة في تلذذ
بلد فوجاهوا اجفانهم لذلك جميع الملائكة لوله على الله وسلم صوموا
في لوزيته ولم يزل والناس خروا في قطر الكلبين وعلى هذا الاصط
في الامانة القصر فان ختم الحنفية شرعاه ولو اصبه مظهر اسد فخرت
السفينة الى قطر بعيد من ذلك الملائكة قال الشيخ ابو جعفر بلوغه اما ساك
نسبها ان لم يكن قال الشيخ الميراث فيه ثمانية من بيعه في الحزم
الوليدين كقيمة البتة في الصوم ان يخطب قبله او يذبحه او يرضى صوم

رمضان فالعزم على الاداء لا يرد منه وفي الفرض وجها ومنهم من زاد رمضان
هذه السنة وهذا فاسد لان الاثر اربعة عنه قال ولا من ينصف
الميراث الى اللوا وان كان ما قبل الزوال اكثره قال الشافعي واكثره
الهلك لانه حلت الفم اذ اذرك على فطاع الحامه من ميراثها وورثها
عن الميراث فركها حلت لفسقها الى الجوف فيه وجهاك اذ ابق
بين امتنا به طعام فميراث الجوفه فان قصر فليل الميراث فهو كزول
الميراث في الصفة عند المبالغة في الاستئثار على الخلاف فيه وان لم يقصر
في المبالغة في طرقت عيار الطوبى في غلبة الرقيق وان خرج منه الميراث
بالبغية او المصاحبة مع جليل فهو كالمصنوع وان كان من غير
جليل وعلى القول في المبالغة بالمصنوعة اذ اصل يوم الشك من غير
مواثقه وورثه واقتضاها من غيره في صفة وجهاك كالمطلوع في
الاوقات المذكورة وتوم الشك هو ان يثبت الناس الميراث لا يثبت
عند الحاضر وان كان على عمل الميراث في وجب ولم يثبت بالروية فليس
مشك في الميراث الكثرة وانما في حاله في السيف وفي الفراء الصغرى فلا
يعبد ان يغير يوم شك وان كان الغيم وطبعا فليس يوم شك وان
اصبح المسافر او المريد من غير منه في الايام والى من قبل ان يكتفى في حرب
الامساك عليه ما استشهدا بالاصح وجها الظاهر انه لا يخلو لا وقت
الاكل وترك البتة كما قلنا في الميراث اذ قلنا ان شذاه الجامع على الروا
تدرج في مكانه الزرع وكانت في اهل الطعام وهو من اهل العون
او زوجه لها صاع وجها لما يمتد من اختلاف الميراث مع الميراث في الماله
وفي وجوب التصلع الكفارة ثلثة اوجه اخذها جاب وموافقا لما في

حتم الباب والثاني ان تابعة ينقطع لان ذلك ما درن قال لا يات بهياده
 المرض المزمن غير يعرج والبارتوتية بقدر صلوة الحاشية وقال الكحار
 ولو جامع في وقت الحاجة من غير خوف زمان اليه فستدفع كفة
 على الاخر لا يفيده عظم والاستعمال ارفع من الخوس ساعه من غير
 خجاجة ومنهم من لا يفتش لانه ليس في كفا في هذه الحال الموح
 لغز الحصر غير قاطع للتراجع ان كانت مدة العكاف خمسة اشهر
 له ايام الظهر عما فان نصرت المدة فيه وجها لآخرها المظلم لان كان
 والثاني المتابعة نظر الى جهة الحصر فانه متكرر بالمحبة كقضا الحاجة
 المرض الذي سبق معه المقام في التحذير في قولنا ان هذا هو كالحصر في الثاني
 الا انه متكرر طبعا وحدث فلما لا ينقطع متابعه بالحصر والمراد اذ التقاد
 والعدو وانه يجب عليه القضاء في هذه الاوقات القاسية بهذه الاقدار
مسائل من الحج اذا كانت الاستساعة خالية ولحي وجد الزاد من
 المثل وجعله الحج كما يجب شر المأثم من المثل انما الحكم لما كان
 ولو كان الاذاباع لا يعين له فيه لو كان على الزاد من طلب المال
 لم يجز له ان يخرجه بل يخرجه في يوم الحج وحما احد ما لا بد عليه لانه حرام
 لرفع الظلم فصار كالتسليم الى المظالم والثاني في جلافة من حمله فيه الطريق
 فله فيه كراهه الراهة وان اخذ المرأة الحرة فخرج معها الى الحج ففي حرمها
 عليها وجها تبار او دارت كراهة لا تنفك من هذه الحاجة وكانت من
 امة سهاها لو وجدت الاستساعة بقدر ما في الناس ومات قبل حصر
 الى بلد وجعل عليه الحلافة لوجه كان مؤنة فقد اخرج هذا القول مع العدة
 فكري عليه العصب على لآخر المتابعة ولمعه الاستساعة على التنسيق على

وحاشا للمسلم ان يفتش في هذه الاوقات القاسية

قالوا بانه مفضل وان الاستساعة في حقة على التراخي كما اشارت في حق القادر
 وفيه وجه اخر حكاه الصوري ان الاستساعة بذلك لا تصيب الا ان
 ثم ان صيقا نهل القاصي ان يستجر عنة وجها اذا كان عليه ففاجع في الرب
 من الصفا والذو وجها اذا استجره رجل لوجه عنة وفيه الشبه فولى الحصر
 التطوي عن نفسه بالحرف هذه السنة قال الشيخ ابو محمد نصرف في المستساعة لها
 حجة واجده مقدم في الثاني وهذا بعيد لانه وجوب نصرة الاجارة دون
 وضع الحج اذا استجر الحضور من حقة عنة الاستساعة في الاجرة زال
 العصب بل يجب على المعصوب العادة قولان فلما يجب عليه العادة فهل
 وقع حصر الاجرة في الاجرة او وقع بطوع عن المستساعة فيه وجها لآخرها ففاجع في
 الاجرة لانه لو وقع عن المستساعة لوقع الفل في الفرض والثاني وهو الاصح
 انه وقع في بطوع للمستساعة من هذا لغيره في تقدم الطوع كعذر الضمان
 والترك وان فلما يقع عن الحصر فلما لم يجره فيه لانه اوجه احدا لا لا يحى
 لوقوعه عنة والثاني يستحق لانه عمل لعلية والثالث يستحق لانه المثل
 دون التمسك كيمتت فساد المحارة اذا لم يكن على الميت حجة الاستساعة لعل
 الاستساعة في سجن الزوار عنة طرما احد من على الموت في حرم الطوع
 والثاني يجوز قوله واجد الاخرج عن المشطع يقع عن حجة الاستساعة ولا بد
 الحديث ورد فيه وروى ان اياه قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 اذ ركبتى حكاكرا من الاستساعة طبع الحج اما حقة قال بعه قال
 الشيخ لا يجوز الحج المعصوب فيزاد به وجوب عن النبي عن زوجته ستر
 فنه الزاوت والاحصى كفا في طهارة وقال ابو حنيفة ان لو لم يجر عنة
 تعبر في حجب الزاوت والواجبة ان يكون فلما كان في رجاجة ورا الشيخ

عند الاستساعة بالاسم
 ولا ينذر الا لصاحبه

الوقت الطاهر

الست طرفة فترد فيه النقال في منشا الطاهر على الارض لا يدرك في
 مواضع السائر زوان وهو غير من اشياء الميت فثبت ان الجوار في
 الست وليس عظم به مطاوع ويصح طوافه على الطاهر اذا وسع سجدة
 تركه فطاف في اقصاه او على سطحه واروقه فتح طوافه من الارض من
 البيت مستحب واحد نحو ان كان في الجوار اذا رجع الى البيت وفي
 فلان يوجبها قال لا يجزى الطواف المستوفى فان قال قائل فبما قلنا
 حارس فيحوز في وقت الزمان في كسائر الوجبات هل يفتى فيه للطواف
 فيه ثلثة اوجه خبرها انها شرط لانها في كعبه واثاني لا يشترط ان
 ونوعه فكان بعد الوقتين غير فعل هذا الطواف به دانة اوطاف في
 طلوعه لم يلزمه الا والثاني في من عزية الا ان يرفعه الى الطلوع ثم اوغرض
 اخر وهذا في طواف الحج والعمرة فانما الطواف استرا فعبارة مفتحة الله
 والاضطمان هو ان يحاذي سطحه كانه لا يخطا في يده عن مكنته
 الامر في طوافي الربيع لثلاثة اقسام كرات اهل الشطارة وذلك
 في طوافيهم قبل ان يرفع هذه الهمة الى الجوار الطواف وفي الجوار السبعي
 كقولهم في جمع اركان البيت وعلانية تركه كقولهم في الجوار الطواف والركن
 الاسود اذا كان الطائف بالصبي محقا ولم يطفئ في شبهه فان الطواف
 يتصور في الجاهل وهو الذي يكون قد ربه الطواف على الصبي فهو كالحق وقد
 الطائف بطوافه فليطعمه وان اوجلسه فطوافه تمام طوافا واجزا
 حصل الطواف للصبي المحض كذا اذا كان عمره اربعة ايام واطافا
 عليها وقت الوقتين من زوال يوم التاسع الى طلوع الحرام العاشر وقبل ان
 التل ليس وفي الوقتين وقبل ان يركب الوقتين الا انه ليس بوقت الحرام

في وقتها

في وقتها

في وقتها

في وقتها

الوقت الطاهر

والصحيح انه وقت الحرام والوقوف في البيت عليه كونه غير مستحب
 الشعر فيه وجهان الاول وقت الناس يوم التمام خطير فيه وجهان احدهما
 بغيره كماله وقوله يوم العاشر خطير والثاني الخطير لان لا كادركا
 سقوا بالثواب وشهادته كذا في شهرين واخلاف ان الجوار في
 حبس بالزوايا والحدود وان كان جامع العمرة بعد السقي وقبل الحلق فثبت
 عمرته لا قبل ان الحلق في ذلك والحبر بالدم لانه لا نفوذ وهو ركن
 واذا نزل الحلق كعماه ثلث شعرات واذا نزل المرأة الحلق في ايها
 لان لا تستحب لها في غير اركان الوجع الميت من اهل الجاهل
 فشرط الميت معظم الثاني ان الميت قد منه انتظار الزمان في
 اليوم القابل في كعبه المحض قبل طلوع الفجر ان هذا الاستدراج في ثلثة
 المزدلفة فانه يركبون غابا في الطواف وان اترك الميت بما التالى
 الاربع وفلا يجوز ان الميت في قريظة لم ينفذ قولان احدهما دم واحد
 للجمع لانه جسد واحد فهو كالجسد الشعر والثاني لم ينفذ دم
 لم يذله ودم اللب في الجاهل احسن فافادنا هذا في غير المذلول
 في المني في حق وجهان احدهما لانه جسد برأسه والثاني في حد
 ووزنها ان تشاركها في شعرين حتى يقال ان كل واحد من كل المذلول
 ولا خلاف ان المعذور الذي لم يذركم الوقوف لانه الله عرفة لم ينفذ
 دم لترك الميت من ذلته في دخل وقت زجره العتمة صفة له
 الحوز سقوا الحوز الشمس يوم الحوز وهو ما تدارك في طلوع الفجر من القرب
 فيه وجهان واحد شبهه بمساوقت الوقتين بعد زجره وقت الكسوف
 واما وقت الحوز في الايام الثلثة فيدخل بزوال الشمس الى الحوز وقت

في وقتها

في وقتها

في وقتها

وقال الله تعالى في سورة النور وفي سورة النور وفي سورة النور وفي سورة النور
الطوبى والذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم في صلاتهم خاشعون
خرج من مكة لا يلزمه طواف الوداع الا اذا كان حائطا طواف الوداع من
نوع الحلو استغفر بعد طواف الوداع بقدر الجافيه وخارج من مكة
من سبيل الرحيل ولا سعيان يكون بعد الوداع هل للام فخرج من الاحرام
لغيره فيه طهرانه لو طيب الرجل الذي لم ينفقه فليس عليه شيء ولا
كل شيء طيب بما اوجبه شرع بغير اذنه ولو طيبه الولي للمداواه فصل
يؤخر منزله تطيب التي لنفسه فيه وخارج من الحج الصبي والبارقة ومنه
احرامه عرجه الاسلام وهل انقلب احرامه فدا او يتنزل به ومع وصافيه قولان
وبغيره المذهب عليه دم ذلك منه قولان والعيادة العقب قبل الوتوف
كالصبي الحج قال النبي صلى الله عليه وسلم انما يصح حج مع الحج فعليه حجة الاسلام
واما ما عرج عتق عليه حجة الاسلام واما العزائم حج فالحج عليه حجة
الاسلام فصل في ان قوله لعزائم الكافر وقيل لا اذنه في سائر الاسلام اذ
كان حجة الامم وقيل الحرة بقلا او حلال الحج اما من بعد الحج
حب البينة اذا شتر من ناسبه مقدار انصوران بعد ستره لوقوع حجة
او غيره فلو شتر على انه حطام لم يزمه فدية بخلاف العصابة ولو شتر
في الما لم يزمه فدية لان ما لا عمل على الراس لا يعد شتران لو جعل لذه
شرا وخرا منطومه فيه تردد له من المياطة الخطا لا خطا
الفرق والواضع يستطيب لانه مراد للتطوى اذا اجتمع طينان فاداره
مضمرة الراجح فلا فدية لو علم خرم الطيب ولم تعلم وجوب الغيرة وقت
عليه البينة ولو لم يعلم كونه طينيا شته فيه وخارج من ذكر في الشعر

قوله الله تعالى في سورة النور وفي سورة النور وفي سورة النور وفي سورة النور
مفاسد من شعره لم يجرى له بل بشرط ام كانت حائجة قبل المشط وقولان
اجزأه لغيره عليه شي لا اصل براءة الذمة والثاني حب عليه لان الظاهر انها
خرجت من طيبه اذا استب شعره من الجافيه فقلعه او انكسر طوطا فدية
فاذا هار الدلا فدية عليه اذا اصابه عليه ضد نفسه وقوله دفا فدية
قولان ما علمنا لو لم يجرى له خطا ما لم يجرى له فدية فليس عليه فدية قولان قال
وفي سلبنا اولى بسقوط الذمة لاراد الشعر لزم له ان اجمع بين الجليل
تقيد لغيره من الشعر والطيب فزاربع ومنه وجه انه تقيد وهو بعيد
فاذا قلنا الاول في واجبه وخارج من احرامها البينة والثاني شاة ومنه وجه
بعيدانه لاشي عليه ان اذا قلنا تجزئها الكثرة فليس عليه نفقته في
النفقة فيه وخارج من العرة تقيد بغير الحج في الغرائز انما هو لزمه
دم الغرائز لانه لا يلزمه لانه لا ينفق في الغرائز الثاني لزمه لان حكم الفاسد
في لوانه حكم الصحة وهو لا ينفق العرة هو ان الحج فدية وخارج من الغرائز
النوار ان السداد في النوار على العزائم فلامع لغو في العرة عليه
اذا قلنا بطل الحج بالردة وعاد الى الاسلام فليس عليه الفدية فاشتر
كالحج فيه وخارج من احرامها مع كالحج مع والاشي لغو في العرة عليه
ستور اذا قلنا لا يبطا لاراد البعته كما فعله في حال الردة فخط ما
الحرم يزا فدية في غير الحرم مرتد او في الصيد لم يجرى له ولو جعفر
في الغريم فدية وخارج من وجه الصيد لم يجرى له ولو جعفر
في ذلك وعين الحرم وخارج من الحرم والملك والحرم وانضج الحرم شبكة
وان خربها في ذلك فدية او ضرب فيه شبكة فمن الصيد لانه منع ذلك

الامام

في الغرائز

في الغريم

البيع كالمشتري
والبيع لا يفسد بالفساد
في البيع لا يفسد بالفساد
في البيع لا يفسد بالفساد

بعد مبهمة ذكر القاضي فيه قول الجرحاء لم اعتبار لمعناه والثاني
لان اللفظ متعاقب فان البيع يقتض متافا قلنا لا بعد مبهمة متعاقبه
المشتري فيه ويحال اذا باع خلا جرحا او خيرا او ارضا العتيق فقد
ما يقرز الجرح في بيعه والمجرح خلاف لا والحق ان يقرز منه على حاله عند
له فيه عهده كل مع نفسه عتق كشر الاول والاولى او شر العبد بعينه
فكرهت فيه خيار المجلس لانه يشترط فيه ممانعة وقال ابو بكر الاوردى في
المنازعة شرى القريب لقوله صلى الله عليه وسلم ان اخذتم مملوكا فمشتريه
فبعثه فزول يعلو الفتى ليخاره ولا يقرضه اضعف من العتق
ثبت فيه خيار المشرط على الاصح لانه لا مدخل للفظ فيها وفي خيار المجلس
فما قولنا انما بيع خلاف وان لم يبالوا به لاثبات الخيار اطلاقا لو افاد ما في
مجلس العقد اكثر من ثلثه ايام خيار المجلس ثابت وفيه وجه لطيف
لان بيعا لله ايام فانهما متساويان في جواز البيع وتخصيص المجلس
بمضى يتأخر الغالب قال في الزيادة المجلس في البيع خيارا في اول
منه خيار المشرط لان الخيار ايضا يقتضي قطع المظالمه وهو اول ما في
من اول العقد ولما مره الخيار ارجحهما يتوخى خيار المشرط فيها
ففي اسرها هذا وان الخيار الاصح انها من وقت العقد اذا وكله في البيع
شرط الخيار فاعا الركول بشرط الخيار والاطلعه ولم يذكر للبائع او
لنفسه ففيه ثلثة اوجه اجدها انه ثبت للموكل ان العقد قد وقع
له والثاني ان يوكيل لانه العاقد الثالث لانه اذا اشترى عبد لم يره
وشرط الخيار للمشتري فخره فانه ههما المشتري في هذه الخيار فتمما
يقول له اوجه ويحال مشهور ان الثالث حكما من اعيانها متساويان

في البيع لا يفسد بالفساد

كل بيع بين اثنين في البيع انما يشترى شيئا بشرط الخيار فمبهمة
لولوه وايضا لا يقطع خياره لا يملكه قدر اقل وان كان حق الرجوع
له ما عليه وان هذه البيع وبمقتضاه لم يقطع خياره ولا يقطع اذا
عرضه للبيع ولا اذا اذن فيه خلاف الوصية لان الوصية اضعف من الحق
بشرط الخيار فان قلنا لا يزول ملك البائع لم يقطع خياره وان قلنا يزول
ملكه انقطع خياره وان لم يقطع خياره او روجه فالاظهر انه يقطع خياره
مسئله قال في المخرج الصبيحة واعتقاد الاحتاد النزول في
الاربعين فيما قلته الرعيان لشرائه سبب ذلك وشروط الاربعين
الشاة ليس يعيب اذا لم يبيع الخيار في المصحة اذا كان البائع عالما بشهادة
المشتري على الزيادة ان يبيع الزيادة في البيع فليجوز المجلس القايح ما دنا والخبر
بالاذ فان بيع الى القاضي والمصحة خاصة وان كان الشرى رجوعا ورفع
اليها كمن رجعا في الربع الى القاضي فزادنا كيد ولو كان البيع
دائما وكفا في طريفة او القاضي او عيدا فاستحقاقه بطل حقه فان
عمره شوا والى الله وقد قلنا انه زكوة تامة بعد مبهمة البيع لا اعتبار الارش
فيه ثلثة اوال اجدها يوم العقد والثاني يوم العقب والثالث اقل القمين
نظر الجانب المشتري **مسئله** اذا اشترى عتقا فخرت به عتقه
عتقه اطلع على عيبه كان موجودا بعد البائع فان اقبل على احد الارش
من البائع للعيب عتقه واقر البائع او على احد الارش من المشتري للعيب
المحدث وزد المبيع خارا وان ارعاه فيه ثلثة اوجه اجدها عتقه انما
البائع والاصل ان لا يكرهه برك الا اذا لم يقره والثاني برك الاحتاد
المستوكل ان لا يكرهه المبيع تسليم والثالث ان يقر له على ارض العيب القديم

اولا استرداده فبشئد الواصل العقد امام ملك ارش العيت فمطل
له في العقد فقول ان العيب الحادث بعد اخذ الارش القديم هل يعود حقه
من الزمنية وفحال فان لم يطوع العيب حتى زال العيب الحادث له الحق
بسطه والله تعالى اعلم بعد كعدة الوطى بالشبهة اذا طرعا الجارية
فانه عيب فان الماطع العيب فلم يرد في الحال فمطل وراله فيه وحال الجارية
بسط حقه اذا قرر على طلب الارش والثاني يكونه معزول في الاستظهار ان
اذا استرد ثوبا وصغره وزاد في قيمته ثم اطلق على عيب فله الزدان
لم يطلعه الضمير وان طلب فيه الصنع فله على البايع دفعه مع العيب
وفحال ان اطلق البايع على العيب ثم مضى البيع بعد ذلك باقائه او
خاله فخرج البايع الى العيب وطالب المشتري بامتناع ذلك العيب وقال
البايع فوخلعت على ثوبه سيد المشتري قال ارشتم لم يكن له ذلك لكن بمدة
لا فاع الزد فلا يصح لشعرا منه المشتري والمشتري ان يطلعه لارائه ليس
مجانا عنده الواصل رآه ذمته في خوار الجواهر في التسليمه عليه اوجه
احد فالأخو زوال الخوار في البيع المانع الاستسقاء والمالك خوار الجواهر
عليه لأنه سدر عن المصروف وخوار الجواهر به لا يندخل في ذمته
لخو زوالا الثمن في الذمته فله من جوار أحد العرضة فله ثلثة اوجه احدها لأن
كالمعقول في العقد والثاني خوار الجوارث وعزم الثالث ان السيد الجوارث
لا يجاز الجوارث ولا خوارته سائر المكاتب وهذا القول هو في المصلحة
اوجه ابرهنا على ان العقد في الثاني ان المصنوع له الباطن الثالث الصفقة
اذا استعمل على قدره فوافق في الاقاصي الصلت به الباطن هو الجوارث فان لم يوافق
العقد فالتعديت هذه البراغم هذا العقد فحال الجوارث لا يعود على العقد

والثاني وهو ان يبيع له العقد في العقال ببيع بالخليه ان كان خطرا
وان كان غاليا عليه نظرا ولا يحصل القبض بالخليه في الموقوفه بله
اوجه الصبح انه يبيع والثاني لقوله جزمه على الشافعي انه يبيع بالخليه
وهو ذهب مالك لان الموقوفه استيلا المشتري ولا يحصل والثالث
ان الخليه حصل باسقوط الصانع على الباع لانه قد ادى ما عليه ولا حصل
بما سلب المشتري على القصر لانه قد اشترى وقدر جزمه على
ومسؤولا قال هذا العقد ان يكون الدائره والموقوفه على الشايط بدفعه
سببا لصان العقد القيل قال ان يقيه الباع الى ان المشتري ووضعه بين
يديه او خرج او غير ذلك فرب منه والمشتري راض حمله القبض وان كان
صار فاقوجاه لو غصب المشتري المبيع في الموضع الذي ليس للبائع
المعسر بعض الثمن فاولم يده الباع قبل ان يسترده فيه فلو ان جازها
صاحب القرب اجدها انه بالمال فاقبضه فمكلف فيكون كماله
الباع قبل القبض والثاني انك انك انك لا تفرجه بعد جاز من حوزة القبض
اذا انك المحدث المبيع في يد الباع قبل القبض فلو لا يبيع المبيع واخر منه
الباع العقه فعله ان يبيعها الى ان يبيع له المشتري المبيع كماله المبيع
الموقوفه فقال هذا جزمه على المشتري الى الميراث فيه وجاز ان يولي القيد
في يد الباع فلو اشترى المبيع فمكلف الموقوفه وجاز من حوزة المشتري
عنه وقال اخر لك هذا العقد فقال يبيع المبيع اذا اعلم المشتري قرار
القبض حصل في العين وادب في يد المشتري الموقوفه للثاني كماله الموقوفه
المشتري الموقوفه كماله الموقوفه الموقوفه الموقوفه الموقوفه
توجب نزوله في التمسك له الموقوفه الموقوفه الموقوفه الموقوفه الموقوفه

لا يطلب التمسك كان في هذا العبد وقا بالحق والافطال فان عزم
 العبد المريد الحق هل يخرج عن سيرة ما غرم منه وجها ووجه المعايير
 وجاهه الرقة عليه السيد باكتسابه وكان يرميه الاكتساب لخص الان
 صاذا ذلك كل شيء عن الحق وهو من الخلف لا يخرج من عاقبة وفي العبد
 العوهم يرجع بالآخر وفيه وجها اذا قلنا الى العبد الفاني في فاسترى
 بعينه سدا له الاقل من السلم انتم العقد وان اسرى العبد بزمته والحق
 الاقل ان سلم اليه السيد قبل ان يسلمه فيه بله او حذر اجها سبعة كات
 الاذ في هزفه وفرا في هو اختيار الفاعل والثاني لا يفتقر بلزم السيد
 الفاعل لان الفاعل ان ياربه والمالك ان السيد ليجاز ان يفتقر العقد و
 ان اراد تسليم الفاعل هو اختيار السمع في محمد وقل هذا الما في حذر مالم
 سلم الى عامل الفاعل فلو اذا قلنا لا يفتقر فادى السيد الاقل في بيع العقد
 نسبت اخر وعاد الى الفاعل الثاني الى العبد في تصرفه العبد عن اراد
 ام يصرفه فيهما الى ان يجرى من سيرة فيه وجها منهم من قال يصرف
 فيه بعد اراد لا يفتقر فقام الاو من منهم من قال لا يفتقر فيه من عذر
 اذنه اختص بالحق الاول وهكذا الجاه ان اراد المالك في القوام القان
 او الفاعل عن في تعلق الاو على المادون من المال الذي سلمه اليه السيد
 للمجازة وبزجه ولا يعلو بشار من الى السيد وفي علقه باكتساب العبد
 بالاختيار والا حقا شرا في سلم اليه من الى الخلفاء بعد المعاملة الاولى
 وجها في ان تعلق بها ان لا يركب على الطلوع وفيه الماعول
 بزمته والثاني يعلو ويومر بالكتب لان لا السيد تزل منزله الا جاز
 المستفاد بانفسهم لا يعلو السيد فاقصا الله في قلنا لا يعلو في كسبه
 فلو ان السيد في امر عليه من في نفسه والحق باكتسابه

فله الجاز لا كسبه مستحق بزمه فهو كما لو وجده من وجها هل يفتح
 للعبد غير المادون في القنية والوصة بعد از سيرة فيه فجهان اخرها
 هي كما في هذه الكتب بالاختيار والصيد غير اذ السيد والثاني لا يفتقر
 لان جلي في السيد محض مقصود فبالله للزاد وفيه اختار في السيد
 وفيه شراره بزمته بعد از سيرة فيه فظهر ان منهم من قال لا يفتقر
 المالك بزمته لانه يجوز عليه السيد كما ان المالك يجوز عليه الما العوا
 قاله في الفاعل على هبته وقال صاحب القريب والسوا او محمد يطل فولا
 واجزا لا السيد لاختار المبيع منه وقرب الما بالكلية هبته اذا
 في عليه جناية ثبت بها القصاص فالحجة في الاشر في عوص في اختلاف في
 غير العوض ان في قدره خالفوا وفتح الطوار في سقط القصاص وحل في
 عليه ان في الجناية كما اذا احتلف الارجح في الصدا او عوض الما خالفوا
 ولم يفتقر النكاح ولا الما في رجوع في الما المالك اذا احتلف في الما في
 مدة الجاز قال القاضي حشر فلا وجه للخالف لانه يحكم بها الفسخ وهذا اذا
 احتلفا في عوض القرض والمعاولة قبل المشرع اذا اراد المسلم العر في قصها
 في السلم يعيب بها فقال المسلم اليه ليس العر في سلمنا لك في بله اوجه
 اخرها ان القول في السلم اليه كالمبيع والثاني لان السلم لا يري انه منقضى
 المسحوق منه والمحرر منكر والثالث هو قول من كان يوافق في كذا
 وان كان معا فدا بعد وصحه له بشره لور في الجاز كذا في البيع او اختلف
 البائع على البيع والاشان يسا وولما فيه خلف المشرع في البيع في كذا في الاشان
 فقصه على جميع البائع وان كان في تحصيل المعاوضة على البيع والحق في الما الما
 بالاشان في هذه المسألة حبل النكاح في بعض كذا في البيع في كذا في الما

على وجه واحد عينة فلو جعل المذبح الذي عرض على النار عينة واحدة
 على النار والآخر لا يذبح لانه لا يذبح من قبل ولا يذبح من بعد ولا يذبح
 كذا لانه مما يذبح على النار والآخر لا يذبح من قبل ولا يذبح من بعد
 ومنه في العود الى المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 فان جعله من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 لا يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 تاجيلها عن المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 المقادير هذا كما ان ذابغ ابيض من مواد اصفرها وقد يفرق بين الحمار
 انما لو جعل المذبح على النار اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 تركه كخلفه على وجهه الثاني في قوله لا يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 بالخلف وليس في فعل المتكلم اذ اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 فيه العمل السبعة وفي وقت اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 التلوة الثاني اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 يوم القيمة يومه وقت حوله في زمانه واما ان يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 والابن يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 فيه من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 وفقط من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 صلاته اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 يومه المستري منه ولكن هذا في ذابغ المذبح على القيمة كما في المذبح اذ يذبح من قبل

ذابغ المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 كالقصد وانما يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 الى خور العبد لا يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 او كانه من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 فيه وخزان يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 والكنانة من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 متاعه من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 ويذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 والمذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 العبد من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 والثاني يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 فان يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 وكذا الحكم حكم السليم او حكم البيع فيه وخزان يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 البيع المستوط من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 يعقل منه المذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 فلا يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 الثمن اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 ذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 المذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل
 يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل

لا يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل المذبح اذ يذبح من قبل

وقله المكان السليم فان السباع لم تزل ولا تزل ولا تزل
 اعسر ليدفعه فبقوا على عرشه لا يستحقون ولا يستحقون ولا يستحقون
 يدرك الجاهل من حماره قبل ان يفر من ذل السبع وحينئذ السباع يقول السلام
 المطلق السبع الجاهل من حماره قبل ان يفر من ذل السبع وحينئذ السباع يقول السلام
 لما الجاهل من حماره قبل ان يفر من ذل السبع وحينئذ السباع يقول السلام
 السلام الاله فوجد موضع آخر ذلك الوقت فحينئذ السباع يقول السلام
 حيث نزل اليه ذلك السبع فحينئذ السباع يقول السلام
 او فحينئذ السبع ولا يفر من ذل السبع وحينئذ السباع يقول السلام
 بعسر حماره ولكن يحذر بعسر حماره وحينئذ السباع يقول السلام
 المفلت في داره فحينئذ السبع يقول السلام
 دوامه لقطعة الى الحمار فحينئذ السبع يقول السلام
 اضاعه بل الحمار لا يفر من ذل السبع وحينئذ السباع يقول السلام
 قال والله لا كل هذا الطعام عندا مفلت في الحمار فحينئذ السبع يقول السلام
 ما ليس به معروفه غيرهما بصفات المسكينه والمكيال فيه وحضان
 فاما هذا لا يفر من ذل السبع وحينئذ السبع يقول السلام
 بالوزن الكيل بالوزن نعم السبع السبع في كيان السبع والسبع والعين
 لان ذلك لا يفر من ذل السبع وحينئذ السبع يقول السلام
 كالفضحه والكور يطرطط الحمار الى الحمار فحينئذ السبع يقول السلام
 الفصحه راحة واحسنه والثاني بما سلف الفصحه والكور والاف
 الصحه لان القوى العقل الغريز وتوقع المفلت في السبع ومن على الحمار
 ابطال السبع والسبع الحمار فحينئذ السبع يقول السلام
 عن مكيال المعاد الاوسط الكيل به فلا يفر من ذل السبع وحينئذ السبع يقول السلام
 العقيد به فيه وحينئذ السبع يقول السلام

(الملك والملك)

(الملك والملك)

اضا والسبع في الاله فوجد موضع آخر ذلك الوقت فحينئذ السباع يقول السلام
 معالي المرحه وان لم يفر من ذل السبع وحينئذ السباع يقول السلام
 اذ لا فائدة له ومنه من قطع بانه لا يفر من ذل السبع وحينئذ السباع يقول السلام
 ما ليس به معروفه غيرهما بصفات المسكينه والمكيال فيه وحضان
 فاما هذا لا يفر من ذل السبع وحينئذ السبع يقول السلام
 بالوزن الكيل بالوزن نعم السبع السبع في كيان السبع والسبع والعين
 لان ذلك لا يفر من ذل السبع وحينئذ السبع يقول السلام
 كالفضحه والكور يطرطط الحمار الى الحمار فحينئذ السبع يقول السلام
 الفصحه راحة واحسنه والثاني بما سلف الفصحه والكور والاف
 الصحه لان القوى العقل الغريز وتوقع المفلت في السبع ومن على الحمار
 ابطال السبع والسبع الحمار فحينئذ السبع يقول السلام
 عن مكيال المعاد الاوسط الكيل به فلا يفر من ذل السبع وحينئذ السبع يقول السلام
 العقيد به فيه وحينئذ السبع يقول السلام

(الملك والملك)

(الملك والملك)

نحن لا نأخذ من عليه الدين فداستطه والمالي لا خير لان فيه منه فان
 فان عليه الدين اسقط المجل الذي في الاثر فكل المستحق فيه فكل المستحق له الدين
 المطالبه منه وجعل له الماسقط لانه وصف تابع فاستطاع الصحة
 في الاثر والمالي اسقط لان الزمان الحث في المجل الذي ولو طام والمسلم اليه
 لا ينقطع في المجل بل يكون لك عذر في المجل فيه وجعل في الدين المسلم فيه
 في عذر الكائن الذي شرط فيه المسلم فان كان في بقوله هو منه لم يطالب به
 وان لم يكونه فله المطالبه وذكر في سائر التبرير ان في القصب فان بطلانه
 مع زوال المؤونه وجعل له الماسقط لانه اذا قال الفرضك اوجده فله الماسقط
 التبرير فيه وجعل له الماسقط لانه مستطاع لانه ملك بعض فهو كالمبيع والمالي في
 مستطاع لانها ملاك فبعض اذا اقرضه ذراع صلحا وشرطان يرد مكشورة
 بهم بسند الفرض بل لانه وقد مضى حاشا ولا يلزم له ذلك اذا شرط المجل
 كاللزم ولا يستدركه اذا كان في زمان فب وعاره فهو مستطاع في غير عاره
 اذا قال الفرضك هذا بشرط ان اقرضك عشرة صح وطلبت الشرط لانه
 وعدا واذا قال اقرضك هذا بشرط ان اقرضك عشرة لم يستطاع خلاف
 ما اذا قال الفرضك هذا بشرط ان اقرضك عشرة فمفسد البيع لان الفرض يكون
 مذكورا في مقابلته المبيع والموقع ههنا في اقرضه عينا واما على ما كان في
 فوجه القرض فطاهره قال وله الحد بل وذكر الشيخ اوج على ان الطرية
 الخائب المضمون وان اذنه وان قبله ان له ملكه المايه الخاف فلكل خلافه
 ملك بكل تصرف من الملك كالمبيع والاعاق واما ما استباحه المايه
 كالمعاذرة والاستعداد فلا ملكه واما المعاجزة والرهق والسع فشرط الحاز
 فيه طريق قال الشيخ ابو محمد ملك بها لان هذه الصفات تنقطع بغير الوهاب

الإنسان كل نوع وماله أن يكلفه الله ذلك إذا كان يشهد العزلة
فيه وجهاً فإن ما زاد في شدة تركه فعله صرف الوردية بها
وإنما به قد طهرها من حاله قال كعب المعدي البجلي فيهم من
أن يلقى في أول لحظة الموت يرى آدنه وإن كان الذر لا تسعف
التركة معهم فإن كذا له ومنهم من يطرد ذلك كل أكبر البهائم
لا تلوع عن من ما تبعه الحبيب ورهم بال كثيره مسئلة اذا
باع الرجل من نفسه من الخبز من طلب بالزيادة في حال الخبز فغل
الخبز انفسه الخبز فان انفس الخبز العبد وانما الراعي من الخبز العبد
ذلك فانه يشترط ان النفس لا يكره ان يزداد في ذلك فالحقيقة
وهو حيلة لا يفرج يد العبد فان النفس قد وقع في حيز البيع من
المازول البيع من الراعي عند الحلال الاذن من حال أحدهما الحيز المأذون
اذا لو كلفه المولى انفسه في البيع المأذون والمأذون من البيع على
ما سئل وسفر وأجر المأذون كونه ما سئل لأن نفقة الزهر على الراعي
حول المأذون وقال المأذون لا يملكه المأذون على المأذون المأذون على
فلم ير منه الا ذلك قال ابيع بع خير المأذون جعل نفقة له ما خفف
استيعار المأذون في نفقة المأذون ابيع اليه الفساد بيع ما لا يختار
نفسه في مسئلة اذا رهنه أرضاً بقر أو رجل إلى جاري شرط أن
يعطى المأذون في له فالرهن والبيع باطلان فإن عثر المأذون بعرض المأذون
عاطف على البيع ابيع غرضه بما لا يملكه ما ذور فيه من البيع ولو لم يفسد
فلق بما كان اذا جازى قال الراعي للمأذون في له واستوفى في الرهن
الفسخ بعده واستوفى وله وفيه نفقة لنفسه وجان قال ابعه

الحظوظ المصاحبة دكان الخرج الجسدي مع عسر الميز قد جعلنا
حكم العرف كالآلة الواجبة أكثر الخلل بالشركة فلو عقد عقد
الشركة لفظاً مع جري الخلل بعدة فقال اصحابنا لا يصح وقال القائل
فيه نظر عمل الاصل للشركة الا ان شرط مطلق الخلل الجاري والمهم
حالة الاخران هل يشترط معهما التصحاح الشركة فيه وجهاً ولا يجوز
ان لا يشترط مع جري الخلل المتصرف فيه على ان يوجد له في الخلل
الصحة فالمصنف عليه من علم الشرط لا يشترط كون المال بيد صاحب الشركة
بل يصح ما يشترطه ليد الشرط بغيره فالشركة تقع بشرط كذا او ما يشترطه
بالمال كذا ان شرط المتصرف بالمال او بعضه من غير ان يخرج من ماله فيه
له اوجه اخرى لا يجوز كذا في غير ما احدثت كذا هذا استرطاب اد
العمال والمدة والثاني لا يصح ان المال اذا كان بشرط كذا هو الزاد والعل
في البيع والثالث ان الزاد لم يجمع العاقل وان الزاد لم يدخل في حقه فمسألة
لو باع من حقه عشرين شرط ان يكون كذا او اجده من ماله من صاحبه
لا يصح شرطه بل هو كذا او اجده من ماله من صاحبه بل هو كذا او اجده
من حقه بعد الشرط مطعون فان كان في القابل او كذا في حقه
فقال ادع حقه بغيره وقال المحقق في الزاد من ماله من صاحبه
فوالله في حقه وهو المصنف عن ان يطالبه من حقه الضامن فيه وجهاً
اخر فالاول لا بد باق قوله كذا لا يصح بدعواه الاول بل بانه من حقه الخان
والثاني هو المحقق وقال القائل ان يطالبه من حقه الخان لا بد تاذرك
على يده وهذا اكتسب منه فلا يشترط حقه كذا او في حقه على
المشتري من غير ان يعلم العيب المتعلق بمقتضى هذه الباي فقال المشتري

[illegible]

فيما له بالعرفان وبعلمه وافرني بان سرط وارتقايا سرط علمه فقي اسرار

الوكالة للذات الموصعة كقولها طلاقا على بشرط الفرج استلزامه
وإلا وكنكته وما نسبته هذا من الصيغة فتدعي قولك لينظر قال
واطلوا على ما بالوكالة على نفسه وعلى الزاني القاضي في أنه ضمان الزاني
كأنه نزلت الوكالة كالأمان نزلت المراجعة قال فمثل أن يبيع المحدث
بالرد فتح إلى السينا فابعد ذلك وانفلا الاسترط قوله أن طلاق الوكالة
بالشرط مضمون ما على الاسترط يقول قال الشيخ أبو محمد استرط أبو طاهر
العلق أن شرطه القول بوجوه إذا قال العبد لك فانت وولي وحر ونا
العبد عتدك لا فطرقة في العلم فهو كالمعتد وكل ما فانت معزول
عن سائر العلم قالوا كالدونك الفرج مع المقتدر في القول أربع
مطلبة لك ذلك سلمها لمعق وسلم العلم قال سلم الله الفرج سلم الله
والوكيل المشرى تلك سلم المهر معك فبض الشري الوكيل المطلق
المشتر إذا استرط بعد أمعا سائر أو استرطه واجاب العبد دفع على المكل
على طيلة أوجه لغيره ولا يصح بعد نكاحه والمال لا لا العبد في السلم
والمال في الأخرى في الكسرة لا يصح منه لقوله تعالى لا يجرؤ ذمه أمنا
إذا كان لا ساء ولا أسرى بهما علم العبد دفع على المكل في مخالفة
واختل جهارا لغيره لا يكاد دفعه ولا عرف ولا يبرهان
العتل لا أنركله فباعه من أخته ووقفه على رضا الموكل معك في الأرض
المه من فانت لا يطبقها لغيره أوجه له فالأوكال في من فانت لا يورث
له ولعمري ما يفر عليه وله كالباء والثاني فوكال الجمع من فية الحال
من عليه والثالث بوكالها لا يفر عليه ولا يورثها ففرعاه قال
قاله الموكل وكذا عن معك فوجهارا لغيره الموكل المالك وكل

2020

22

قلنا الا ان لا يمكنه من نفسه العز عن
بعضها لانهما وحيت في معانها الممكن من نفسها
فاذا لم يكن من نفسها وكان سببها النفع
الى في حارته من الغوص كان الى والمسيح
مستلزمه وان ظلمها الزوج ولها النفع
فادامت في العدة الا ان يرى منها ذلك لولم
يصلها سكو من حيث سكتهم من وجوبه ولا صار
خاضع من جنس اولئك اولات حمل فاصفوا عليها
سقه ومن در عليه رزقه فليسق مما اناه الله
فلما الا ان يرى منها الا باق من حقها فاذا
استظنت سقط كسائر الحق من الذون وعرضا
مسلمه وان كانت الظلمه بايه لم يكن
لها عليه سكتا الى احاب الله سكتا لسكتا الظلمه
محض بالحقبة لولم يصل سكو من حيث
سكتهم الله فاذب على سلمها حيث سكتي رخصا
وهذا لا يبع الا في الرعيه دون المنوبه التي
لا حل الذون منها ولا الممكن معها بل على
وجوب سكتها دليل مسرله فاذا ابوي
عنها فلها النفع من تركه حتى يسمع عديها
وذلك لولم يصل الذون من وجوبه بل من
ان راجا وحبه لا راجا متاعا الى الحرك
عمر ارجا حاضرت الاية احاب الله للذون

59

[illegible][illegible]

على الآيات في حقها كحلها بعدة في حق الكفار الغزوة إن أقر المذنب
بأنلاف المال فإنه خلاف وإذا أقر السفيهه بالمال كحل بغيره ورد من
جميع أمته بالسفيهه بما يوافق نفسه في غير موضوعه إذا أقر في مونه أنه
من فرائده قبل المرض وأقضه منهم من قال لا يفلح ولا يجد له من قبله
بعد رجوعه إلى الدنيا والعاقبة ما قبله لو ثبت صدق قوله في حق الله
طريق إلى الخلف والصدور على نفسه إن أقر بعينه في غيره وفي موضوعه
ثم أقر بغيره وسعفه العرف قد أقر بالآخرين ولو قدامه أو بالآخرين على
الأقران الصريح من حيث الخبرها يقدم أقره بالغير والمباين بين إيمان على الشاري
إذا أظهرهما قوة القديم وللأخر قوة الإضافه إلى العين وكذا لو أقر في
جانبه بغيره ثم أقر وأرأته عليه بعد موته بغير آخر يقول أحدهما بسند
الأول فأقر الأول وأقر بعد الح والآخرين تضاربان ولو قال الأول أنا الحق
القدوم بطل وأرأته ولو لا السميع الله جعل أقر المالك إن أقر بغيره
بغيره أو في كونه المقر لم يسأل الله فإن رجع المقر له وصادقه سأل الله
ولو رجع المقر لم يرد قوله بل إذا تناقرا العرف فيها بيد المقر إذا كونه
المقر له فهو معقول ويشترط أن يرجع المقر له فإن رجع فبطلان عزمه
وبطلان إقراره إن أداشده في بعد بدعيه ولم يفسد طرته فاستراة
المقر منه محال له عمله وفي حقيقة حاله أوجه إقراره أنه شر أو البالي أنه قد
والملك إن سعى من جانب المبيع وقد أقر صاحب المشتري وهو لا يدع عليه يبيع
بنيو الحيا أنه لم يحيا ولا أقر أنه لا يشت للمشتري في مجلس ميت له ملك كونه
مجلس قوله لا شيء في العيب ولو قال البس لي ملك ألف فقال لا كذا أو أرا
وان قال نعم لم يفسد وإن كان معناه نعم لم يفسد كمال الدين وقال الشيخ رحمه الله

سبها لا يستجفها في وضع اللسان على وجهه واجد شافع لود الله على
شتم فسرة حبه متمسه او حظه فوجها طاهر الضان نقلها شي
ومنه قال لا نقل وبواعله انما يتبع الدعوى عما والطائفة بدها او حيد
ولو امتنع المفسر فبقه مله وجه اخر فلتعش الى البيان الثالث
حل كل كذا في الحوارد المبرجة في خلف الحق لمع على ما رعبه والثالث
انما يقال للذي تدعى فاشيت ونقول المبرجة فان كل زك عليك الممن
وهذا البطل القابله الامازك ولو فسر المبرج بزم فقال الحق له لا زك التي
عشره فاما ان زك له اراده لا يقبل وكزى لو انك انما اقول ففسره
دوامه لتسرع بل يقال شغل ان زك عشره في حلفه في كل احوال الامازك ان
الامازك حمل الصبر والكره على الشاهد تسرع في اذن وسرع لانه
فلا يطلع على حقه المالك ولو قال عصبت فلاما قال عصبت نفسه
لم يقبل ولو قال عصبت الحار والخمر قال الشافعي فبكت المفسر وارتد الحار
وبكت الحمر ولو قال لا على ما في اقل مما سمع ولو فسر بمسئله فاطهر
انه نقلها فاما لو قال لا على درهم ونصف لزمه درهم وفي النصف وخارج
احكاما منه منهم مخرج في تفسيره اليه والثاني هو الاصح انه مفسر فكون
نصف درهم للعادة لو قال اعلى ما في درهم العشرة فبكت وجه اخر
ثامه والثاني عشرة والثالث عشرة فحل الخلاف لو قال عدي لجارة
في الجارة في طبخهين وقال الحنفية فبكت وخجان عن بيان على قال النقص
في دول الحامه فاصفا اذ لا يوجد الحنفية لو قال عندك الف في هذا
الكيس في الكيس في الكيس في اربعة اوار كان فيه بعض الف
قال ابو زيد بل لزمه الاخائي الكيس وقال القائل لزمه اتمامه ولو قال

٢٢
 احكام الفقهاء في الاموال
 وبقية الاموال
 وبقية الاموال

له عدي الالف الذي في الكيس فان كان ناقصا من الالف في الاموال
 المحرقة ولو لم يكن فيه شيء حتى الشيخ او عمل فيه قوله في حقها قال اذا
 قال لا يشترط في هذه الاداوة ولا ما قلنا لو قال لفلان ان ياتي الله
 بالزينة وحكي صاحب القري عن بعض اصحاب طبرستان في الرقاب من
 حر ولا خلاف في انه اذا قال له على الف اذا جاءك الشربة فاعلم انك لا تلمز
 قول او اجاز الالف قدم كلمة التعليق ولو قال لي كل الف اشترى قال
 الاجاز لا يلمز لانه تعليق في ال امام يخفى على القول ان قدم صعه
 الكرام وان اخره قطع مائة لا يلمز لانه على الف لا يلمز لانه الف لانه
 مستفيض لو شاع رجلان في حازه فقال احدهما ربحته وقال الاخر
 يربح كما قال الاجاز خلف كل واحد منهما على ما اراد واستدرك
 صاحب القريب وقال من ادعى انه باع فهو يطلب القرض وله حليف الاخر على
 نفي الشبهة اما من ادعى الزرع على الاخر والاخر قد قال بعث وقد انكر ملك
 نفسه في الحاربه فلو اقرح ان لا يسل في ما يره في حليقه قال الا ان يسل
 ان يقرح ان يسل فبما يره النكول قال العرا واستدركه على وجهه
 لو قال لي ملك القري فخر فقال الاخر انك على كل من يبيع من ماله مقدار
 على المطالبة منه وجهان في الثاني السعدي اذا استدري زوجته شرط الحياز
 لم يطالبه بالمال فانه لا يدرى ان يطار وجهه او يملكه قال العرا في
 مع الفدية ما كان فهو حال وشكل الشيخ ان الفخر عليه على ان قال
 الملك ان يملك الملك للبايع فله ذلك فانه يدرى انه يطار وجهه وان ملكا
 للشعري فلا لانه يطالبه ملكه ضعيف منع الوطى ليعا حاز البائع
 وان عليها انه متوقف فلا يطالبها وهو الذي اراد الشافعي انه لا يدرى ان يطار وجهه

فكل ام يتركه ملكه ضعيف فلا يخل اذا كان له ان يقال في الجواهر
 ان ان الذي اقرع انت لست انا له وانما له فيه ثلثه او واحد احد هان
 الما في الجواهر انك بقوله والثاني انهما اشترى كان ولا يملك بركبه
فتساويان في العارية في المستعير من المشتري هل يضمن
 فيه وجهان احدهما لا لا يشابه ما يكره مضمونه والثاني نعم نظر اليه
 في نفسه من حد المستعير كل طالب اخذ المال من نفسه من غير
 استحسان او حجت وانه فارق ما كان الكفار انما يزرعونه او اربل
 وكذا لا يشترط له وان يشبه دامة فله لاضان عليه لانه ليس اخذه لغير
 نفسه ولو وجد من اعيا في الطريق فاركه الطريق اليه فيه نظر حيث
 ان الرابك يدفع والاطفانه لاضان فان المالك هو المطالب لركوبه
 لستقر به اليه الله ولو اركب المالك مع نفسه رد بها فتلطف له انه
 تحتها قال الاجاز على الرد في نصف الضان قال الشيخ والاولى ان
 لا حب لان العارية في يد المالك مادام ركبها والرد في يده يرضى كما قاله
 الرابك الرازي ولو اودعه ثوبا وقال لست فالتسعة عند الحاجة
 فقبل التسعة وبعده عارية مضمونه اذا اعاد تسعة لغيره ميت
 فبفتح الرجوع للتسعة لو كان الميت حيا او عينا الا ان يدرى ان
 الميت ان لم يدرى فبغير ذلك يفعل ما يره وقيل لا تدرى ان لو كان
 فيه اشعار فله التسعة بشرط ان يملكه الميت اذا قال الملك ان يركبها قال
 الرابك اعرضتها وقلنا القوي في المالك قال الشيخ فله على الواعية
 ولا يرضى لثبات العارية لانه مدع لها ثم ادخله لحد اقل الامر من المتاع
 او اخره المثل ودفع الفاضل اليه او اقرضه من العارية فله على ما

وبقية الاموال
 وبقية الاموال

اعارة ولا كنه اخره فان لكل قال العاقول فلا بد من علة لانه
 لا بد حقا قال القاضي ردو فائدة دفع العزم وهو ان يثبت العزم بالكر
منها ما من العصب لجسم حرار العزم فثبت بها الذي
 وانما لا يحل على جسم الرعي وهكذا لا يحل على جسم الرعي
 العزم شمع فالتحيز فلا يحل على الرجل الا لا مباشرة ولا بد ولا يثبت
 فلو حمل العصب على المشيعة فافترسه الشمع فثبت العزم اذا حيز الى الرق
 وفيه مانع مما طرأ فطرأت على المانع الى استلزال الزواجر فقطرت
 عليه الحمار الشموط بالانحلال ولا يثقل بالقطر والمقطر بالهوى وهو
 طريق موصولة العصب بجارية عن ازاله بد المالك واثبات اليد السبل
 بالعل الا موضع واحد وهو ان يدور مع المالك عن دانه فكما وعين
 واثبت جلت عليه فهو ضامن لانه عاتبه الاستيلاء وقيل انه لا يصح ما لم يسلك
 واما العقب فغير بالعصب عند اثبات اليد فان قيل فاحر العصب في
 العقب فلانه كانا احدهما اثبات العقب بده وذلك لا يحل الا بالزواجر
 في العقب والآخر ازاله بد المالك وذلك لحمل ما راجحه فارادع واما سبل
 كالعزم وان دخل ولم يربح فان قصد الطارة فلا يربح وان قصد الاستيلاء
 صار ب الزاير منه فهو عاصب نصف الزاير ولو كان الزاير صعبا
 وللا مالك فوئامه كمن عاصب وان قصد ان لا يصور كاصور قصد
 واما هو جرب ثم يرسو وسهوه وان كان المالك غامبا وقصد ضمن
 وان كان يربح على المراع من به كمال اذا سئل فليس له ملك فانه عاصب
 واما ذلك فقراره ان العصب وفي العقب في هذه القصور وجهه انه لا يصح
 لو عصب من حله عند اقل المالك فلهذا العبد فانه لم يفته ولم يعلم انه له

بنية انصار لانه لا عزم من غير العزم ولو قال العقب فالتعقب ففقه ففقه
 اوجه اخرى لانه لا يثبت العقب لانه قصد وجهه او كاله وهو مغر وخلاف
 ما اذا راعى علة في طلبة فطمع للعقب فقال انما حجة ثمانية لانه لعقب
 كانه عزم مع وزو الثاين بعدوا بطلب العاصب بالزعم لانه لعقب
 في ما كنهه ولا يحل للزعم والثالث يثبت العقب وطلب العاصب سمته
 لانه عزمه واما اذا راعى العاصب الحارثة من المالك عزمه فافسولها
 فبذل الاستيلاء وطعم لانه فعل وقصد ملكه لا يقيم الحزم والمال
 ما لا يثبت لو كانت ملكا او لزم لا يثبت لو كانت ملكا لانه لو كان
 شبهة وما كنهته والحمل على الحارثة في الكسب الشروع فبذل الحارثة
 اضلا اذا فدا نلوا المشتب ولكن يرضى وهو غاية المبالغة وقبل كنهه
 فصل حيث لا يمكن استعماله في المرح ولا يمكن قطع الزواجر لاجله وقيل انه رد
 الى العقب فمضى به الى العقب الى استيلاء العصبية الى يفتقر اليها
 للمسد للضبعة وهذا هو قصد وكذا القول في كسب الصليب
 اذا حيز من الزواجر مفعلة فالعقب ارجح منه فحيز مشهور ان قال
 الشيخ وعلمنا انما لو استاجر من العقب ليعمل ليعبه فسلم نفسه واستعمله
 فما استعمله ليعمله على هذا الزواجر من قبل المشتب له فثبت عليه لجه
 مثلا استعمله بالتمسك من استجاره وان قلنا لا يثبت المشتب لجه
 مثله استعمله بالتمسك من استجاره وهذا الزواجر ارجح من المشتب من
 عتبه ذوات الامثال الخلفاء وخرها فقل انه كل كمال او عزم
 قال هذا باطل بالمعنى نازع المعروض على النار قبل هو كل مبدل الزواجر
 والكل يجوز التمايزه وخوارج بعضه ببعض قال وهو لرح منه العقب

في العقب ففقه ففقه
 في العقب ففقه ففقه
 في العقب ففقه ففقه

والرطب والخرنوب عن المثليات بعدد ويحل فيه صفيان المزاج الملاءم
 المشاوية في الصبغة الموزونة ولست مثلية واحده انه الذي يميل
 لبراه في الفته والمنفعة من حيث الزاوية من حيث الصبغة لو
 غصب مثلاً وظفره المالك في غير ذلك المكان الذي غصب منه
 لم يطالبه بالمثل لان مثله هو ما يورث في ذلك المكان لكي يعرف منه
 منته في الحال للحيولة الى ان يتيسر الرجوع الى ذلك المكان خلاف ما اذا
 منع زمان فان إعادة الزمان الماضي غير ممكن وذكر الشيخ ابو محمد حقا
 انه طالما لم يخل عند اخلاء المكان الا اذا لم يترك له منه كالمناشط
 الرطبة وذكر الشيخ ابو علي حقا انه ان كان مثله او اقل منه المطالبة
 وان كان اكثر فلا قال والمشهور الا اذا كان الزاوي والبرامثلية
 محج على هذه الاوجه ولو غصب مثلي في بلد والعمه في بلد غيره فظهر
 في بلدنا ان يوقل لا يطالب بالمثل فله ان يطالبه بقيمة اى بلد يتنازل
 الغصب او الخلاف وكذا يطالب بالمثل في البلد اذا اظهره واحدا
 اما المسلم اليه قال صاحب القريب لا يطالب بالقيمة لانه اعتبرت
 غير المسلم فيه قال الشيخ وهذا منه احتمال ويحكم في الزاوية للحيولة
 ولا يكون معاوضة وان انفرد ذلك بليست الفقه المستعمل بعدد
 الاستقبال لكون المذهب المقصود من الغاصب طرد القيمة لحيولة
 وانفرد العرف فحجوا ولو عاد العرف قال القاضي في الغاصب حبس العبد
 الى ان رد له القيمة وقد اقر الشيخ ابي اذا اشترى عينا فاسرقها فاستلم
 التمر فاشترى حبس العبد الى ان رد له التمر في الزاوية في هذا
 الاحتمال ظاهره لو قال الغاصب فيه العبد ما به فاقام المالك بينه

وهو ان كان في الغاصب حبس العبد الى ان رد له التمر في الزاوية في هذا الاحتمال

انه فوق المايه ولم يعتنوا بملئ السواد في الزيادة على المايه وقيل لا يشك
 اذا فعل الزاوي من ارض المالك وتلف الثمرات فهو من ذوات الامتياز
 اذا حكم العبد بملئ زرع ذمته فان سقط ذلك الغصون فلا يلزمه شي
 لان الغصم بزرعه ولا ينقص ولو اوطا زرع الزاوي في الحانة صناع فها
 صبح هو كمال الغصب ثوبا بصبغة يصنع من عدة في الفصل المشهور
 ولو غصب ثوبا بصبغة يصنع من عدة ثم بلغ مال الثوب ثوبا
 من غير الغاصب وباع العاصب صبغة من غير المالك فمده وجها
 كما لو باع ثوبا من زراطة ثوبا لو زرع رجل من الغاصب الحاربه المص
 وزرع عليه المالك بالملء ترجع المزرعة على الغاصب لانه دخل على
 قصد ضمان المصنع ولو باع المشتري من الغاصب في البقعة المعصومة
 فقلع ثابوه فالاطم ان المشتري يرجع على الغاصب بان يضر المهدم
 لانه فان يضره واله من الغاصب وفيه وجه انه متلف الثوب فلا يرجع
 ولا خلاف انه لا يرجع بما انفق في ذلك بناء على انه النافذ ولو غصب
 المعصوم في يد المشتري وعزم فتمت فقلع الثوب ابي يضره وجها
 للزني من الخلاف قياسه لان الكافر ضار به حين لم يرجع ثم مكف رجوع
 بالاجر المأخوذ من زرافته وذهب من سرخ الى غير المرق وهو ان
 صار المشتري بخار عقد والعقد لا يوجب ضمان المالك لانه اذا غصب
 قبل الفسخ وجب له الجارة بكل الثمن ولو باع عبد الحاربه ثم رد الحاربه
 لعيب والعبد معيب يجب جارة له طيب ابي يضره باعله اخطه
 او اخذ ثمنه ولا يضر جاره مع رد ذمته منسب اليه الشفعة
 لا يجب الشفعة اجماعا نسقتم قال وهو ما ينبغي معناه بعد القسم ولو علي

ذكر في الاماكن التي كان السبع فيها في بلاد مصر
 واما في مصر فاما في بلاد مصر فاما في بلاد مصر

تصانق فان كانا او طاحونه فان سقاها ما او طاحونه وقبل
 المعان تنافه مفعه ما ولو لشكور وقال نيقانك المفعه
 من غير تقابل كالأز الفتحا وعرضه الما والى الجهان بعد ان
 اذا كانت ذات من حبلين حبلها العشر والاخر تسعه اعشار فليس
 صاحب العشر حبا صاحبه على التسعه لانه بمن غير فابده فلام
 لا تسعه لصاحبه اذا بلغ العشر وفالجير صلب العشر على التسعه
 الكثير عرض فيه وجها فان شغ ولا تسعه من الجانين هل لصاحب الوصف
 ان لاجل الشفق المطلوب بالسعه اذا قلنا ان الوقت عليك منه وجها
 على انه هل تقسم الوقت لوقت حتى الشاقي بالسعه في الجوار فاحصل
 له باطنانه وجها وان قال فاحصل له الملك للسبع فلا يكون
 الملك للشفيع اخذت وتلك واما طالب الجمل الملك باخذ من
 ايمانك التمر ولما ان ستم المشتري الشفق الما رصا به منه فان وجد
 الرخي وزايد في التمر فله وجها فاحصل لانه معاوضة فبعد
 التراضي لا شرط الفقيه والثاني لا لا يجزئه بعض المشتري وهو
 مفهوم فلا بد من زائد وهو تسليم الشفق او اخذ الما ولو ربح
 الشفع الامر القاضى وطلب وفيه القاضى في حق الملك وجها
 ولو اشهد على الطلب ولا يقض له القاضى فوجها ثانيا واولى لا يحصل
 ثم ان ربح في تسليم التمر بملكه بطر او الشراو بطر لا استطاع منه وجها
 هذا ان رضى المشتري قال لا اخذ الما هل يقض السبع الى ان ستم
 الما وجها واما ان الملك لا يحصل بالقبض والاستهارة وان حصل فلا
 ستم للماز وفتح التمر على المشتري وقام بميل الملك على الاحوال

والمشتري حسن الشفق الى ان ستم التمر فاحل الما مع فان فيه اولا
 لانه رضى من والى الملك واذا بلغ الشفع الشرا فمضى على الطلب
 ومنه رضى طلب المشتري او سعت وكلاهما لو قال الشفع استركت
 رخصا واما طالب الشفع لانه استعمل فضول الفايده وان قال ياربك
 الله صفته حيثك واما طالب قال الما رضى لاسطل لانه نفسه قال
 وقاس الما روزه الما لانه فضول في هذا الموضع فلو قال كم استر
 قال الما رضى بطل وقال الما روزه لا بطل لان عرضا فاحله يستطقه
 بالافان ومنه الما رضى لانه ستم رضى في الطلب اذا رضى المشتري
 الما رضى علم الشفع فاحر سلم الما لانه لا ينفق في الما لاسطل لانه جمع
 لا يحصل على فابده في الما فاحر ينبغي ان يحل الطلب ويخرج الما لاجل
 اخذ العرض رضى الشفعه والفرح الفاضل ولا عرض معاير الاستوف
 وقال الواسع الما رضى لانه خالف الاصحاب في هذه المسائل والمصور
 انه لو ضاح الشفع بطلت شفعه وبطلت العرض ان كان على الما بالاطال
 وان طر المحه وجها لاولى لا بطلان لو اقام الشفع بينه على انه اجزى
 الشفعه والتي سده واقام المشتري بينه على العرض وجها لاجلها شبه
 الشفعه او لانه صاحب الما والى الما منه المشتري كولا لانه ستم على
 من رضى تكرب اخرى فاحر ستم الما لانه رضى لانه رضى
 على الما رضى الما اذا اعطى الجاهل اذا ستم الما لانه رضى لانه رضى
 به شفعه وسبع الرخي بينهما وجها من حيث ان الما رضى مقصود اذا الف
 الى الما رضى وكما كان نقاد السفر في الما رضى تردد وايه اذ الما
 ستم الما رضى من حيث على القابل رضى كماله رضى فاحل على الما رضى

بليط السبع ويعيب المال فيه وصحها الماطة عليه منه ذواته من
العامل في الاستافاه وترك العمل وقال الجني ربك خلقك لنفسه وأما ان
عنه في العمل جازله السبع وثم لا يرضى بوجهه ولو عمل الجني من ان يصنع
في العمل بخاتمة كانت من العامل ورب العمل والجني من بطوع بالمثل
عن العمل لا من رب المال ولو فخر في العمل كان العامل اجره مثلك
المواضع عليه والوجه الفهره على شبهه اجره افضل لانه السبع معلومة
فان كان العامل قبل علم العمل بنفسه فاجل الوازن استحق ان كان
له مركة استحق منها مائة وان لم يارثه ان يعا ولا تركه لم الجني عليه
فاله اذا ورت المستافاه على الامه وهو شرطها فان اورد على
العنقا في صحها نظر لان في بيع نصيب فان صح فيفسخ ثوب العامل
مبني على من الجارة لو كان ملكك من ان يجره للارثه
بما وجع وار قال لعنك ما بيعها فصح ان البيع مخصص بالامان والمالك
مشتري من الجارة والسبع والهده لو استاجر الموضع جني الى يصنع
الزمن بعد الطعام واستاجر يعني الماخر من الماخر بعد الطعام فهو
ما سدد وار جعل الجني من الزمن في الماخر او من الماخر في الماخر
الطلو الخبث فساده وزاد في الماخر الزرع المشترك من امه مربعة
وربط الجني للاجر استجار فالزراع في نصيبه لا على وهو الزراع
لا يفلح الخبز ملك المستاجر والاراضة افندط واحتمال ان
قطعوا المستافاه من احد الشريكتين لو شافا صاحبه بشرطه جاز
حان وهذا عمل على مشترك ولك من الجني المستاجر نحو الجني هو
فاله ان كان لو استاجر شريك او طعا الماخر من الماخر او لا

الحصان الجراز كما بالمدينة وهو لخصارت سرج ولها إلى المع والاعانة

فيه لمحة واحدة خلاف استنساخ الزراف والمانع للبرق فان في
 وجهه منسوخة لا يجوز الاستنساخ العبادات التي لا يجوز النسخ
 فيها خلاف الحج وعمل الميت وحج القبر ودين الموات وحمل الجنازة فانه
 حرم الجنازة عليه وفي الاستنساخ على الزراف لانه اوجه وحج مشهور وانما
 حرم الزراف والقاتح ولا يجوز لاجل البائس وفي الاستنساخ على اقامة الدراج
 خلاف والاصح المانع اذا لم ينسخ ما ينفذ من مقتود مع الجزية وانما
 الاستنساخ على البرزخ وكذا الاستنساخ على غير هذه الوجة متردد
 من الجنازة له من فرض الكفائيات ومن الاذان فان قاربه خص بالاجاز
 واما الاستنساخ على علم مسلمه مغيبه في شخص معين فالحال في
 حرازه الا اذا نفي المراه او انكسب - وكره ما فتح على اقلها
 ولم يخص سوى ذلك الزحفه خلاف والاصح الوجه اذا لم يعبر عليه
 التعيين بان الحجب يدل ان الاستنساخ لم يحط هذا النوع فيه وحج
 الصحيح المانع اذا استنسخ من العلم القرآن اما الزراف او بشوره مغيبه
 فلا يستلزم ان يخبرهم المعلم ولا ينفذ ايضا في شرط رتبته وانما في
 المعلم ما حفظ قبل ان يكلز ومن بشوره حث على العلم لانه ومن
 فاكاد وزايع قال القرآن هو محكم ولعل الاصح ان ينسخ في العلم
 لحياته وكنهه ثبت في نفسه خلاف ما ينسخ بعد علم العلم فهو
 من نصه الصبي والاستنساخ في الرضاع غير المأذون والي لا الرض
 لحقه اختلاف ظاهر ولا يابى على ما يطرح من حمله بسبب من الصبي للامام
 وزايع طحاها ونقصها وهما اذ لا يزوج من الشاغل في الجنازة لانه
 يغير العلم المحرم في سائر الاك وفي حجاز الصحيح انكسب لانه ساقط

مخارج

فلو قال لا يصح أن يصح عمل الجارية بأن يقول الله تعالى لا يصح أن يصح عمله
الحرم لأنك في الحرم والرمث دمشق كذا في حقه فاعلموا الرمث
دعك تسليمه كوابركه كوابر عفا يقول الرمث في استيعاب الخياط
للمخاطبة لا يخرج عليه الخياط إذا عرف لا يفسده واستيعاب الخياط
للمخاطبة هل يستنعى الزرع أو لا يستنعى للزرع هل يفسد الخضاة
فيه ثلثه أوجه أحدها لا ذكر واحد منها معك فإزاده فعل هذا ليس على
الموضع الأصغر الترتيب في الصبي والباقي كل واحد منهما يبيع الأجران
العرفان منه يتولاها سخم والبالك وهو اختيار الفقيه أن يستخرج للزرع
يبيع الخضاة كلاب في الجارة في قلبه في العبر فإن استخرج الخضاة
يبيع الزرع ولو استخرج للمزجعة فيه ثلثه أوجه أحدها فاسم الجارة
لأن الرمث في الموضع والباقي والثاني ثبت الجارية لأن العمل بالخفاة
وهو أعين والثالث أن كل واحد منهما مقصود كما لو استخرج عرس
فلهذا جازها لو استخرجت الشربة باب ولا مزايا لم يلزم المكركب الجارة
أدلم يلزمه أخلافتهم عمله المكركب فلهذا جازها في ظهور الدار في الكاشية
وهو من الموضع على الخفاة المكركب ويظهر السجود عن الخ
لغير المكركب بل عمله المكركب فذاك وإن تركه فهو المستقر به وإن
أفردت به الدار فلهذا كثر في الجازن وأما نفيته بالمالعة والخشونة
فحقان مشهوران قالوا لا طلاق له إذا انقضت المدة لا يطالب المكركب
بالسنة عند الخرج عن الدار ويطالب بنفيه العرس من الكاشيات
وتولاي أمنا المدة عليه إذا ناهى أن أراد الأسف بفسده إذا استأجر
للمزجوع ولم يغرم من كذا العالين في أن نفيه يعلق بالمعاليق وجها

أحد هاتين فيه العادة والثاني لا إذا ثبت ركب لا معاليق فإذا
ملأته فيه فلهذا جاز الجازن لك أو ما منصفه العرف وجها والصحة
أن الطعام يجب بقدرته فلو قال عشرين مثاقا إذا نفي الجوز أيد الله فيه
ثلثه أوجه أحدها نفي كذا من الجارية والثاني لا لأن غاية الطعام
أن تتركه الواحدة أدام ليق والثالث أنه يميز بين الكل وإن نفي منه
فلا يميز كل ساعة في الزكاة يجوز أيد الله والمستوفى منه وهو الجوز
والأما الثاني فثبت الجارة بما عينه فلا يملك أن كان على الزمة أيد الله
وأما الثاني فهو في نفيه وهو التوب في المخاطبة والصبي في العلم والمساواة في
البلاد والطرز فيه ثلثه أوجه أحدها الجواز كالمستوفى والثاني لا
كالمستوفى منه والثالث أنه لا جاز فيه ولكي بالتراضي جوز من غير مزج
معاوضه وبشرطه أن مسئله قال العز الجارية أن قال من زرع عرس
له دينار ثم قال من زرع له نصف دينار فزعه من سبع الدار الوارد ولم
يبيع العرس محتمل الخب له أجرة المثلان مسئله إذا الموات يدار الجازن
إذا بيع الكفار عنها فإن أجازها مسئله كما وإن استولوا عليها بعض
الغائب وقصدوا الاختصاص فأولم كذا في ثلثه أوجه أحدها أنه لا يملكها
ولكن يصير محرما والثاني لا يملكها بل لأن الكفار يملكها بالاستيلاء
والثالث أنه لا يصير محرما ولا يملكها إلا بالهبة للبنت ملكا للكفار
فيلزمها السلم ولم يوجب من غير الدار ولا يملكها بل كذا مسئله
خبر جرم البلاد الذي يوجب الكفار على الإقامة فيها من الموات يبيع الكفار
عنه وأما خبر جرم الدار في بلاد الإسلام فاستقل ما نفي الجارية وملكها
الصبيان ومناخ الأرواح مع التابري وما تنتشر في بلاد العرب

المؤلف والمحرر الذي كان محققاً قاله الله تعالى في القرآن والحق
ومقتضى ما للبراب والطريق أن كان محققاً في ذلك
مقتضى مقتضى بعض ما كان محققاً في ذلك
ملكه بلحرف العاده وان لم يكن صالحه ولا منع الا
فاخذ احد ما داره تدبره او مقصود او حاشا وان لم يكن
احساناً لك فقال الماروز مدغم في ذلك نظر الى العاده القديمه
العرفيه انما الحكم الحداثه والحاط على العاده لا يمنع وتردد التسع
محرفه فماذا كان يورى في حق الخبر جعله محرم على العاده لا يجوز
ان المالك لا يابى الملك فصولاً في ملته اوجه اجدد مله على الاطلاق
والنابى لا يمنع الثالث ان كان لذي الملك لا يمنع وان كان لذي الملك منع
مسئله ما لم راجع فيه فبملته اوجه احدها لا يمنع ان لا يصرف
واللا يمنع ان يمنع ما يورى في التصديق الثالث يجوز ان يصير مع بقائه الدور
حق الوقوف مسئله اذا جلس للتعويض مع مصلح كماله السوابق
والنسيكك الواسعه فما صرف اليه بل لا خلاف لغرضه انما لو لم
يمنع كل الحق في ذلك المكان من غيره لان المقادير لماملته لا مله
هذا القدر ولو طال منه الوصفه او غيره في موضع اخر انما منع اختصاصه
بالبعده الاول ومن سبق في الموضوع والاصل لملته اوجه احدها
لصوابه ولو فاد من ذلك الموضع تلك الصلوه فمستلزم وعاد
خاصة لا يجزم وضو وعاد في الجبال فمستلزم في ذلك المكان من وجوه
ووجه الاختصاص قوله في الملعه عليه وسماذا فمستلزم في الملعه
المستلزم فمستلزم في الملعه عليه وانما في الملعه عليه في الملعه والماله

اجماعه فيه فهو كحقا عدا الانوار على ما مضى **مسألة** لو حفر
 جنب المملوك حفرا ملأها فلو اجتمع فيها ماء فبعدد الماء الحفرة كانت
 اجرة بيده وتركة في نظري **له** **مسألة** اذا عمل معدنا طيبا
 وطهر على بئله وقلنا ملك بنا احيا وباعة فهل يصف فيه ويهازل خذنها
 وهو الاطراف انما يبيع لان المصود بئله وهو محمول والماني يصنع اربعة ^{منه}
 الارض كالبئر الملك وبئره المصود اذا قال العنز في المعبر ^{منه} **مسألة** اذا
 عمل وكل البئر كان استعمال لفظ المازجة فالظاهر انه يفسح عليه
 اجرة المانع به اجارة فاسده والتملك المعدن وقال **الزبيدي**
 ان العمل لنفسك كالبيع للمالك واستحق العامل الاجرة مع الظاهر وفيه
 وجه فلو عمل ان سرقه يفسح الاجرة على الوشيط في المضاربة ^{منه} **مسألة**
 للعامل ما اذا قال عمل على ذلك نصف البئر فان البئر للمالك وحسب
 العامل الاجرة وكم يفسح فيه وجها اخرها سمي نصف الاجرة لا يفسد
 نصف العمل العنز والماني سمي مع الاجرة لا يفسد له فاشترط له
 المماناة في المباداة لشيء به فوجها الاظهر جازا والماني لا يفسد
 القيمة خلفه باختلاف الارواق واختلفوا في اجرة المان **مسألة** ايل
 من الوقت الموصال بالخدمة لا يجوز له وقفه ولو كان المستاجر لمصلحة
 المزارع او الاراء لا يجوز له وقفها كما لا يجوز له وقف نفسه وان كان جاز
 له اجازة بان **مسألة** اذا وقف ثوبا على ثوبان عام فيه شيء ابيع
 كما يبيع وقت جاز به على الارض وان كان يبيع استجاره لذلك لانه
 يقدر على تسليمه كما لا يستاجر الخيرة لانه قال اذا وقف احد داره
 فوجها جاز به لا يبيع على التام ذلك في المبيع والملايح كما يبيع ذلك في العنز

اذا وقف على الاعيان فليس فيه عقاق ولا ثواب وفيه وجهان فمن من
 اشبه طائوران بل ابيح فاهنا ومنهم من كفتا بانه لا يصيد فيه بها
 وكذا لو وقف على اليهود والنصارى والفسقه صحح في ذلك
 خلافه ولو وقف على النخيل المعبر اليهودي او النصارى فيه كانه ملك
 وقيل على النخيل المعبر ومنه وهو يبيع الحري والزمن للمعبر فيه وجهان
 مشهور وانما هو الوقف على احد الطرفين مع الاتمام اذا قلنا لا يعتبر القول اهل
 فيه فيه وجهان فحريان وقف على حري البراري من مسئله لو وقف على نفسه
 والاطراف لانه لا يملك حري لنفسه الا منع الحرف فلم يصح ملك المير
 وهو فالزمن لا يملك غنم في زومه وهذا ضعف فاقول وقف على النخيل
 فاقول قال في غلط في الظاهر المانع لان مطلق الوقف تصرف في غير الوقف
 خلاف صلواته في الشجر الذي وقفه وشتره من البر الذي وقفه فان ذلك
 يجوز لانما يقصد به الوقف نفسه فانك لو شرط الوقف لنفسه التوبة
 لم يحره وتضمن الوقف على نفسه فيبيح احوار صرف سهم العالم الى بي
 هاسم وفيه خلاف ولو شرط ان يقتل بعد ديوته وركواته بعد وقف
 يقصد به نفسه صحح على ما ذكرناه مسئله لفظه الوقف صحح بلا
 خلاف وفي الاصطلاح قال الجيسر والتستبيح كناية عن الوقف وهو بعد
 فان قال حوت هذه البقعة على المشاكر او ابيها فان بوي الوقف كان
 وقفا وان اطلق وجهان فاما ما لم تصدق فليست ببيع فان لم يعرف فيه
 المبيع لمع نفسه خلاف وان لم يذكر فيه ولكن بوي الوقف كان جزئ
 مع غيره من كل وجهان فاما لا يحد فبما انما هو مخرج منه وهو الملك
 وان اصاب الميروم فيه خلاف لغرض احوال مع غيره الملك

قال في الحاشية
 ولو وقف على النخيل المعبر اليهودي او النصارى فيه كانه ملك
 وقيل على النخيل المعبر ومنه وهو يبيع الحري والزمن للمعبر فيه وجهان
 مشهور وانما هو الوقف على احد الطرفين مع الاتمام اذا قلنا لا يعتبر القول اهل
 فيه فيه وجهان فحريان وقف على حري البراري من مسئله لو وقف على نفسه
 والاطراف لانه لا يملك حري لنفسه الا منع الحرف فلم يصح ملك المير
 وهو فالزمن لا يملك غنم في زومه وهذا ضعف فاقول وقف على النخيل
 فاقول قال في غلط في الظاهر المانع لان مطلق الوقف تصرف في غير الوقف
 خلاف صلواته في الشجر الذي وقفه وشتره من البر الذي وقفه فان ذلك
 يجوز لانما يقصد به الوقف نفسه فانك لو شرط الوقف لنفسه التوبة
 لم يحره وتضمن الوقف على نفسه فيبيح احوار صرف سهم العالم الى بي
 هاسم وفيه خلاف ولو شرط ان يقتل بعد ديوته وركواته بعد وقف
 يقصد به نفسه صحح على ما ذكرناه مسئله لفظه الوقف صحح بلا
 خلاف وفي الاصطلاح قال الجيسر والتستبيح كناية عن الوقف وهو بعد
 فان قال حوت هذه البقعة على المشاكر او ابيها فان بوي الوقف كان
 وقفا وان اطلق وجهان فاما ما لم تصدق فليست ببيع فان لم يعرف فيه
 المبيع لمع نفسه خلاف وان لم يذكر فيه ولكن بوي الوقف كان جزئ
 مع غيره من كل وجهان فاما لا يحد فبما انما هو مخرج منه وهو الملك
 وان اصاب الميروم فيه خلاف لغرض احوال مع غيره الملك

اذا وقف على معين فكل بشرط قوله فيه وجهان ولا خلاف انه لو رده بطل
 كما تقول في الركن اليه واما البطل الثاني فغيره فلا بشرط قبوله وهو رده
 عنهم بزمه فيه خلاف من مسئله قال الذي به الفتوي في الوقف
 المقطع الاستكانة باطل لانه ما يلزم موضوعه في التبايد وذكر صاحب
 الترتيب قولنا لثالثان ذلك بطل في العقائد من الجواهر الخ الجواهر
 معترضا لا يقطع وانما قلنا بطل الوقف المتصل بالاشد المقطع الاستكانة ما اذا
 تصح به بعد التراضيه فيه قولنا جرحها يعز ذلك فيموت اليه الواقف
 او الى ورثة والتاثير بها وقفا ونصرف الى اهل الجواز وفيه ثلثة احوال
 لصح ما الى اقرب اقرار الواقف وهو يقبل منهم من قدم في الارث او اومرهم
 في الرزقة فيه وجهان فكل يشترط فيه الاغنيا والعرا او خص به الفقرا
 فيه وجهان والعرا الباني تصرف في المساكين لانه اعم جهان الثواب والثالث
 يفرق الى مصالح الاسلام لانه اعم من مسئله اذا وقف بشرط فاستد
 بان وقته وقلنا نقصد به في الاستد الوقف بشرط فان كل يبيع الحري ثواب
 جعل البقعة معطاة لم يستد بل يتاكد كك العرا لانه مفقود عن
 احتضار ادميين وان كان على معين وقلنا نقصد بقوله مسئلة كالعاملين
 وان كان على الفقرا والمساكين ففيه وجهان لانه من العرا والملك
 مسئلة لو قال وقف بشرط ان اخرج فيه من ثبوت او اخرج من السج
 او اخله الى غيره من ثبوت فهو فاسد لانه ينافي موضوعه في الرزق وقاما
 اذا قال وقف على ابني الجواز لغير مقدار والاستحقاق يحكم المصلحة فله ذلك
 وان قال على ابني اهل البقعة ولكن بغير تفصيل وجهان جرحها المانع للرؤ
 الاصل والوصف والباني الجواز لان شرطه مبيع واد اشترط التعيين

د

قوله عز وجل في سورة التين
 جزاء من عصى في امر الله
 وقوله عز وجل في سورة التين
 جزاء من عصى في امر الله

سعيه رافقه كان ذلك في الشرايط وان قال بشرط ان لا يولي الحق
 فيه تلكه اوجه احدها انه متبع والى لان حجة على من لم يتبع
 المتبعة والثاني خروج قدر سته متبع لانه متبع لخطه الوقت وان شرط
 المتغير اصل الاجازة لم يسع **مسألة** قال الشيخ اذا وقف على
 التارك فيبعد نقل الملك اليه كيف وقد يقع على الرباطات والمنازل
 وحمايات كنه ومن لا ينسب الملك اليه ان لا يطع الموت عليه اعطاه
 القيمة الراضة في الوقت الا اذا كان هو المقتصد كغير الخلفاء اذا قلنا
 الموت وقيل له ملك الوقت جاز له ان يتزوج الامه الموقوفة عليه وان قلنا
 ملكها فلا يستطع في المتواضع الوقت الماتة والكفاية وفيها وجه ان
 العدالة لا تسترطان كان الموت عليه معناه وله من الحرية ما شرط له
 فان شرط له فهو من غير الاستعمال فيسحق له وفيه خلاف **مسألة** اذا اجر
 الموت عليه الوقت فطلب زياد لم يملك له البيع والجر ما هو للغير فصفه
 له اوجه احدها انه لا يملك لزيد لانه لا العقد فخرج ولا اعتبار بما طرأ
 والثاني انه متبع لانه خالف القبطه في المستقبل والملك ان ارجع اليه النسبة
 في العقد فله ان يرجع ما ارجع اليه في السنة والاربع **مسألة** من
 من المصدق العوار في ان يكتفي بالمال لا يعطى ولا يعتبر القبطه لا العارة
 كانت مستغر من غير رضى الله تعالى عليه وسئل قال الشيخ الغزالي
 وما ذكره في عمل الطاعة اما معاذة فلا يكره نحو طراد العادة
 فيه هل يلحق بالاب الزوج في منه وجهان الطاهر انه يرجع وكذلك
 الجاهل في الموت في زمان اذ اوصف لولده مات الولد واسئل الى ابيه
 قلنا للجد الزوج هل يرجع ما هاهنا فيه وجهان الطاهر انه لا يرجع لان

مقنم

الزوج في نفسه وهذا لم يوجب له ان ابلغ الاب ما اوصف لولده او اعقبة
 فقه في احد مشهوره ان اوصف له البيع ولا حصل له الرجوع لانه
 صادر من ملك غيره وهو لازم والثاني بعد البيع ويكون رجوعا لانه قادر
 عليه وهو من ضرر زينة والثالث انه يرجع لولا لانه عليه ولا يصح البيع لانه
 لم يصادف ملكه وان رطبها فالظاهر انه ليس يرجع على الجحيلة
 المهر وكذا القهمة ان اجلها هي هذه القطة للظفر قطع العراقران
 لا ابواب وطرز الماروزة القول في كنهه الصغير والكبير وهذه الكبر
 للصغير لا ابواب نهما ولا رجاءه وفي قول الثوري ان اوصف له مشهوره
 والرابع ما هو كذا اذا قلنا يعتبر ما قيمته يعتبر فيه يوم القرض وفيه وجه
 انه يعتبر يوم بذل القيمة فكذا اوجبا التواضع في قوله يرجع الى العرفان
 كانت القيمة زرع الثواب في الزمة وان وجهه هاهنا ثمانية من حشته
 في حشته هل يعتبر فيه النشأ الى منه وجهان **مسألة** ايل القبطه
 اذا لم يوجب الملقاط استحق له ان يخرجا اذا اوتوا بامانه نفسه وان
 كان غاف في نفسه هل يجوز له اخذها منه وحل في كماله من
 يتولى القضا وهو محال في حياته ووجه الجواز انه لم ينفى الحياة فاما من يلاختران
 الجواز ان اذا اشتغل في القطة فليعقب الشاهد بعرض اوصافها للبول
 فيه فابره ولا ينبغي ان يشترع فيما يتبع ذلك فقهره المذبح الكاذب
 ويتوصل اليه ان اذا قلنا العاقبة لم يزل ايل الملقاط والمقسطا فانه
 نكح اوصافا ولا يملكها بالعرف ولا يرضعها الفاضل فيه فيه
 وجهان احدهما لا يرضعها منه لانها مضمومة له والثاني يرضعها
 منه لان القاضى ولا يرضعها الغائب وهل يرضع القطة بقض القاض لها

طاهر المالك في شرح القواعد الشرعية

فيه وجهاً فإن قلنا للقاضي بوعه كونه قبل الإحراق فلهما إقرارهما احتساباً
فيه وجهاً إلى أخذ القطة منه ملكاً في الحاضر فماتها فإن أحرقها
بنية أن يملكها بعد السنة ففي إيمانه في السنة فادامت السنة
صارت مضمونة عليه وإن ملكها لانه صار ملكاً للمالك بسنة
بالقضاء السابق وإن لم يقصد شيئا عند الإحراق فماتها مشاهد إيمانه
فلا يخفى عليه وإن غلبنا مشاهد السب صارت مضمونة عليه قال والأصح
أنه لا خلاف في أن يكون ما ينفذ أصله على طلبة على العرف ومهم من قدره
مضار الشرفه ومهم من قدره بداني وما رآناه حقيراً فلا خلاف
تقرينه سنة وفي قدره يعرفه له ملكه أوجه أحدها أنه واحد أو
لا خلاف للزيادة لأن غلبنا رضي الله عنه لا كفي بالطهارة للربان الذي هو
له من الله صلى الله عليه وسلم والثاني تعرفه العذر الذي نوازي طلب
المالك له ومما رآه والثالث ملكه أيام قال ينبغي في تعرف القطة
أن تعرف في الأندك أي يومهم في كل جمعة ثم في كل شهر والمحقق
أن تعرف في الأخير تكرار الأول وينبغي أن يذكر بعض أوصاف القطة
في التعريف كالعقاص والوكا يكون شيئاً للمالك وكل هو استحباب
أو وجوب فيه خلاف فإن عرف القطة في العارة عرفناه وإن عرفها
في محرابنا اعتبر عليه ملكه ولو عرفها في البلد الذي سمي الله ويقصد
قال المالك في سائر البلاد لا يفرق بينه وأما غيره العرف
فإن قصد حفظها لمالكها فالأصح أن يملكها المالك لا على الملقط وإن
قصد المالك بعد السنة فإن لم يظهر المالك فلا حرج على الملقط لأنه
سعى لنفسه فقال الشيخ وفيه احتمال أن لا يعرف طلب المالك فهو

مستعرة له والحال لا سيما إذا ظهر فإذا قلنا ليس عليه سلب القاصح من
المالك ومن غير القطة وإن أظفر المالك وأقام السنة على الملك قال
ولعل الأول لا يكتفى بقول عدل وأحرج قول القصة وأما طاهر المالك
والعناية فيه وقد ملكها الملقط فلهما وجه رد العرف والقصة فيه
وجهاً إذا أوجبنا ردّها وكانت مضمونة بطلب المالك فماتت
وطلب الملقط ردّها وأمر العيب ففيه وجهاً لجدتها تقدم قول
المالك لانه ردّها قال بالعب والثاني يقدم قول الملقط لأنه ليس بذكر العرف
من العاصين **مسألة** إن قلنا في القطة حكم وخلفه في أن
شيئاً يشاء على القطة إذا كان الملقط مجهول العبد له ولا خلاف على
ظاهر العرف أنه ثم إذا قلنا لا خلاف عليه إلا شاهد ولم يشهد لم تثبت له
ولاه الحضانة وسرع من يده إذا كان القطة مجهولاً غير بالغ فوجوب
القطة ترد لانه يشبه الأول في القطة فإن لم ينع أسقطت بنفسه
وإذا اجتمع مملوك طاراً لعل لا يلقط قدم العرف على القصة والمملوك
على القروي والقروي على المديني على المصلي ولا تقدم المرأة على الرجل
خلاف الأم إذا اختلفت مع الأب في الحضانة لأن الأم أرق به من
أحبته يستأجره الأب لها فملكها الجديان وأحلف أصحابها
في العبد في الظاهر مجهول الحال منهم من قال استأجرها استوى ظاهر
الثروة على التوسعة ولا يجوز أن يرعى المصطفى من يطلع على العبد
ومنه من قال يقدم ظاهر العبد له على المستوفى لعل العبد له شرط
في اللقطة وظهورها يوجب الرجوع فإن تساوى في الصفات فقول
يعتمد الملقط على رأسه على الوجه فيه ترد فإن تساوى أقرع بينهما

يعامل

وقال ابن ابي هريرة ثبوت الحاكم في دينهم برأيهما وان اختلفا في الدين
لم ينعزم ان لا يستنبط خلاف الا بقرائن اختيار الولد احياء يستند
اليه بقرائن اذ المقطع فكل من تركه احدهما لم يستند اليه
وفيه وجه انه لا يجوز له تركه بل يقع الحاكم بينهما فان جازت المراجعة
عالم تركه لصاحبه الزمة الحاكم احدهما لا قد وجب عليه بالاختار
قال وهذا بعد ما مضى وان اذ لم يفرق بالمقاطعة ان يرد الى صفة
الذي وجبه فيه لم يجر له ذلك وان سلم الى القاضي العجم من خصائصه
جاء وان كان مخصصا مع العذر فيه وجها لاجتماعه ذلك كما
لو كان عجمي او الثاني لم يتركه ذلك لا من حفظه فمن كتابه وقد شرع
في وهو قادر عليه فعن عليه حفظه ان اذ واجبه في حق اخاله فله ان
ينقله الى اي بلاد شاء ثم لا يروى تركه فان وجد معه تركه مكتوبه
اذا وجد تحت اللقطة مال مدفوع تركه فان وجد معه تركه مكتوبه
بان المال المدفوع لخصه له وجها لا يظهر له والثاني لا يتغير بل لا يرفع
اذا اوله ولذا تركه كافر فسلم اجد له حكمه باسلامه فان بلغ واعترى
الكفر فيه فترانا يستشهد ان اجد له تركه كالمولود من مسلم فاعترى
بالكفر بعد البلوغ والثاني ينعى الكفر بالبلوغ ولا يجوز على الاسلام لانه
صار مسلما بنفسه فاداننا هذا القول في احكام القتران منه ومنه
ان تعذر الاسلام كعقبة عن الكفار وتورثه من مسلم وتركه
للمسلم ينظر فيها فان وقع بعد بلوغه وقبل الاعتراف عن الكفر فانه حكم
بطلانها وان وقع قبل بلوغه فترانا ينظر بطلانها وجها لاجتماع الحكم
بطلانها كالي وقبيل بلوغه والمالي لا يحكم بطلانها اذ لو حكم سلطانها

لا ونحو ذلك الثبوت في الجبال وقبيل بلوغه في الاسلام وان وقعت
هذه المسترفات بعد بلوغه ثم مات اللقطة قبل ان يصف الاسلام او
الكفر في هذه القتران وجها لاجتماع الحكم بنفسها لا حكم الاسلام
بعد بلوغه يستقل بنفسه ولم يحصل منه ذلك والثاني لا يحكم بنفسها
لاننا حكمنا بصحة الجبال وقترانها ولم يجر منه ما شافها واستصحب
الحكم باسلامه فان ثبته فانما قبل البلوغ وجب عليه العصاص
لاننا شك في اعترافه عن الكفر وان قبله بعد البلوغ وقبل وصف الكفر
فانما قبله بالوصف الكفر لثبوت احكامها قبل وصف العصاص وان قلنا
لا ينقص عنه وجها لمقصود العصاص بشقظ ولم يجر هذا له
فيه به مسلم وهذا يدل على استحباب احكام الاسلام الا ان العصاص
يسقط بالشبهة قال القاضي حسن فان ما في اللقطة بعد البلوغ وقبل
الوصف ورثته ورثته المسلم فان مات من قبله قال القاضي حسن
فان ثبته موقوف ومعناه انه يقال له ان وصف الاسلام ورثته والا فلا
فان ما في اللقطة قبل الوصف قال القاضي حسن باننا لا نثبت احكام الحكم
الاسلام فان بلغ بموتها فهو كالموت في جميع هذه الاحكام وان بلغ
غائلا كما في اجماع على اسلامه او به في شعبة لا يريه وجها في اجماع
في نفيه لا يريه الا ان عليه في المال كالمصغر المقتضى بيع الساتر الاسلام
الا ان يكون معه ابواه ولا يبيع الساتر لان شعبة ابويه اقوى فان مات
ابواه بعد ذلك يقع على الكفر ولا يبيع الساتر لثبوت نفيه للساتر
في المأذون فان ثبتا في نفسه وجها لاجتماعه وهو الاظهر انه لا حكم
باسلامه لعزم اسلام الساتر والمالي علم باسلامه لا لتعلقه بالمستوف

له كونه في داز الاسلام واخلط احكامهم في حكمه مثله سعا
للادان اذ بلغ وصف الكفر فمهم قال في قولنا كونه اسلام
مقالاته او للساني فاذا قلنا هذا الحكم في الاحكام الفقه وال
الاسلام قبل البيع وتعد مع ما مضى ومن ثم قال في عمل الكفر
ولحد الان في هذه الارض عتبه ثم اختلف ما دلل في هذا الحكم
الاسلام عليه من الصواب واختار صاحب القرب في هذا الوقت ولجميع مستوط
القصاص فابله على المضمون في السبع وهذا انعكس على الجلال في
الاسلام وان قيل القسط عند اهل الحد القصاص في قولنا الحد
حب لانه مسلم معصوم في القصاص في القصاص واخلط احكامها
في تعليمه فلما اكثر في لا وازن له غير المسلمين وبهم الصواب والطائفة
وهو لا يتغير في كيف يستوفى بعد اذ اقر من لا وازن له او طهنة
من لا وازن له لم يثبت فيه قصاص وقال صاحب القرب في هذا القليل
لا يبعد الاستعانة لا ينسب الى احد الطائفة والصواب بل ينسب الى
جميع الاسلام وقال في العلم وقد حكم اسلامه في نعيته للادان على العرب
بعد البيع فاما اذا خلى على وفه عند افان كان الحاني عليه مسلما فان
فلما تعلل سائر احكامها في الاول وجه القصاص لغير المحرم وان قلنا
سعلنا صاحب القرب وفق امره فان وصف الاسلام اذ بلغ نعيته
وجوب القصاص والافان وان كان الحاني على وفه دما سقط الوقت
على الاسلام فاذا وجب القصاص للحنا عليه فان كان بالدم استوفاه
الامام ان رأى ان رأى احد الزينة لم يثبت المالك وان كان يمدون النفس
لم يستوفيه الامام لان الزينة مستوفى القصاص عند الشامي وحكي

القتال وجه الامام يستوفى القصاص في الطرف على الجرح لا يلا
تخطى لاقامة وقت محصور وان اذ اقر رجل بسبب القسط يحق
فان بلغ القسط وانكر نفسه منه فقيه وجها لاجل اسفل نفسه
لا ما قد حكمنا بشيئة منه منه كما لو قامت البيعة على اسننه منه
والثاني فطلك في الوافر يستوفى على كونه اذا اذع رجل في القسط
يعرفه فان ركه له لم يملك في قوله وان اهل بيعة القسط انقل وفه
وجه اخر انه يملك ويملك له في قوله كما لو وجد ثوبان في طريقه واربع
انها كونه ما نهى عن هذا الشئ لانه لا حق للثوب في الانتكاف
عن الملك ولصحة حجب الانتكاف عن الملك وان كانت عليه يد
غير يد القاطن وان وجد في يد انسان وان اذع انه ملك قبل قوله
فحكم له ملكه فان بلغ هذا الصواب وانكر الملك فله على سنده
اقامة البيعة على ملكه فيه وجها في الرخص في نفسه عن ركه
الصبي بنسبه بعد البيع اذ ابلغ القسط واقر على نفسه بالرجل
وصرفه ولم يقدم منه اقرارا بالحريه فان اقر انه قبل اقراره وقال
صاحب القرب اذ اقلنا لا يخلو كذا او اقلنا بوجه الكفر اسفل
اقراره بالرجل ايضا لا رسله للحريه ولا اسلامه ولما اذا تقدم منه اقرار
بالحريه فقال العاقلون من اهلنا اذ القاصي حسي لا قبل اقراره بالرجل
لله تعالى حقوقا حريته وقد ثبت باقراره وقال المصنف لا يستل اقراره
بالرجل كمالا وانكر حريته وكما انكر كماله الرجعيه من اقراره
فما ولا نالوا عينه حقوق الله تعالى كمال اقراره بالرجل بنسبه الله
محكم من شئ في الظاهر وان تعرض بعد بيعه وهل اقراره نصا يفتقر

الى الخبز كالبسح والخبز وغيرها في الحكم فها فيه ثلثة اقوال
 اختلفوا فيها اقراره فيها بخاصة ونسب غيره كسائر اهل البيت
 عازقه والثاني لا يقبل فيها بغير غيره وسئل بخاصة والثالث لا يقبل فيها
 حتى منها وقبل في المستقبل منها لان التامة الزعم مقصود في المستقبل
 مستحيل من العرائض وروى وجده واخذت لاب قال القاسم ان
 الاخت تسقط لانها عصية مع الجد ولم يولد شي فتسقط كالح
 وكرور في العكر من ثابت والصحيح عن زبانه يرضى له الصف
 ويجمع ذلك الى سندس الحديث ويعتبران وسقط الى الفرع من ملى يرب
 لا يجمع كالعائذ الى الرقيق لان في مسئله وهي ابوان واخوان والآخر
 يستطبان لاجل ويحارن الام من الثالث الى السندس لان سقوطها
 مالم لا يامير فيرجع ما يابدها الى الاب لا الى الام ومنله خذبان
 احدهما ام الا في النسخه ام الام اذا اجمعا مع الاب فلم الام السند
 لان الام لا يقال بها تشارك الاب وانما سقوطها بالاب ورجعت
 القابده اليه لان استحقاقها بالقصه فلا يثبت استحقاق الارء هو
 بالقصوه واما الاخ والاب في تلك كما هما ثقتان بالعصيه فامتن
 زعم القابده اليه ومن احبها من طرد القياس في قال السلام الام الا
 نعم السندس لان جميع جد مولى واخ مولى لرب نفسه فولاد جد هاتما
 سوا كما قلنا في من احبها بالسنس والثاني الاخ والاب لا يابدها باليه
 من الملقب ولا الجد بالابوه الى الملقب والعصب بالابوه اقرب
 من العصب بالابوه ولما زاد الاجتمع ان الميت وابوه قدم بعضا من
 في تقدم ابن الاخ على الجد هذه العلة فانه واثم لجد اخ لا م

فيه فحسب الجأها وهوالعجز ان لا يسهل نصف والباقي من الاعمال
بالسوية والوجه ملام يستط باليتن والثاني وهو قول الخليل
ان الباقي لا يرفع الذي هو اقل لادم وترجع وابته بالام كمالها في الخوف
اذا اول الخلق في طرفة ادم من اللب او فاضل بعده او سطها في ذلك
كله اما في الحيوة ميت وان احل حلة او فاضل غصبه لم ير
ذلك على الحيوة وان رد ذلك بين الحسنة فيه قولان احدهما لا يرت
لعدم البصر والثاني يرت اعتمادا على حال النظر بالعلماء ن ولو خرج
نصف الخلق فخرجت مات فافضل نفسه وجنان قال واقضى المحقق
بقدر اربعة من الاولاد في البطن و اذا كان مع الجوارته لا يحجب
به كالا نوبين الزوجة وقد نزع اليهم البصر فهل يدفع اليهم ويستلطفون
على المصرت به فيه تحال اجدها وهو قول الفقهاء انهم لا يستلطفون
عليه اذا غشيه لاجل الالباقين وليس للقاضي المصرت مال الاجرة
خلاف الغائبين والثاني وهو العجز انهم يستلطفون وانه يجب
على القاضي ان يوت في العيشة كماله يعطى الخوف قالوا اذا ملك
رجل طفل وزوجه وادعت الخلق فكيف ينظر بالتركه اربع سنين
وزمان يكون معاذره قال الظاهر يجب بالالحا وكان قريبا للهدم في
حمل العلوق فلا يرفع وارغم ينظر هذه العلاجات فالمسئلة
محتملة الاول اعتبار على قولها فانه انظر بالعلامات الحقة
وهي موثقة في رجحان مستأهل من الوضاب الوضعة عبارة
عن المخرج من المال الى ما بعد الموت لو ارضى العدة اغتف
م ملك مالا فلا ظهر لايح وصيته لانه لم يرضى املا الوضعة

أذارد الموصى له الوصية فإن قلنا إنه لا يلحقه إثم بالنقل أوه وقوله في الزيادة
تريكة وأرسلنا الملك حصل ما دللنا في التريكة ومنه أن حبسها بالبيع
الأول في الزد والثاني بها فاعلم ملك الموصى له ما لا يخفى من ملكه
ففيه المحي به والموت في كراهه وطهره من الموت في التريكة في البيع أو قبل
عاجل الأول أو على الوارث إن ذ الوصية على الأول أو على الوارث في بيع أو في
المحروكة في الزادات فلهي وإن كان قبل أن ينال القرم في بيعه من غير أن
أدخل في الملك قهر الموصى من الترام مودنه قهره فإن توقف الموصى له
في القبول أو الزد مع الحاجة إلى نفقة الموصى به كلف الموصى له النفقة قهره وإن
أرجل الخلاص فليزد وأن لم يكن هناك حاجة إلى النفقة ولئن أذ الوارث أن
يسبيل الأمر معه فطالب بالقبول أو الزد كل ذلك فإن قبال أو الحكم عليه
بالزد أذ الموصى به ووجه الموصى له فإن قيل الوصية انقضى النكاح على الأول
كالموت وبقي القبح لا يقال وأما أذارد الوصية فإن قلنا أنه لا ملك إلا
بالقبول أو موت أو كسب فبفسخ النكاح وإن قلنا ملك بالموت استعمال نكاح
وإن كان الملك ضعيفا لا يملك المهر يضاد النكاح وإن كان لا يملك المهر
فمع غيار روجه وأرث الموصى قبل الموصى له الوصية فيها فإن قلنا أنه ما لها
بموت الموصى أو قلنا أنه يملكه بموت أو بفسخ نكاح زوجها لانه لم يملكها
وإن قلنا الوصية لم يملكها إلا بالقبول في غير الموصى فمن يملكها بعد الموت
وقبل الموت وإن قلنا أنه لم يملكها لم يفسخ نكاحها وإن قلنا أنه لا وارث
ففيه وجه آخر في بيعه نكاحها معها لانه ملكها والثاني في بيعه لأن
ملكها عليها ضيف لأن الاختيار بذلك إلى غيره وهو الموصى له فلا يملك
الموصى له فإن الاختيار إليه وأرث الموصى له الوصية فيها بفسخ النكاح

مهر گزازی

مکان

وهناك من يذهب فيه خلاف ومفسداه ضعف ملكه لا يوصل
أرضه إلى غيره وإن كان الموصي يورثها للموصي له وأولاد الموصي فإنه
لا يملك فله حكم الموصي في ما يملكه من الممتلكات التي يملكها إذا أوصى
بها بشرط صحة الوصية أن يكون موجودا لطلب الوصية ويعرف ما يوصى به ذلك
في الموصيات أهل الخبرة فإنها مختلفة فإن البعض حمل المارثية منها فحاشا به أن
صرف الأرض إلى الموصي له ولو وصى رجل امرأة وأفضل من غيرها فحاشا
لأهل البيت أن يورثوا المارثية بينهما من كونه مالا كما يشترعي
في بعض المقامات وكونه مملوكا لا يشترعي إلا العوم وقد يقوم لأهل
إذا قال أعطوه شاة حار أو أعطى الكبد والصخرة وقال المصدرة لا
يعطى النحلة وحش قال الشافعي يعطى الصغير وأرضه المزدعة وأولاد
أو قال أعطوه دابة فالمصعور به نطاس من الخيل والبغال والحمير ولا
يعطى من الأروط فقال بعض أصحابنا أطلق الشافعي هذا العلم طاعة أهل مصر
وفي غير ذلك لا يقع منه إلا العتق ومنهم من قال الوضع الأصل أرض المارثية
من العرف الجامع المحض إذا قال أعطوه رأسا من دمي فمستوا يعطون
الموصي أو أحد أمته من يتبعن منه إلى الموصي له فيه وجهاً لآخرها
لا يتبعن الأخير أو أرب بيت تسليمه أو تسليمه لغيره لئلا يورث القهقهرة
المعتور والثاني يتبع الموصي جزأ من العتق أو إلى القهقهرة مع إمكان تسليم
الزبوق إذا وصى رجل امرأة بشي من ثوب أو بدينار أو بدينار فأنه
يبيع جميع الموصي إلى ماله وجه آخر أنه يدفع إليه نصفه ودر الزبنة
الموصي نصفه وإن كان لا وصية لأحد غير الزبنة فيه وجه آخر أن
في الزبنة ويغير الموصي في العتق فإن مات الموصي فالعتق خرج على

الحمد لله

الوجه الثلثة من وضع الحروف في البيت الاول كان في البيت الاول
كذلك وان كان في البيت الثاني في قوله في كذا اوله في البيت الثاني
القرآن لم يعط من بيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
منه انا اوصي قاريه اولاً قارب زيد في البيت في البيت في البيت في البيت
مقرابه الاب دون قرابه الام لا يعقدون ذلك قرابه ولو قال
لا جام فلا دخل فيه قرابه الام وقراه الاب اذ لا تخصيص في الاسم
قال في المحاضر قال لفظ القرابه كلفظ الرحم في قول العوفي كماله
حوالي ولم يشتر العرف هذا التخصيص واختلفوا في هذه امور اجدها
في دخول الاصول الفروع وفيه ثلثة اوجه احدها لا يتطوّر ان الاب
والام لا يسمي قرابه والثاني يدخلون في بعض المقارب وان كان على اسم
الحق والثالث لا يدخل الاب والام ويدخل الحقياد والحداد الماني
الوارث هل يدخل في اسم القرابه اختلفوا فيه فمن قال لا يدخلون
في الوصيه للاقارب اذ الوصيه لوارث وكما علم خارجون حكم القرابه
ومنه من قال يتطوّر تطل الوصيه في نصيبهم ونسقي في الثاني
الثالث ان يقال القرابه تسع ويكثر فيه القرابات ازا رغبنا الى الوارث
الاجداد العاليه فقال ابو يوسف يترقى الى الاجداد الاستلام ولا يتراد
عليه وهو بعيد وقال الشافعي يترقى الى اقرب سجد بنسب مواليه ويرى
مورد كمالاً في قتاله اذا اوصى له القرابه الشافعي ضرباً الى من شافع لا الى
عديناف وشعنا المطلب وان كان الوارث قال القرافي وهو راى في ماله
اثنان في ما سألنا لا صرف الى الوارث الشافعي ولا يترقى الى من شافع لا يتراد

كتاب الاربعة عشر باب

من عرف به في البيت الاول في قوله قاريه لفلان فان اياه وامه وامته وثلثه
يلعبون به لا يغير اسمهم اقرب الاقارب كالعبد الموصى بعتقه
لا يسمي به ذلك الرقبه مكانه فيه فيقال له يديها لا يسمي به لا يسمي
له في بيت البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
الوصيه بعتقه مدة في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
الصحيح انه لا يوصى وان كانت الوصيه بعتقه في البيت في البيت في البيت في البيت
انه لا يوصى الا ان يبعده من البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
اوصى له في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
قال في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
اسم الوصيه لا يسمي به في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
الوارث في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
وفي بيت البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
من في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
ان الوصيه لا يسمي به في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
به الوارث من غير رضي الموصي له واما ما روي العبد الموصى بعتقه
يستقبل به الموصي له بعتقه لا يرفع العار منه لا يرفع في الوصيه
والنكر لا يتراد في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
اليه الا كسائر المعتاده للموصي له واما الاكساب النازرة كالمه
له فبعضه وحيان يتراد في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت في البيت
انها الوارث لانه لا يوصى به عملاً منقوماً او المستعبد والمالك
يملكه للمالك الرقبه اذ اقل هذا العبد واكثر فبعضه اربعة

العبد

اوجه وخجان مشهوران وخجان بن اجد المشهور في الواز والاني
 تسري بعد يقوم مقامه والثالث من العرس ايضا المسمى
 مسعود في حق الموصي له فله قوله فحق المالك والرابع
 في حق المصلحة وفيه الزمة مسئولة المقعد ولعنه سبعة
 ذلك عندي ان يقال كونه هذا العبد مائة فان قيل ما يثبت
 فيه رتبة مسئولة المصلحة على التايد فان قيل عشرة عليا في المصلحة
 تسعون لانه لا يجمع المصلحة على التايد اذ لا يجمع
 الحرة على التايد مسجور الواز عشرة فتمه والموصي له مسجور
 واخرا هذا العبد حاية يتعلق انشاؤه رتبة فان رتبة الواز استحق
 الموصي له كما كان وان فاده الموصي له فله حصة على قوله ويكون
 كل الواز في القول منه فحقه وخجان لا يثبت عليه لانه لا يثبت
 الرتبة وتعلق الحاية بالرقبة ولا حول بها والمالك لا يثبت
 وحقها في الرتبة اذا اوجبت المصلحة على التايد في كونه اعتباره
 من المالك وخجان لا يقوم بآله في حق الموصي له والثاني وهو الصحيح
 انه يعتبر ما نص من رتبة من المالك اذ لا يثبت في الرتبة فيه طمعا
 في اعتاقه ولا يدين واما اذا اوجبت مائة فمقدرة فظهر بها من
 اعتبارها قاله في حق كالا وله ومنهم من قال يعتبر اخي المثل للملك
 المدة قال الشيخ وهذا العبد لا ينفقه الموصي له في حق الموصي
 وليس ينفق لما من ملكه في الاثمة الاعتبار ما سقم من قيمته
 بسبب الوصية اذا اقتضى الحال رتبة السدس في الوصية بالمصلحة
 قال الشيخ فله تسع سنين المدة المقطرة او الحج السدس من العبد

٥٠

فيه وخجان لا ينفقه تسع سنين العبد في حمله المدة عن الوصية لان
 المدة لا ينفقه تسع سنين في سائر الوصايا في الرضا والملك فيه قوله في حق
 العبد لا ينفقه تسع سنين في حق الموصي له في الرضا والملك فيه قوله في حق
 والصدقة لا ينفقه تسع سنين في حق الموصي له في الرضا والملك فيه قوله في حق
 فله المدة اوجه اكرها ايضا من راس المال كل حصة الواجبة والمالي
 انما كان المظنون فان رتبة من المالك لانه لو فقه هذا الراجح استغرق
 بالذوق جميع امواله من رتبة المالك العبد الموت والمالك اقام المالك
 وارثا لو فقه تسع سنين من الرتبة من المالك من الواز والواجب لقوله في حق
 طالع عليه وسلم لم يزل الله عنه لما قام الله من الميت لان يرد
 جلدته واما الكفارات فان اخرج الواز او بعض الرتبة مع متوا
 اوصى ولم يوصر في اخرج الحي بعد اذنه في حق العبد ما يقع كالرث
 والثاني لا ينفقه لانه لا ينفقه من الرتبة او من خلفه شرعا ولا يصح
 القبول في الميت بغير اذنه اذ لا ينفقه من الواز والمجنيب في المالك
 الوكيلة فله لوجه له فله تسع سنين اذ ملك في رتبة من رتبة
 الذي ينفقه عليه فان ملكه بالارث عتق من راس مال له وان ملكه بالشر
 عتق من المالك وان ملكه بالهبة او الوصية فحقه وخجان اجدها من راس
 ماله والثاني في ملكه وجميع هذا مذكور فله تسع سنين الذي يتواوي
 العاصمته بالقرابة الذي يقابل الحاية كالصوفى لانه حصل
 محاباة له لو قال الوصية لعبد رتبة في المدة فان قوله في حق
 لو اعتقك عبده بعد مائة وفي المالك لا ينفقه تسع سنين العتق لانه بعد

في حق الموصي له في الرضا والملك فيه قوله في حق
 العبد لا ينفقه تسع سنين في حق الموصي له في الرضا والملك فيه قوله في حق

الموت مشروا المال فغرم قال العزالي وهذا الاخلوع ايمان اكل القل
 ما ذكرته اذ قال الامته الحامل شجرة بعد موت في
 حمله لا يستأجره وان قال لها شجرة بعد موت في حمله
 حمله وشرح فقهه في قول من صح الاستسقي فنه انه لا يشرى احد الى
 الحبل عند الاطلاق لانه تصور الانفصال وغنى الميت لا يشرى انا
 ارضي بعد ان يشرى يعطى الجديها لانه فان قدامه غنى الميت
 نصيبه وشرى الى نصيب الاحي وقوم عليه ان كان مؤثرا وان قبل
 القريب او اوعى عليه نصيبه وقوم عليه الباقي للواز ان في الاحي
 او للاحي ان ان وان قال الاحي او لا واعقه فان قبل القريب الوصية
 استم غنقه وقوم عليه للواز وان قبل القريب فان قبله انك
 لموت الوصي فديان ان كان فموت نصيب القريب وشرى وغنى الاحي
 صاير فخر افعيرم القريب للاحي وان قبل الحبل بالقبول فموت الوصي
 على الاحي فيغرم للقريب منه نصيبه اذ ارضي الشاكر من في الاحي
 من قبله فموت اذ ان قبل ذلك الى متاخر بلد احدي فان قبله اخور
 قبل الركاه فموت اذ ان قبله وان قبله اخور قبل الركاه فمات
 وحار القريب والركاه دائره متكررة فموتها اجهلها الحاضر
 خلاف الوصايك مسئلة اذ ارضي له مفعلة اذ ه سنة ثم
 ارضها الموصي سنة فان القصد مبرر لا حارة فموت الموصي
 له سنة بعد الموت وان مات الموصي ومارت السنة مستغف
 بالاحارة فنه وحار احد فموت لاحي له سنة ارضي له سنة وقد
 استحقها المستاجر والثاني سلم اليه سنة بعد انقضاء مدة الاجارة

لان السنة اذ وقته لم يشرط الموت له قلت وقد ذكر في المهر اذ ارضي
 احدها الموصي من سنة عتقها كرها العزالي اذ ارضي فموت
 مفعلة لقوله دوران سنة ارضي له بان فموت في حياه الموصي
 والثاني لا يشرط وز العزالي ان الموصي فنه وحار احد فموت الموصي
 كالموت منها الموصي الثاني لا يشرط له فموت من حياه الموصي
 ولا ما يشرط عليه وكذا اذا حلت له او غير العقل الموصي به غير ارض
 الموصي مسئلة وقدر الوصية الى ام ولده وميرده فنه ثلثه
 او حصة بنته الا وحده وقت اعتبار الشتر وفي الموصي اليه ان لو طري
 المستوعب الوصي او على القاضي بطلت ولا ينهاء لا يعود بالثوبه ولو
 طرد المستوعب على الامم ثار عاذه ولانه لان الوصية قائمه وفي زوج
 ولايه القاضي والوصي لا فاقه عن الحضور فموت الوصي
 وغير عبط الحيات بعد ان كان قادر اعطى نصيب الحاضر مفعلة من
 نصيب الحيات ولو نصيب الحاضر فموت من عبط الحيات فان القاضي
 بعوله لانه مولى من حصة والام والاع والوصي موصون فموت ما يمكن
 تجوز القبول نصيب الوصية الى السنة وام القصة او لا من نصيب فنه عليه
 فان لم يقصر الحالاب فلا ولايه لها الا في الموصي فنه قالوا في الحور
 الا يصار روح الا ولاد الا لا يشرط ان يعطى مفعلة من ك يتضرر نصيبهم
 وقالوا في الحور الا يصار ذلك لفظة الوصية ان قبل الوصية اليه
 او فوضت اليه امر او لادى وفنه لا يحارة وفنه يكون ان يقول الوصيت
 اليه بانور لطفا لاه سنة فمفعلة ان يقول فوضت اليه النظر والمال
 فيه فموت من ثم ان يقول اطلق اليه لا يصح الا في عظم المال ولا يشر

الفاضل في النظر بعزالي

كله تفردم الاحتجاج على الردع لا يميز بيننا وقد ذكرنا في
تعميد وجهه ان هذا الصريح يوجب تفسير الاحتجاج الى غير ذلك
مستأبلا من الف والعتبة في شهم زبوت على الله عليه وسلم
من الحشر وجران المشهور انه يصر في مصحح الجمع وفي احتجاجنا
من والصر في الامام لانه خليفة له او ذواته اليان من ذلك
قالوا فممن احتجاجنا الاستحسان لانه لا يستحق حجة الامم وهذا
الشهم مستحق بالنسب وقال القاضي حسين في رد المحتسب تقدم على
يدل حجة كالحجر الاب والام تقدم على الحجر الاب وهذا يدل على
ان الادلاء لا مانع من الاستحسان عند الاحتجاج ولا يوجب الفاسد ان
يوزن عند الامم مع قبول التمس القابله من حيثها بل من قسم الصفة
من لا تقدم على الكفاية الا لكسب لا يوجب في رتبة لعظام استهم
الفرز او كرا المشقة اذا كان يشترط عليه الفقه ان يستعمل الكسب
لعظم استهم العقل او اما المستحق والى معنى الكسب من استحقاق
الوقف والاعادات لا يعطى من سهم الفخر الا لكسب ولزمه قال
على الله عليه وسلم الكسب رتبة بعد الرتبة وقال عز وجل الله
عنه كسبت في شهيد خير من مسئلة ان المكسب رتبة ابيه وفيه وجران
لجرحها لا يعطى من سهم الفخر الاستعانة به والثاني يعطى لانه اجنى
الفقه لفقه من ان الصرفة حجة على الاب والخور للاب صرف
وكانه اليه لانه يدور فيها استحقاق الفقه عن نفسه ولما انتم في اليه
من سهم الجار من في صرف الزكاة الى المرأة الفقيرة الى الجار من
من سهم الفخر وجران ثبات على المكسب رتبة ابيه ان قلنا لا يستحق

الاحتجاج

الابن في اول الحج ان قال استحق فمما وجران استحقاق الفقه على
الزوج معا ومما في الماحة فاذا قلنا الخور فلا فرق بين ان يعطى الزوج
او غيره اذ لا يردع الفقه عن نفسه بزاو الفقهاء اذا استحقاق
كونه مدونا او حكاما وحصل عليه الطر فلا يمان بترك الاستفصاء
بالبيعة فان قالوا في الاستسلام صفة صر ولا يركب لانه رها كلامه
قالوا يعطى الفقير ولكن من ما يملك به ادنا الف وهو كفاية شته
ولا يردن قالوا البدوي والجار في البلد وقت حط الصرفة وان كان
عربيا والقريب الذي ليس بدار اولي من الجار الا حين قل الامام مطالبه
عالم النذر والكمارة فيه وجران يشترط في التساوي ان يكون رتبة
ما هو اب الزكاة دون غيره ما من احتجاج الى المال العامة فلا يستحق له
الصرفة بل رتبة العيال كالأول قال صلى الله عليه وسلم كفاية بل
اما ان تضع من رتبة من حيث اد من التكامل للغير الى الصل
الله عليه وسلم طائفة قالوا في مال الك فلا يمان في الجوارح واولي
ابنوك ولا الابه وجران انهم على الله عليه وسلم لا يمان التزم وقال الخ
اكرم من كفاية من ذلك على وقيل ان الزكاة تنفق وترفع
ونفق التي على الله عليه وسلم المستعانة ففعلها تشاؤه ان يقول العبد
لما به اعوذ بالله منك وقل هذه كلمة فقير وقالوا كفاية بل
فقال صلى الله عليه وسلم لقد استعذت بمعاذ الحق ما لك فقير منه
انه حرم عليه نكاح المرأة تكون حجة وقال الله وشاؤهم في
الامر ففعلوا ان كانوا حجة عليه وقيل انهم استعذت واخضعوا في الحرب
السواك عليه في الحضانة طلاقه بالثلاث خاف قال صلى الله

نحو

الاحتجاج

فما كان من الاحتجاج الى الجار من

الاحتجاج

عليه وسلم من روحه فخره وبلغ منه فليق الله الملك الباقي وقال
صلى الله عليه وسلم الحضر في جانب اليسار من منزه لا يلهو كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا وقع نصرته على راسه فوجدت من فخره
على الروح تطلعها الفضة زيد ولعل الميراث من جانب الروح امتحان
اي انه كسيفه الروح في اطلعه ومن سجد على السجدة بغير
الاستسقاء ومعه من حبه المعين فخر اكله مخالفة الظاهر ولا خلاف
الله تعالى في خوفه في نفسك ما الله مبدئه وخشي الناس الاياه وانما امر
الى غرض الحق وحظه من محبته الاقارب من هذا الكيف وهذا
ما يورده الاصحاب في شرحه المحقق قال وعندك في هذا في حقه عليه السلام
اذ لو كان ذلك اجاد الناس ما فتحوا العنيف في الشوازع والطرق حقا
من ذلك ولولا ذلك قالت عائشة لو كان النبي صلى الله عليه وسلم يخلي اليه
لخافه الامم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تشكوا الغلبة اليه
فان الولد خلوص وانما يخلي فاعل ذلك ليعلم ان الشهوة يسيب الغلبة
لا حرم على الانسان النظر في روح نفسه ولكن يكره من غير حاجته في
النظر الى الكبر بالشهوة ويحرم غير الشهوة عند الامم من الغش وعيني
حول الغش ومجان اجدها الحزم لانه في معنى الشيا والسالى للجل الماروي
ان يمشوا في علي سوا الله صلى الله عليه وسلم وفيهم علام حسن طلبة
وراه وقال الاخاوع على نفسي ما احببت ان اورد ولم يامر به الاصحاب
عن الناس في الشا ولا من الاصلان من الناس مكشوف من اذكار
المرامع في النظر طوله النظر منها الى سدا في حال الهمة كالأوجه
والاطراف والنظر الى القوم ومما من ذلك وجهان ومن الذي ينفق

الملك

بالوجه لانه قد سدد و فامره اخف وان كانت اجبت حرم النظر
الناس طلقا ومنهم من يجوز النظر الى الوجه حيث يومن الغش قال
وهذا يوردي الى الشهوة من النساء والمرد وهذا يعدل ان الشهوة
وخوف الغش انما يطرأ في الصبغ بالانوثه ولهذا لا يجوز للرجل النظر
والشعاع اليه النظر حجة للباقي في حرم المحسوس الطريق المحسوس
لأن الملك سبب ظاهر في قطع غايته في قوله لا يجوز النظر الى الاما
حين زوي عن قال في حريمه متفحمة انشبهن بالحر انما كعاد
ولعل السبب ان الرفعة خارج الى التردد في الغشات ومنهم من قال
انها كالحرم لا ينظر اليها الا الحاجة المستعرة قال وهو القياس في ما
ايمن طرأه يجوز النظر اليه ان يمتد بصورته في الرجال كالفلاحه
وما يستف من الشعر وان يترك العصول ان يخل النظر اليه
الصبي لا يخل النظر الى فحوا وفي النظر الى فحوا وجهان اخراهما
يجوز له ما خرجت عن مظنة الشهوة والثاني حرم نظر الى جسده
انما هو من امر الجور لان العجز عن الرجل والى والشهوة كالمصطر
نظر المرأة الى الرجل المحرم فيه ثلثه اوجه احدها انه كمن الرجل اليها
والثاني انه كمن طرأ الى الحرام والثالث وهو الامم فانظر الى ماورد
القورن وحذر عند خوف الغش كالحذر الجور في النظر الى الامم
اذ لو استوى الطران لامر الرجال الفخار في حال الشبان فستله
لاستعقل الذكاج بالحيات مع اليه لانه يتعاون بينهم الشاهد
ولا مطلق لغير اليه وهو الامم والنسب والطلاء وما استعقل الامم
به واما البسيع وما يعقل الى الغش في حرم لغيرهما ان الغالب هل

الملك الحافظ في الملوك
الملك الحافظ في الملوك
الملك الحافظ في الملوك

الملك الحافظ في الملوك
الملك الحافظ في الملوك
الملك الحافظ في الملوك

يكون الشاهد حتى لا يتكف بفهمه بقرينه الحال. ثم قال كان
ولدي ميت فقد رويته كما كان فانها كانت قد ولدت. كذلك اذا
قال اذا القيت عذرا فقد رويته وحيث كان قد انقضى اسم الكاح
فيها وفيها فحيه انه لم يخلو دما اذ قال ان كان في ذكمان فقد
لغيت ماله. وكاح الشغار هو ان يقول انك انت ابني اوتي
عاري حتى انتك ويكون مع كل واحد منهما صرافا لاخرى
ان بعد رويته ابني العقد في كاح استك هذا يسمى على مله اوز
تتبعه تعلق وشروط واستراك في الصبح فحمله صرافا وقد قال العقاب
انما ينقل العقد العطين والمراد بالشغار يخلو من شعر الكاح
اي لا يفرغ من رجله بل يمل اربعة رجل استك وكان في كاح غاره الغز
في الكاح فيما بين من اليد عليه. ثم عنه في لوجس في الكاح
ابن البروجين واب عنه اربعة رجله لحيها العقد لانه اهله
والسائر لا يغفل لانه ليس اهله. الكاح والثالث ان حضر في
وان لم يرجه لم يكف لانه ينصرون الاشياء والحق ان يار كاحها خلا
لانه يمكن الان يعلو اليد والاربع ان كانا في الروح لم يكن
الحاصل في الاشياء عليه عند الحول لا على الروح فقبل عليها قال
تردد الشيخ ابو محمد بالولي الغاسق المعلن في الغالب في مجلس العقد
فالمعنى المستور وكان غارته استتابة الحاضر من وجهه ام على
ان يكون صادقا في نفسه ولا خلاف انه لا يشترط المشاهدة على
المراه لو اقرت المرأة بالكاح وكذا بالولي قال العقاب لا ينقل
كانه اقرت عليه بالزوج ومنه من قال ينقل لا فاقم في العتيق

بالرغم ان عتير فانما يرق الولي وكان غايبا ستمها في الحال الى
الزوج باقرها للزوجه اذ عتير ملازمه الولي لحي لو رجع
الولي كذب قال الظاهر ان حال بينهما لو ان الزوجه وضعت
اقارها ان هو ان روي الولي منه فلو اقرت بالزوجه مطلعا من
غير ذكر الولي فيه خلاف حتى على ان دعوى الكاح مطلعا من غير
التقييد بالشروط هل يسمع اذا اجمع حد العي وجوه من الاب
في تزويج المعققة فيه فكل واحد من الاب اولاد لانه بدلي بنوه الاب
وهو الحي من الابوة في العصبية والثاني بنوا لان احدهما الاب
والاخر ابن الاب وليس الجدا هي اصل المروحة حتى يقر من واب
المعققة من على ابيه لانه العصبية في جد المعققة في ابي جد المعققة
الجد فليس الاخ لقب البنوه اذا اعقت امرأة امه زوجها ولها
زوج المعققة ولا تخاف الى رضى المعققة لانه لا يابو العقد على نفسها وفيه
وجه انه لا يلزم رضاها فان عقلت زوجها ولها رضا الساطل في
عطاها في كل سنة وان رويها الاب في حياها فان مات زوجها
ابها وقبل ما يستحق ولها المهر وقوله في حياها لم يقصصها
وباقها تزويجها للمالك وعصها فانها الفاروت وقلنا انما
يوزن زوجها للمالك والفاقي وفيه رويها المعققة والمالك وفيه لا
يوزن له من المهر وهو بعيد والاجوب التزوج باقوا الجميع في حياها
للحالة النكاح في الخطاب في الكاح وفي القول بغير اذن سيد
فمن عتيرته بذلك ومن اجابته في القول بغير اذن سيد
كانه ليس من اهل الكا به فيه اذ اجمع على ان روي حتى لا يعبر مطلق
في باب الزوج

عقار

عقار

عقار

فيه ثلثة اوجه اخبرنا بقول المذنب عنه الى السلطان كما لو عاب
 والثاني ان لم يلقه كما لو وصف الثالث ان لم يلقه عليه من قبله الى
 السلطان في المحور من بعدهم المعنى ينظر مقدار مدة العبد واوله
 القصر كما في الغائب قالوا عندي ان يقدرا الانتظار فاف بسلطه
 ايام اولي قالوا اذا غاب الولي والسلطان يزوج اذا كان السفيه
 مسافه القصر ولا تزوج اذا كان زوج مسافه العبد وهو الذي
 يرجع اليه المبركة من السلوك فيما بينهما وحينئذ يزوج من قبل
 الفرج عنه المصلح في الاستعانة عند القاضي واذا احرم الولي
 من قبل الولاه عنه الى الابد او الى السلطان فيه وحينئذ يزوج الله
 كالحقة فينبغي الى السلطان والثاني ان احرم من قبل الولاه من قبل
 عند من بعده كالفسق قداما انه من قبل الولاه فلو احرم للملك
 ان يزوج عليه وان قاتلته كالحقة فلا يزوج الا المصلح الا ان
 يزوج الوكيل الى الخلل الموكل بعد ان يعطاه في وقت يعبر
 في نفسه عن العقد اذا قلنا ان الجليل لا يتولا عن النكاح في حق
 الصغير فهو من كمال القاضي اجماعا فيكون في كل واحد من الوجهين
 اذا قال المرأة اولها رخصي من حيث قاله الصنف لا يزوجها الا
 الكفو لان معنى ذلك ان يثبت من لا يكفو وليس للولي غير الجبر الاول
 ان معناه عن الكفو وان ارسله بالوكالة جاز له التوكيل وان ارسله
 له النكاح واطلقت في هذا ان يزوج فيه وحينئذ لو عتبت رخصي
 وزعت بالوكيل فيكون في كل الزوج في التوكيل جاز وان اطلق
 له الاذن فافق ان زوج الوكيل ذلك الغير في الحقة وحينئذ

في

التلافا لصيغه التوكيل يقول الولي الوكيل في القبول زوجت
 فلانه من فلان لا يقول منك ويقول الوكيل ذلك لفلان لو اقر على
 قوله قلت فقه وحينئذ لا يردده بينه وبين الوكيل الصنف ان لا
 ولي لها زوجها السلطان من غير كونه نكاحا اذ لا للمسلمين طفر
 الكفاة وذكر الصداق بخلاف هذا والسنار بعينه في الكفاة
 في اصعب الوجهين في اعداد تقدير البالغ دون التساوي في المظاهر
 فلا ولا مبالاة بالاشتباك في الظلم بل الى ارضائه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم والى العلماء الاتم وزنه الاثبات والى الصالحين المشهورين
 الذين يشاءونهم بعد الموت فانه الموجب للتفاوت واما صلاح
 الزوج فيبلغ فيه النقص من الفسوق ولا يعتبر فيه التساوي في درجة
 الصلاح ولا الاشتهاق في شئ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يوازيه الاشتباك في غيره من العلماء والصالحين وهل يوازيه
 الصلاح الظاهر المشهور في الغالب الصنف انه لا يوازيه وقبل
 خبره لان عز رضى الله عنه اراد نكاح ابنته بسلمة الفارسي
 من قبله اذ الخصال للمرأة او لم يرد في قوم الامس والافضل
 فان رخصها فافق العقد المبرور فحينئذ اذا ثبت للكل اقر بينهم
 فان عتقت رخصي له القرعة قالوا بعقد وان عتقت كل واحد
 فحينئذ يجوز ان اذنها مطلقا فان وقع في وقت واحد وان رخصها
 في وقت واحد فافق العقد وان سبق احدهما وتعين في النكاح
 فافق ولا يباي بغيرها باطل والعقد كما لو عاب زوجها
 فلم يزوج غيره وان علم السابق ولم يتعين السابق اصلا وجعل الناس

في

في

في

في عبده لا ولاية بعدد البها دون في السعة لا تغير
ولا ينهها والله اعلم احاشنه

المهر في الاموال
والنكاح في الاموال
والنكاح في الاموال
والنكاح في الاموال

وان غير المرأة في حق غيرها فاما اذا تزوجت فلهما
من ماله في حقه الا في حقها فان لم يكن له مال الا انه لا يحل
شريكه في امر المرأة فالفقه في حقها لا يورثه في عبده امر الولاية
هل للسيد اجاز العبد على الكفاية فلهذا ان الثالث له اجاز
الصغير دون الكبير وهل يجوز السيد على الكفاية العبدية وحدها
فان لم يلزم الكفاية في اوجدها لا يحل الا بل الى ان يصحها والسيد
ان يحرمه على الكفاية وكل وقاله ذلك في العبد ان قلنا لا يحل
الملك او الولاية فيه وجها في اخذها من جهة الملك اذا لم يراه سبيها
حتى ينظر له وان ينظر له فينظر له في ملكه وقوله لا يكون مصلحة
ملكه مصلحة للزوج في نفسه والى ان ينظر له الولاية لان مسمع
العبد لا ملكه السيد وسيمتع الامة وان كان ملكا للسيد
فليس المقول الى السيد ملكه ولذلك ملك الزوج عليها لا
فمسمع ملكا للسيد من الطلاق والظهار ولا بعد الزوج على ما لا
ولا هو راط ملك المهر والملك السيد زوجها من مذهب بالعب
المجسه وان تعذر الطلاق الحائز ولا حياء للسيد اذ اجاز ذلك ولو باعها
من مذهب فلا حياء لها فاذا قلنا هذا فلا مروج الفاسق ايمته وعده
اذا قلنا لا ولاية للفاسق على ابنته ولا يجوز المسلم تزوج زوجه الكافر
ولا الكافر زوجه المسلم لكن متى سقط حكمه وبيع العبد
مفسده وهل للزوج وفوقه فيه مئة او حقه اربع مئة
من ماله والمال والنكاح لان مصلحة المصلحة لا يفسد الكفاية والثالث
زوج الامه لحفظ المهر دون العبد امه المرأة تزوجا ولي

المهر فانه يجب للمهر تزوجها الى السلطان من حاقا اذ لم يها
للمهر فانه قال الشيخ وهذا الوجه على قولنا ان يزوج الفاسق
لا يولد له من بعده الوكيل امه البكر المبالغة وان لم يها فلا يفسد
بستورتها في امها وان لم يفسد في ذلك في نفسها قال المحدث للمفسد
في المهر من زوجها وسما له من المهر من الثلث ومن الاجل من
خالقه وقال من المهر على المال كما لو هب امرأه حرة على المهر
وطها قال الشيخ وقاس من المهر اذ يمتنع المهر وهذا ايضا وحسن
هذا الحنابلة في البيع اذ ان المهر محظور واماله مستواه اذ
يظهر هذا الاجمال مستله الله كل امرأة ولو لم يها اذ
او حذر ان من في الباب لو احلقت لحيته من الزمان ما ابلوه او
قرينة لا يحرمون في الغاذه فله ان يزوج من يشاءه كماله العصب
شاء في يده لا يحرم عليه المهر ولو احلقت بعثه او عشت من اعداد
تحصون على المهر فلزمه احتساب الكل وقيل يجوز المهر وهو بعد
مستله قال العزالي في حلال الاجال للزوج الا ان يزوجها على
الزوج الثاني وهو باء ولا يستند حال من غير اشتراط فيه وجه غير
قال من طباطبة الخليل الله اعز الخيطان شرعى عدا صغيرا في حرمها
به ثم تستد طر نسبه الصغير ولو مع جارية ثوب ثم يبيع العبد منها
حتى يفسد الكفاية فيحصل الخليل الا اذا قلنا لا يجوز اجاز العبد
الصغير انما كانا سبقت المهر فله او غيره او غايبه او كساه
لم يخل له نكاح الامة بل عليه طلاقا بخلاف النكاح والاولى
غايب فانه كالفاسق للظهور وان ضمن المهر منه وجوز هو معتبر

المهر في الاموال
والنكاح في الاموال
والنكاح في الاموال
والنكاح في الاموال

الذي يترتب له من
الطلاق
الذي يترتب له من
الطلاق

في الاسلام اجماعا بان حجة نكاحها وفساد نكاح الاخرى وميل المار
في الوقت قال العراقي وهذا اقول ان المهر بالنكاح مع ايقاع
الطلاق ومع الجعل في الاخصار لا وجه له قال فان كنا نقصد نكاحهم
فلا بد ان يقع نكاحها بالاسلام او بالفساد من الاصل وذلك
اذ اطلق النكاح ووجهه فلا تأثم انتم لم تقفوا على الجعل قال في المار
لو نكح احين وطلق كل واحد منهما ثم نكح اسبقا فله ان يزوجها وان لم يزوج
فيعتد بالنكاح ونفذ الطلاق الملاقاة فيها واقف وقفا الى ان يزوجها
نصف المهر اذا كان قبل النكاح قال الشيخ ابو علي في كتابه
ان نكحها ولا حاجة الى الاحتياط في سفسد الطلاق فيما يجمعها
الى الجعل فيها وان نكحها بالفساد لم يفسد الطلاق بخلافه ولا يفسد
لكنه وان تزفقا فهو كما قال ابن الجارود الا في المهر ناعلي والنفق
سفسد نكاح المزدوجه كالا سلام ولا يفسد لها الا ما انفق عليها
الثانية والثالثة لما تعينت للنكاح من نفوذ الطلاق الثلاث
لو نكحها بغير مهر واعتقد وان لم يهر لم يفسد لها بعد الاسلام
ولم يفسد قبله المستبر لانها لا تغض عن المستبر وتسبق استبراء وطى الا
لو اسلم معه ثأني نسوة فقال ثبت نكاح هذه الاربع وثبت النكاح
بالغير للزنا انفس نكاحها والاربع ولو فسده بالطلاق لم يفسد
واشبه ونقض المزدوجه وان وقع نكاح الاربع المابقات وان اطلق
محل على الغير لغيره لو قال تزفقا هذه الاربع وقد اقرت نكاحها
لم يفسد الاحتياط ولو قال في محل الزنا مع طلق نفذ الطلاق وحصل
الاختيار بفسده ولو قال في مفسوخه النكاح وان اذ بانقذ الثلاث

عالمه بالطلاق

لم يفسد وان فسده بالطلاق لم يفسد وحصل الاختيار بفسده ولو قال
المخارجات في بيع وتقبل المابقات للفسخ الى ان يقع الفسخ مسئلة
قال الزمخشري المقتضى في النكاح هو المهر الذي يقبل العلاج دون
اول النكاح وكذلك في المهر المستعمل الذي يسبق من العضو واحد في
القطع ولم يعتبر في المهر ان يقبل العلاج في ذلك المقتضى المختار
هو الاستبراء حيث يكون الباقي اقل من الحشفة ولا ثبت المختار بقطع
العضو واختلافه في ما تورد الجوز الضار واذا اذ البرق والعضو
الذي لا يقبل العلاج هل يردا لغيره والمهر رانه لا يرد عن رانه
الشرح انه ثبت في هذه المسئلة وزاد الفايح حسن هذا وقال لا يرد
واحد من الحشفة والمنع كالحبيب يفسد شوه التوفيق بعد الاستماع
به اذا لم يفسد استماع الاستماع فمفسد على الرق والعرو وذاك فجمع
غيره لغيره ثبت ولزج جمع غير ففسد المختار به ولعل ذلك يجرى
في كذا ما يورد في السفسد بغير المهر والاربع لكان احد الرخص
حين يقع ثبوت المختار اربعة اوجه احدى ما قلناه عنه فاحش
والثاني في ان يفسد في الزيادة فثبت في ذلك ان يفسد في الزيادة
والثالث ان يفسد المختار لولا ما محسوسه توردت الفسخ فلا يرد
وان كان يفسد فثبت في ذلك ما قلناه من المختار والاربع انه يرد ما ثبت
بطلانه ايضا لما ثبت ما قلناه قال واذا كان المهر كالمهر
فكانت سفسدا بعد ان يكون كمن تزفقا امره ونظم مسئلة فكانت
كسبائه لان الفسخ فيها اعظم وكثير ما يقع هذا في الفسوخ
اذا عثر على المهر بفساد المختار فانه لا يفسد المختار

في نكاحها

الروح جزا عن عبد الله العبد شيئا من الخلق وقال بوجهه سعيد
 ولا عبد رقة أو يحب عليه قبه الولد بعد الانضال ويحمله له
 أو الحاد فابكسبه والثاني نقيه والثالث بزمته فها هذا المرح
 على الذي عزة الأبعد عرفة بعد عبقه وعلى الأول رجع السيد
 على العار فان كانت الامة هي العارة لعل في ذلك بزمها للبسها
 وزفتها لانه البس ما ذوته ولا جانية البس لفظها معاهدته
 وان كانت مكانة فاروق الامة في شئ من احد هذه الامور لانه
 مسخرة للمؤمن فكيف يفرح لها ويرجع عليها به نفعها قدر ما تم
 على ربه والثاني اذا قلنا ان اولها مكانة في ركنه كمال الامة
 وان قلنا انه مكانة في مسخرة للعبه فلا يفرح لها الا لما ارجع عليها
 لانه العار وان كان العزور والامة ومن ركن السيد صفا وحجاب
 احدها رجع على انهما اذا ركن واحد منهما ان شئ شيئا كماله في
 العزور والامة رجع على انهما صغير لا شئ كمالهما في السيد وان ركن ركن
 بطن هذه الامة كمالها فالتفت جنتا ما رجع عليه غير عبد او امة
 مفترضة عشر ربه ايفلا نه حر وما الذي يفرح المعزور للسيد
 فندرج احدها عشر ربه الا لا يفرح هذا العزور الذي فات عليه ظنه
 والثاني يفرح اقل الامور من قبه العزة الذي شمله او عشر ربه الامة
 لان كان كانت فيه العزة اقل من ركنه يفرح بانه والاول المستحسان
 له لما ركن الظان شئ يحصل هذا العذر ببسب الحجاب وان اردت
 العزة فالزلة بسبب ربه الولد فان ركننا العشر فهو الحبس عند
 نطقه وان ركننا الاول فان كان مع الاجرة المحزور ركن شئ العز

الزيادة لا تكتب على

ولم يحس على المعزور الا حسنه اسد اذ العز ولا يفرح مما انشأ له
 هذا اذا كان الحادي احبنا فان كان الصارب هو سيد الامة
 عومت عاقلة العزة لوزنه الجبر وعزم المعزور للسيد العزير او الاول
 علما فيه قال ويحتمل ان لا يفرح المعزور شئ اذا كان بسبب عزمه
 انه فات رقبته والافكر فان حباه السيد وليه في كل ان مال
 لما عرفت العاقلة الحادي ان حباهه وقد انشأ صرحه فاولاه ركنه
 حقه وان كان الصارب هو المعزور ركنه عاقلة سيد العز
 لحزه الجبر ولا يفرح المعزور شئ لانه فايل وان قلنا انه حجب العزور
 للسيد عشر ربه الامة او جنازات عليه وان قلنا انه حجب على اول
 الامر فكيف يفرح من لا شئ له العزة فقال الاحباب فقال عذر العشر
 من العز للسيد والباقي للزلة لان يفرح به من شئ سلم في الله على
 هذا العبد وقال الشيخ ركنه لانه عار بعد لا يفرح به غير نفسه
 لحاشه كانه استوفاه فهو كمال العز وان قلنا وان كان
 الصارب عزا للمعزور ركنه في حبه حصة الوزنه مع السيد فاما
 حصة فلا تعلق به عده فكنه استوفاه ولا يحل ذلك لكان ساقط
 بحجابيه على المراتب اربعة كالفات هاهنا فندرج ان اذا العفت
 الامة لمحت عذروا تحت بعد الميسر وحل الشئ في الاحوال ان المير
 هاهنا للسيد وفاسد في الوطى فلا يفرح في شئ من استزداد
 المهر فانه محسوس عفتها فمسألة معه العنه هو سقوط
 العزة الناشئة لاله ولا يحل ذلك من غير شئ من ركنه الجناز
 اذ العنه من غير عضو محصور وهذا في جمع البيرك فمسألة

اذا سلمت باهله او منعه بعد نكوله ولا شئت بالشهادة حال لانه
 لا يسيل للشهود الى العلم بها وسالت الحاكم ان يقر له المدة فصرها
 ومنع المدة ووقع الاتفاق بانه لم يهاها رقت الامر الحاكم لا ينظر
 في دعواه الاضام بعد اقص عليه بالعهدة فتخرج كما في الحديث وشار العيوب
 وفيه وجه ان القاضي هو الذي يتقاطعا الحق لان ذلك في محل الاحتداد ولا
 خلاف في القاضي لا يملك عليه وهذا اذا لم يقر له ما اعترفت عنه
 لم يثبت المدة ولا انزال اذ قد قصده احسن لانه لا يقع على المرافعة بذلك لو
 شاؤ فجهان الظاهر انه محسب هـ فتسب له اذ اعفا والخاص
 من حيث المال اذا احتج بالولد اعفا والى واجمع له والادنى عليه
 اعفا لها ولم يجد الاعفا كف نه اجبرها وقتنا يعقها نزع النكاح سبها
 فماها لا يملك التوزيع فالمحكم فيه فجهان احد ما نزع سبها والمالي ان
 الفسخ يثبت بعد من نزع في فحاله ايه اخرج الى النكاح ولا يجب
 اعفا حتى يكون مختارا الى النكاح وهذا الذي يشتهر الى النكاح
 وحده فلو انه من غير خلاف ولا حله الا انما اجابته وبعده الله ذلك
 الا انما صحت شهنه حيث لعنه عليه مصارها قال حمل ان يعق
 ذلك هو والعنت كما قلنا في نكاح الائمة اذا اوجز الامر فلا هو بلغة
 نقضه اباعا الكه لا يقع بالمرح وحل عفا لانه مستعز عن العقدة دور
 الاعفاء وفيه وجه بعد انه لا يستحل لانه لا يسمى النفقة وليس
 ان يعق امه او معة المهر واليمن المهر في المهر الى المهر باله لا يستحق
 المهر اذ بعد العقد واولا اعقده نزعته فانك لزم المهر انما لها وفه
 وجه بعد انه لا يلزمه وان شخ النكاح باجبا العيوب لزم الامر المحدد

وان ظفها ان في المحدد بلته او جه احد فالحجب لا يقع تكليفه امثال
 زوجته واجرة عيشته والمالي لا يجب لانه قطع النكاح بنفسه والمالي
 ان طلق بعد زفافه من سبه او غيرها لزمه الحد بكارز بالعت الاول
 واما اذا كان مطلقا فليس بنفسه في العرف واليه فلا يجب الحد ولو
 ملك المهر اجرة وان اذ ان في جهابها هـ ماسي على اصل احد فان الام
 هل بعد موثر انما لا يرضى تمنع عليه نكاح الامة ومنه خلاف فان
 قلنا لا بعد موثر ابيض على نكاحه الا ان ما يوجب الاستيلاء فان قلنا
 يوجب اربع النكاح لانه يورث في فسخ النكاح حصول الاول اما اذا
 كان الولد له الاربعاء ونحو جارية امه وله حارة لان الاستيلاء وجهه
 غير محرم قال الشيخ لو نكح المهر اجرة فملكها امه لم يفسخ النكاح
 لان هذه الشروط انما عين في امه النكاح دور استرا امه فان حصل
 ولد من ملك امه انفس النكاح وان بعد الولد المهره وقال الشيخ ان يورث
 لا ينعقد على المهره فان الرطب ما يك النكاح لا يقع حره الاول ولا
 حصل الاستيلاء فلا هو والعقد ولو امه من المهره النكاح اذ انما
 ولا خلاف بين الاصحاح ان لو نكح جارية فملكها امه لم يفسخ النكاح
 وانقلب الملك كما في جارية المهره ان لو نكح امه المهره على زوجته
 في الاغتصاح وجهان احدهما لا يكون بائنا لان المال يفسخ لا الملك
 وقيل كالمالك السيد فلا يورث في الطاري والمقارن كما في ملك الرق
 زوجته قلت وقد ذكرنا انما في الفسخ كاجرة ملك المهره
 ذكره في المهره من منسب له اذ ان امه فقال سبها اجعل
 سباني وازي ليقاتها زوجها اللا ولا استحقا اليه لانه لا فعل ذلك ولا

في المهر
 في المهر
 في المهر

در الصلاة طما الحار حرج ومما انما

اذا ما لم يزل ذلك الا برض الروح لانه يسافر على التكوين والثاني له ذلك
لن البديهة والاضروء الى ربطها كما ان للسند ان يسافر بها وللروح ان
يحبها لتدبرها لا فقه اوله واذا سلم الحرة نفسها للاوسنة كفاراً
تسقط جميع نفعها في احد الوجهين ويجب لها الصف الثاني قال اذا
روح غيره بامته فلا يستحق عليه المهر اذا استحق السيد على غيره دينا والرب
المأزول للعقد دفع المهر بعد حرجه ولم يدبره ان يرضه للعقد المهر
باخر الوجه واقترب من الرافق فابرع والمأزول في معنى الانقطاع لا في
مع الانقطاع مسسلة اذا انعقد على ان يزوج بدو قبل وتزوجها
عاقبة تاه في محبولة في حال احد هال لا يستفاد بمقصود قال ان الفتى
لم تزوج على انسان ولم تنهه بمحبولة في حكمها تارك الفقه والصحة
العقدان في حال ونحو طرد الجهر لغير الفوق ولو نكح النسوة
لغيرها اعتبرت على ان تنكح فالجهر الغنى يفر عن غير ثوابه ولا
قال على اعطيك بعد شيئا ومنهم من قال انما في القول كفتى
لانه مقصود في الغارة وهذا ضعف الاختلاف انه لو قال طلقك
على ان لا تنكح من وقع الطلاق غير ثوابه اذا قال لامته ان يسر الله
بيننا كما صحح فان حرة قبله ثم نكحها بعده فالجواب المهر
في العتق والكل ومن احبنا من خالفه في هذا وقال بان على ما راع
مال الله على ان يفي فاذ هو ميسر قال الغزالي وهذا التامع فانه
لا يزوج من المهر بعد العتق وما هنا سبق من اذنة النكاح العتق
ويمكن ان يقال جعل العتق جعل اليمين اذ قلته لها والعقد معلول
العتق وتكون الصيغة عليه فتمسكها وانسقط العتق فانها على العتق الذي

هو علقا ولا يكون الشيء على نفسه ولا معلول معلول وليس هذا كقول
الطلاق فان العتق يكون معلول المهر والمهر لا يكون معلول للعتق فضلا
لان المهر لا يستدعي وقوع الطلاق فله وجهه النكاح تستدعي
وقوع عتق قلناه مسسلة اذا ازال بعده بالنكاح في كل حال
ان السيد ليس بظاهر المهر والفقه عليه في كونه من اكسب المهر
والفقه في كسب المهر اولاً ثم في كسب الفقه وهو لا يتبع على السيد
المسافرة به واستدامة قال المأزول ذلك م عليه لو ازم النكاح
وقال الجرائد ليس له ذلك لعلق الوارث بكسبه ولو استدامة
يوم ما خلا عما او مطلقا فيلزمه قول لا يحل لها ان لا يزوج
اجرة المثل ولو ازم النكاح والثاني يلزمه جميع لو ازم النكاح
من اجرة المثل ولو ازم النكاح لانه زمان كسب بلا فاع في هذا اليوم
ما في الجميع وعلى هذا القول ايضا لم يثبت عليه كمال الفقه في الاجر
الجرام لا يثبت عليه غير المهر ونفقة هذه الاستدعاء لا العتق
الآخر به وخيار ولو استجدها في المهرية الاخر المثل قولاً واجراً
وعلى القدر صام من المهر والفقه اذا اكل العتق كشكوت اذا
تزوجت المهر بعد ارجاع اشتد به من الدحل غير المهر مع العتق
النكاح وفريقا في الفقه التي قبله لا يسقط جميع المهر والى الجواب الجواب
بصفة المهرية في كل ما ذكرها طالع النكاح من الاحباب والعتق
في السبب مع ازال السبب واحد وهو كسبهما جميعاً ويمكن ان يقال
اصل الفقه اسقاط جميع المهر اذا اكل السبب من جانب المستحق المهر
خاصة وهذا ليس من جانب المستحق المهر خاصة وهذا ليس من

المستحق خاصة فيسقط ومزاده واجبه فعل هذا الواستبر به بالمهر
 الذي ماكنه على السيد فخرج ضابطه في الزجر والاشايع لا ينج
 الشر الذي وقع الشر السقط المهر ويعبري الشر على الجوف فيورد
 اشابه اللفظ بطول من اجله وهو امر الدور المحكي وان غلب على السيد
 بطل الدور في الصف وخرج في الباقي على القول في ثبوت الصفه وانما
 يتغير في الصفه او اشترته بعد التحويل حيث يتغير المستحق على
 من استحق وشاعلي عند شرائه هل يسقط دينه فيه وجهان فاذا قلنا
 يسقط براه الى رآه الاصل وهو السيد فيورد في الشر على العوض
 ويعود الى الدور المحكي وانما لا يسقط طبق السيد ضابطه الشر
 وينتج الكراج من مسئلة اذا ربح المريض امه عبد اعني
 صراحتها والمفقه ثم لفظها ومات فلا خيار لما ادل في تحت كرايد المهر
 ولم يخرج من الثلث فيبطل العتق فيبطل الميزان لو مات وخلف احملا
 وعبد فيعتقه المرحوم ثم شهد على الميت انما امر زوجته فلاه
 ثبت الزوجية والسبب ولا ثبت الميراث لولا ان لا ينسحق الاخ
 ويبطل اعتناقه وشهادتهما فان شهدا بان له ثلثا لم يثبت الميراث كان
 في ثلثهما ربحوا المرحوم في البعض وان فاق بعض العبدين وذلك يبطل
 الشهادة فان كان موثرا ثبت الميراث اذ ليس فيه زور الميراث فان
 العبد لا ينفرد في نصيب المرحوم وبشرى الى الماتق ولو وصي له امه مات
 قبل التولي في خلفه اخافه القبول ما اقلعوا المهر ولم يثبت لانه لو
 ورثت المرحوم بطل قوله ولو استبرى المرحوم اباه عموم له
 ولا يثبت لانه لو ورث لصار السبيل لعقبة فالشر او صفة له يبطل

قوله
 يستبر

هذا اذا كان حيا

العتق ولا يثبت قالوا فانما دفعه في طريق قطع الزوجه زواجه تارة
 يقطع من اوله كما ذكرنا وانما استبرى الزوجه زوجها وتارة من شرطه
 كما ذكرنا في ثبات النسب ونفي الميراث وانما ذلك لاجل ما ذكرنا
 الاشياء ويعبري على قول الدافع كما للنسب وضعت في قوله المهر
 كالبيع الاظهر من الخصم ان دعواها على الرجل المالك من غير ذكر
 لوازمه محجة لانه من اطلاق حقها والثاني لا يفسد اذ صبيغه التبرع
 اذ يدعي امه دفعه لغيرها بل انما يقول دعواها اذا سك الزوج فلو
 اذكر وجعلنا النكاح طلاقا على اجل للزمن سقطت دعواها وان لم
 لحمله طلاقا كالنكاح كسكونه من مسئلة اذا ادا زيد
 زوجة امه وادعت المرأة انما ربحه غير واقام كل واحد منهما
 ان الميراث منه زيد او لا في الاستدراك في صبيغه صحته في الدعوى
 خلاف دعوى المرأة فاستحسن ذلك بعض الاصحاب وخالفه بعضه
 كيف سلم الى زيد وقدرتها البينة الاخرى قالوا السئلة مفروضة
 اذا كان في رشا كفا فانه لا يرفع دعوا على طلاقه مسئلة اذا
 زوج احد ابنتيه ومات دون الزوج التزاع في الزوجه للثلاث
 احكاما ان يثبت الزوج احداهما وكلاهما تدعى الى الزوجه صاحبتهما
 فالنكاح الزوج سوجه التبرع عليها فغير على مباح المحرمه والناحية
 لا خصوصه معها الثانية ان تزعم كل واحد انها الزوجه فالثالث بينهما
 الزوج من زوجة ما تافا الى محرم وقد تافا في دعوى زوجته عليه الحكم
 مانع وقال بعض اصحاب السنن في شرط المسألة بقدر ثبوت الاشياء
 فوجه ان الميراث فان مات وان كان حيا فامور المرأة قبل على الصحيح

في دعوى الزوج على الزوجه
 في دعوى الزوج على الزوجه

قال وهو انجده اذا كانتا تثيرين فاما اذا كانتا كبرن فاقرا انك مقبول عليهما
 وتقبولوا انما راعى قول الله عز وجل لا يفرق الله بينكم ولا بين ما كنتم تنفقون
 فقال تعالى المسكين الامور ان اوسى سقطوا انما اذا ما انكزها الوالد هو
 الامور اذا رعت زوجته على رجل فمهر او شهد الشهود رضى بالهر وجع
 الشهود رضى فمهر فوان كماله شهدوا بالمال رضى بهوا او فاضاه او ان
 لا يفرق الشهود لانهم ايقروا المهر في مقابلته المهر وهو الذي يوفيه ثلث الكا
 فاد ان لا يفرق فاما يفرق من الزوج وان لم يفرق فاما لا
 يفرق من امواله من المهر ان اراد المهر فمهر المهر لم يستوفى مقابلته
 حقه لو كانت فاهما وشهد الشهود بالكل والزوج على الاصابه
 واخرون على الطلاق رضى وعوا قال الحداد الغرم على شهود الطلاق لا علم
 المقنن انما شهود الكا فاقبوا جميعا والاخرون اشترى استماعا
 وانما انما حقا على عطله ان شهود الطلاق رضى وانما رضى رضى هو
 منكم بل الغرم فون على شهود الكا والاصابه ان شهدوا على اصابه
 في نكاح وان شهدوا على اصابه مطلقه فاقبوا لانه لا علم رضى رضى
 على مقنن الكا وان رعت امرأه محرمه او رضى بعد العقد وكانت
 حرة ثم سمع دعواها وقال الحداد القول فاهما من الغرم الخفيه
 فيما اوردت به وقال ان شرع القول فاهما وهو الاصل في الكا معلوم
 والاصل عدم المحرمه ونفع هذا الباب للشافعي عظيم في الملامع الفاسد
 من نكاح الكا اما اذا رضى رضى فاهما ظاهر المذهب انه لا يفرق
 لانه يافق رضى فاهما اذا ظهرت عذر من فساد او غلط فعمل ان يفسد
 دعواها وحلف لا رضى كما اذا رضى المهر معاقب المهر ونعم انما عند

صلوات بر علی و آل علی

بارعزاخ

عكابه وكله انه ابرح ثم بان انه مؤرور فانه نقل دعواه ووجهه
فمنبت ابرار الصداق ليحفظ الصداق لقوله صلى الله عليه
وسلم خير الناس اصدقهم ثم ارحمهم ووجهها اذ ابلغ الصداق في
يد الروح فلما فصل افع الصداق وقدرنا انتقال الملك الى الروح قبل
الموت فان كان عذرا او كان كافرا ووجهه مخمير على الروح ورجع المارة
الى منزل الملائكة اقلنا انه مضمون حال العقدين لو لمقت منافع الصداق
في غير الروح والافضل من بينهما الزوج متوافقنا انه مضمون منه حال العقد
او صار المبدأ اذ اقلنا انه مضمون حال العقب فان استوفى الروح
واستوفى المصلحة صحت على قولنا انه مضمون حال المبدأ وان لم يكن حال العقب
فغير مبررة المانع اذ الشئ وقع في حقه وان لم يكن على ارضائه المانع
محتاجا الى الحضي او كافيه ساوته وزاد الصداق الحاد في كماله والافضل
لا يدخل في حال الزوج على القول اذ اقلنا انه اذ ابلغ صفة با صراحت
كالعاقبة اذ اقبلت الصداق بيد الروح قبل الفسخ طهرا فان افسخ
الصداق على القول وقال الوجه في كل المباحين اذ اقلنا انه
مضمون حال العقب وخالفه سائر الاحكام فادامه وقلنا انه
حالة العقد رجعت الى حال المبدأ وان اجازت لم يطالب بالارش ولو لم يكن
حالة المبدأ رجعت الى فيه الصداق وان اجازت لم يطالب بالارش وان لم يكن
على عيب فمزم فلما الحار واذ اقلنا انه كان الدير بطا بالارش وان
اجازت تردد الاحكام فيه وتعدا المطالبة بالارش على كل حال تحت
يده على حال المبدء على أحد تعاقبا معصوا او آخر اقل الاحكام
قلنا انه مضمون حال المبدء يرجع الى فيه العبد ونفرد فمزم لكونه عسدا

الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب

وفالوا واذنهم الوخير زافورنا الخ غصير أو العنبر شاة وصحت
 الى صمتها هذا القول وقال الصديق هذا اذا قال الصديق هذا
 الهدى واذ اوضح هذا العنبر فاذا هو حمر أو قال الصديق هذا ولم
 يستمر فاما اذا قال الصديق هذا الجمر أو هذا الخبز يستمر السبعة
 ونحفت الى صير للثقل فولا واجدا وهذا انبيء على ما خذ اخر يقولان
 اليد وقولنا عيسى الصديق لا يدينان احدهما النعير والثاني بقدر عالته
 فان سببت السبعة في العنبر لم يستمر في المالمه اذ ابا لا زار العروخ
 فسلم الصديق ان تشمل ستمها امتنع من الله المستر وان قلت اخر
 الزر على البداية فله ان يستمر في ذلك بشرط تسليم العنبر وان قلت
 لا خير الا في على البداية فغير شرع واسقط حقه من الجسد واستمر وقال
 القاضي ان كانت معزوره عند التسليم ثم زال العنبر فاستغفر له ان
 يستمر لانه تسليم اجماع التمسك بعنبر والاعز والاطمئنان لا يستمر
 كنهه فان كان ولو كانت صغيرة لان طبع النفع امر بوضعه لم يستلها
 فان قال المانع من طبعه لم يوقع له وذلك امر انما هو كمالها
 وحسبها ليستعمل بها وانما اذا نفع لم يجر عاداته ان يستلها في الحرف
 فلهما الاستعمال المأجدة اذا اشترط في اصابا شتر طبع الحرف في المانع
 كقوله لا تحب كشرط ان لا يطاوع ان التامع في الصديق او فيه وجه
 له لا في الصديق كشرط ان لا يطاوع ولكن يستعمله ويؤثر فيه كشرطه
 ان لا يسري عليها الا لا يمكن من المخرج حيث شك او خرج منها ومنها
 فيمكن ان لا يستعملها معه اعراض مقصودة فتؤثر في انفساد الصديق
 المؤثر عند الشك الذي على ان لا يتاها المانع فاسد ولو كان المانع

ان يعطى اما العاكان جازا وله دفعه واخذ فلهذه لانه هب لنصر اف
وكاله من الجحاد من الما فاستد فها هذا الصلاه عند مالف والاف
من الاصفه والاعطيا ومنهم من قال في المستنق قولان الصبح الالف وبع
المصن اذا رجع لتعود فله بعد رولجر وقتا بصبغة الصداق ومن على
مهورا مالف وفيه وجه بعد ان تودع على عا درهم وان قلنا به فاستد
وجب لكل واجره مهر من مفلها في قولنا فيه الصداق حاقضيه
الوزن في قولنا هذا جحول امك مع فيه بخلافه والوا صرهما
محول لا محكي مع فيه فانه حب من الما في الا واجرا والاف في ماسي
فقال وحك ماسي فالحمل محمول تح من الما الاربع في قول
ماسا الحابيه وقال القاضي الصداق فاستد وان عرف الالف لكانه
لم يقطعه به مستله اذا كان الصداق حب لودر زوجه فله مع
الكل مثال في كل راجعه وعطى فيه صداقا والكل باطوان
نصير انما الصداق ربع الصداق في الالف فيه امرأه واصدقها امرأه
فانه لا بد من تقدير رجل الام في ذلك الرجب فيقال في الزوجه صداقا ولو
دخلت فذلك لعقت عليه والبع صداقا في ثلثه لعقت فيه صداقا
ففي الالف وفيه الكل مستله اذا قالت للوكل زوجي فالف
زوج مجتبه لبعه الكل لان الالف في ذلك الاما ان له فيه والمورث له
في هذا العقد فاما اذا قالت للوكل زوجي فطلعتا زوج باقيل من القل
فالع من بطل الكل ايضا لان الطلق في الالف يفسد من الما محمول
الفه له طلق فله اذا كان فاما اذا رجع فالحمل اخر شرطه في الما
فظهر الاستاد فاما اذا ردت للوكل والعصم الالف في هذا الما فكل

ما كانوا يراون انك انما تدعونهم للمشركين
الى العزير كما عذبتم في
الجزيرة

اذ انما يد المشتري بعد الترخيص وان اصاب الصاوة عيب سار الروح
 ثم طلقها من الروح والروح ان طالع نصف فتمت سلمها ان اخبر
 الخرج الى عن الصاوة مع با ما عيب خلاف الواسع بعد ان يفرز
 العبد بالعب والنور معيب فانه يطالب بالارش و باخر النور فاقول
 النور في عا طين المزاورة حيث لم يعلق الصاوة مع ما عيبها
 ولكن مع ذلك يسكن انما لو تلف قبل البلاغ ضمن الفقه في هذا
 حج بعض الاحاد وحيث انه يطالب بالارش و باخر العين انشا وان لعبت
 الصاوة من الروح فقبله ان دفع نصفه مع عيب الا اذا عيب بده ففاته
 احسن و بعد ان يرس في الدار يسترد نصف الارش لانه يرس في القاي وقال
 القاضي حين لا يرجع الزوج بالارش لانه كونه مفصله في حق المرأة
 والفراش كل من الروح ولا يعتبر فيه لاقامة الارش مقامه وان
 كان الصاوة عيبا صغيرا وكثيرا وترعى مقدار لونه وكبره ونقصه وان
 طرأ به وكذا الحال اذا ازلت وحيث ان قلنسمة تهاجم زياده في
 الحزم ونقصه في القمحة ولست انشئت طرأ به في زياده ما عيب في القمحة
 ينشط عن صحتها قال احمد الكوفي ان الزوج فتمت فانه على الغرض
 لا يطلها الصفة والتمار في الحار زياده محضه ونور وان الحار في
 القمحة فله فون نقص والظا انه ان كان نكاحا لا كل نقصا لانه يطل
 انوه لا سيما اذا نكح في الارض نقصا من ثلث الارض ما ونكح
 الارض بقية القوة والتمار في الارض زيادة محضة وفي مع اصاع النكاح
 خصوصا في اشرف في الزرع مستهلكه اذا اضره فخللا لانه على ما كانت
 الحول سدها ثم طلقها من الروح او اضره فخللا لانه على ما كانت

في
 النكاح

الى الشق ليس الشق والفهر وترت الشق فخرهما فلا يملك بيع احدهما
 دون الآخر ولا يملك ايجاز احدهما على الآخر ولا يملك بيع ذلك الآخر
 وان قال الزوج انما ارجع النصف الشق ولا اسقي ولكن اجعل الشق الخبز
 فان شئت سقت وان شئت لم تسقي فلا يلزم في الاجابة انما يفسر بترك
 السقي وسبق غيره بالسقي فلا يلزم في الاجابة وان قال الزوج انما
 التزم الشق في حروب الاستعاق وجعل احداهما نعم لانه انهم العسة
 بالمساجعة والالتزام والفاني لانه وعد ولا يلزم الوكالة وكان المرأة
 زعمت ان عليا لم يزوجها الشغار اخاف على الشق يزوجها فان قلنا
 حاب لو رجع وترك الشق يبين ان الملك لم يسقط البقي النصف لانه
 كان موقفا على الوفا بالوعد وان قلنا لا يخلو فسلم القمحة وان تسلم القمحة
 ثم وفا بالوعد في زوال القمحة والزوج على العيب تردد والظا انه لا يرد
 وهذا الاجراء في الارض اذا رجعها ثم طلقها لاراد ان يبيع بالشفق
 فاذا رجع ويعلق رجع ان عليها الشق اجاز رجعها ويحري هذا العسر وما
 لو اضره فجاربه حايلا فلو لم يدها ثم طلقها فكل الزوج والورضع
 فان ذلك تضمنت بان شفقه يبعه الى الوطام في حروب الاجابة وجعل
 فان اصابها ان لم يرد الزوج نصف الحار ولا يلزم ولا جاز ما سقت بالارش
 الشق او دفع من شقهما مشترعا ثم يرد احداهما وقال احمد ان اسقي
 لم يفسد في خلاف اذا التزم الشق ثم يرد احداهما وقال احمد ان اسقي
 لم يفسد لان هذا اسقاط حق والزام ضرر فليزم واما التزم الشق
 فوعده لا يلزم من التسليم مستهلكه اذا اضره فجاربه حايلا فلو لم يرد
 بغيره ما ثم طلقها من الروح وان لم يملك حكم رجع نصف الحار به ونصف

الولاد فلان خرج نصفه للزواج كثر العمد حمله انما انصافه ملكها
 وان فلان لا يجزى له كل الولد فلان لو اوصاه بها جديا وكسبه ثم لم يدره
 صنيعة اخرى ثم طلقها قبل الرجوع فهو زانية من وجهه ونقصان من وجه
 فلان الخيار فان غارت تلك الصنيعة فخرج احد البس لم لا يستع
 من قبل نصفه كما اذا كانت صنيعة فطلعت ثم غارت صنيعة والثاني
 وهو اختيار من لم ياذلها الا من استع لانها زانية خرجت بلختيارها
 فان قلنا نزع نصف القيمة فالصحيح انه خرج نصف القيمة مع الصنعة
 ومن نزع النصف للرجوع ونزع النصف لغيره نصف الصنيعة من نقد
 البلد او اصدرا الذي امراته ثم اقصصته ثم استأفان فلا تلام
 طلقها قبل الرجوع فخرجت مشهورا وقال الرجوع نزع نصف الطلاق
 اصحابنا من قال الرجوع لان هذه زيادة خرجت منها فان قلنا نزع فان قيل
 المثل طلقها قال المخرجي بوجه من نصف المثل لانه من واثق المثل
 وقال ان الجدا لا يرجع فليس له بالتلف ينظر الى قيمته يوم الاختلاف
 او يوم العنق ولم يكد خلا ذلك اليوم بعد خلعها ولو اصدقا ربا
 بدمعته غير ما قصته به ثم طلقها قبل الرجوع فليس لها متعة من غير ما
 قصته وان لم يكن متعينا ان اصدقا فانه اوثق الحق له بما له ومن لم
 لا يراى ان العنق لم يرد عليه اجنبه واذ العنق اختيارها او اصدقا
 فان هذا الخيار ان يرجع على الفور فهو كخيار الرجوع والمهنة واذ استع
 الخيار بدفع نصف القيمة لاجل الزيادة للمنفعة فلزوج المطالبة بحصة
 نصف القيمة او نصف العنق ان استع حشر المخرج عن الصداق
 ومنعها من الترتيب فيها فان استع على المخرج باع القاضي من نصف الصداق

مانع نصف القيمة وربع الزيادة وان كان لا يستري نصف القيمة
 من نصف القيمة فلا زيادة في البيع والصحح انه يسلم اليه ولو كان ملكه
 ما لم يقض له به القاضي فميرك بالاختلاف وفي بعض النسخ ان
 تلف الصداق بعد الطلاق وقبل ان يمتصون عليها ومعه نصف يوم
 التلف وان لم يمتصوا او بعد الرجوع من الرجوع لزيادة او امتنع
 جازت بعد رجوع نصف قيمته او لم كانت من يوم الاصل او الرجوع
 المفضي اليه او لم كانت من قبل الرجوع في الزيادة والعنق قيمة
 اعتدته حاله اليوم لاخر قدرت الزيادة كما يقوت للرجوع وان
 اصدقا لم يعنف هبتها او اخرجت طلقها قبل الرجوع فليس له فيها من
 والمجازة وله طلب القيمة في المثل وان قال استع العنق في الرجوع عليها
 اجابوا على قول القيمة خيفة من غير الرجوع فلان الصداق بعد الطلاق
 مضى عنها وان قلنا لا ضمان عليها او ابرأها من التجار فلنا فيه المراجعا
 لم يجرى فيها المراجعة فيه وخبرنا من ابرأها من التجار فلنا فيه المراجعا
 له المطالبة بالقيمة فان قلنا المراجعة اجابة ولو لم يسو المطالبة حتى
 ادركها له العنق بالقيمة فيها احد النسخ لانه لما منع والمثل
 اذ لا مانع من حقه الى القيمة فلا يقدر بعده حسب له اذا اصدقا
 صداق لم يمتص طلقها قبل الرجوع وان قلنا غنم فملك النصف المختيار
 كان كثر الحرم الصداق ومنه خلاف وان قلنا بالمتصين انه لا يقدر
 الى الاختيار وفيه وجهان احدهما ان ساقب المتعنة ملك فجزى كالأثر
 والثاني انه كالأثر الاطلاق الى الاختيار فلا قلنا لاستتاب البدرج
 الباقية القيمة وان قلنا ساقب ان الصداق اطلق فملك الحرم واجب

مع عدل

ازنائه وما للملك فاعلم وان سأل نفسه يتبين انه اذا عجز عن الله عز وجل
 الى الملك صار على الجميع فان قلنا يقدم من الله وجب على الزوج ان سأل الله عز وجل
 للزوجه فتمه نصفها وان قلنا يقدم من الله في حق ملك الزوج وجه الزوج
 الحميم له وزه وان قلنا يتساوان في اهلها الحميم فان سئل برضاها عزم
 لما نصف فتمه وان لم يشتر كان مسئلة اذا قلنا ان الذي سئل عفته
 النكاح هو الذي فله شبه وطء مشبهة واحلوا في بعضها ما ان يكون
 الطلاق فاقامته فلا يبع عفووه وان كان معه بان خلعاها بالميز فتمه
 تردد ولا يخطئه انه كالشاحه وان كان المدا وعسالم اجماعنا من قال
 ببع عفو الزوج عن نصفها منه كان ادعوا بما يسع على الزوج والعير وقال
 الشيخ ابو محمد العيني انك كالزوجه في جواز زحمته لخلعها ولو غلبت
 غيره وهذا المصح موجود في العير واحلوا في ادعوى من الرضعة والمحو
 منهم من اهل الجاهم الابيه ومنهم من قال ببع لان الغرض خلعهما للشيخ
 غيره وهو لا يعرفه وخلعوا في النكاح المانع منهم من قال بقوع من
 لغرم الله ومنهم من قال ببع لانهما اكله ام نفسها ومنشاه في الاجاز
 في انه ملك فخصصا فيها بغير ذلها وان زوج ابنته الصغرى بالبر
 ووطئت بشبهه وضارت يساهل للزوج المولى لولي العفو عن نصفها الطاهر
 لستره الوفا عنه لغيره ان كان له سيرة له ان مسئلة في قدر
 المنة او وجه لجدوا او اهلها او اهلها او اهلها في خلد فناء له لا يقا
 لما لا يندره ومن سطر الفاني الى حاله في الستار والاعتذار وقا له
 ونسبها الى المنة ان الوفا عنه سطر التماجد عا ولا يراد المنة على وجه المراف
 كمالا بل العز على الجبر من ارضي في النكاح من تردد السعة نصف

من الميراث فيصع عنه لو اوتيت المرأة انه تزوجها بمهر مشا وانكر
 الزوج اصل القسيمة خالفوا اما قبل ذلك اذا ادعت زيادة على مهر المثل
 وفيه وجه القول لانه لا يصح عدم القسيمة وهو ضعف في طاهر الزمان
 بنوع الالفان من المثل او اكثر قالوا لعظماء الزوج بالكل وانكر
 اصل المهر او شك في سعة وقال القاضي لم يميز المثل ولو خلعها لم يطهر معها
 وارادوا الوء الامر القضي من قبله فلما تم فيها خلعت في الظاهر
 الولد ان يكون من طء غير فان استحال المانع منه قال الشيخ وفادته
 في غير ذلك قد ابرأ اصل المهر فاما مقبلة فلا بد له عليه فان كان كاره
 اصل المهر المثل من انكاره بعض المهر وذلك لوجه المانع ليعم فلا ذكره الشيخ
 مستند من ذهب الى حقيقته حيث قال الوفاء عا وحنان ما تدعيه المرأة
 مقبلا من المثل والعز لهما ولا يخاله في ذلك لانظ الى ذلك اذا ادعت وب
 الصغرة او الصغرى عا انسان انه اكله مالا فكل الذي عليه عن
 المهر في الظاهر ان المهر في النكاح الاول له لا يتعلق باسمه بخلاف الثاني
 ذلك ما يتعلق باسمه بالاعتقاد الاول له لا يتعلق باسمه بخلاف الثاني
 بالمرء في النكاح الصغير في خلافه ولا يقع بنحو المهر عليه لا يزوج
 عليه لا يزوج اصل المهر في هذا قال بعضه لانه من المهر على المهر
 نزل القسيمة فاعلم ان الزوج انما اراد عليه القسيمة من المهر على المهر
 والبيع فلو كان كل يقضي في الطاهر ان يكون له المهر في المهر وهو عقد النكاح
 وخالفوا في المهر فكل ملك والكل يصدق في حق منه وخالف بعد المهر في
 نظاما لا يصدق ان عقد مستقل بنفسه ولم يتفق على دعواه او اجد
 فهو كذا لو قال القسي المهر بدينار وقال انك العبد بدينار

فانما لا اختلاف في هذا الضعيف من القبول له في المعنى اخر والثاني
فانما كان كما قالنا على قدره مسألة لا بد من الرجوع اليها
لنفس الباب التي عليها الضور واما نحن فقال النبي ابو محمد عليه
السلام في الحديث ان العبد في الظاهر من ذلك يعرف في الباطن الله
وسمى بغير المصورون نعم الله وقال لهم انما هو في الحقيقة
بما كان في الظاهر من الحق اليه البت الذي هو مكره وقيل لهم
ذلك اذا دعي في الولي الى علمه فيه نعم من لا راى الله وسئل من ترى
في محاسنهم منسبة فالظاهر انه لا يخفى عليه الجاهل اذا كان المذنب ما
عن فعل ابط الا ان يعلم انه لا يرى على الذي استأجره وعند ذلك ان
يمسك الصلابة فينقل الى لوط المباحة والصرح به بعد احوال الظاهر
وبالبرهان لم يتركوه كقولهم انما هو الله والافراط مباح لما
جاء من ان الله صلى الله عليه وسلم لم يتركه فقال انما هو الله
ما طابق عليه اجابوا وكون وتم ثقت في الجاهل فقبضوا اليه فقال
الله عليه وسلم ما لكم ما اخذ من قالوا لا نكف عن شئنا انما هو الله
انما هيتم عن هذا الصاروخ والاسم الله جازيا وجاؤنا قال
السائق من ذلك الحالى انما قصد النبي صلى الله عليه وسلم انما هو الله
وانما هو الله مكره ولكن كما نرى الناس بعض الناس من بعض من
اولى وما وقع من عمل الارض والماء من فيه سواء اهل من يستدركه
ومهم من يتدبره على فلا سبب لاهل كذا الصلة لو وقع في حجاب
وتدبيرة لذلك فذلك ان سبب منه فعل لغيره لانه كحل ان يقال
لهذا كماله عظمة الطاهر ما هو عظم انما انما هو الله الصلة

المشيكة ثم انقلبه والظاهر ان ملكه لا ينزل وفيه وجه انه لا يملك
 لانه في العرف لا يجد مستغرا من مسئلة اذا كان ساكنا مع امرأة
 ودعا امرأته الى منزله فقامت معه فحمل ان يدخل فاشترطت ساكنة
 واجبر شخصه فحمل ان يخرجه هذا القدر من الخصية اذا كان في
 الروح نحو ما فعلت على ايدى بطون به على سبابه فيه وجاز اجزاها
 لا تحت عليه كما لا تحت على الروح اذا امتنع عن الكل والثاني انما
 الولي وعليه من الشافعي لا يوافق في كونه لينة البغدة بخلاف الجمهور
 فاذا قلنا لا تحت على الولي فحمل على وجهه لانه في الينة من ذلك كغيرها
 فيه وجاز اجزاها لانه كالعاقول الثاني لا يملكه لان الخصية اما
 تقع بفعل الروح لا بفعل غيره وان كان ينفذ فليس هو خصمه ولا
 يوم الا فاقه فان خرج في يوم واجره من غير كلام الشافعي ما يرى ان
 يصح يوم الحول لخصمه ولو لا شفعى ان يخرج من الضرب في مشيكة واجزاها
 يفسد المروءة فان ذلك ظاهر في الامران اما ان يدخل المروءة في ليلة
 ملحقها بالضرورة كحضر مخوف ومن محل يكره مخوف البشيرة
 فان البعد فان القلب وقيل ان الحق لا يخوف لم يلزم المخرج فان
 ما يقع غير عصا فاما ان يلقضها ان يلع منه كنهه لك اليه فلو اذره
 فاقض حشره فالعراق وهو بين الحشم والوجه ان لا يقرن الحشم
 من كنهه كمن لا يطأ المقلوب لانه اذا لم يكن كنهه من غير العصب
 لا تحت القضاء واما اذا دخل الخ فاقبالها ففقه ذلك من اجزاها
 نه كالليل والثاني ان ذلك لا يجزئ منه لان العار باق وهو من الاستسباب
 لشره استحقاقه ولا زنه والثالث ان ذلك يجوز لبعضهم وان لم يكن

الاخرى

احمد

ثم خوف ولا يجوز ان يلزم الامر بخوفه اقل القسم له ولو اراد
تصنيف اللذة لم يلزم ان يتعقل العيش ولها له انجاوز الثلث فغير
رضا عن فداؤه منهم من قال انجاوز الثلث لان اكله كثر ومنهم من قال
يجوز له ان يتبع لانه مدة ملازمة السكر ومنهم من قال لا يقدح لولا
والخيار الى الزوج واعطاه النسوة ولا بد او اجده الا بالاشعة
وفل هو الخيرة الروح لانه ما لم ينف عند واحدة لا يلزمه الاخرى
اذا كان عند ما راه وروح عليها اخرى ثم اقام عند ما فيها ظلمت
من زيادة على الثلث واجبا بطريقه للثبات ووجب قتل الجميع للفساد
لما ذكر ان السخط اللذة عليه وبم تروى علمه وان عند ما غلبا فلما
انقضت فقلت به فقال السبع اهاك هو ان شئت سبع عندك
وسبع عند غيره ان شئت ثلث عندك وورث وشبه الاعفان
هذه المسألة ما لو استحق القضاء المرفوع فقط من الكوع سقطت
من انفس الشاعدين ولا خلاف انه لو اقام لختياره دور الماسك
لم يسطعها وان الاعفان في الاقضاء على الخبر وقاله لا يسطعها الا في
صوره وورد الخبر حتى لا يسطعوا من السبع فعلا وان استرادت
ولا حق للثبات اقام عند واحد حسابا لما شئت من السبع وقال العربي
وليس مع عند ان يكون اكله ملازمة الحزم والافراطة وطرد
في جمع الصور لكي هذا ما وجدته منقول في المذهب وادلكا عنده ثلث
نسوة فان عند اثنين عشر من لذة بالنسوة قضا للثبات المظلومة
لئلا يتوالى فلو كانت حالها ونحو جديده فلما السبع او الثلاث
يشغل به فلو اقام عند المظلومة عشر اصارت المديرة مطلومة

نسا

علمه

انما فسيله ان ينف عند المظلومة ثلثا او غير المديرة لئلا حتى
تستوفي ثلثه اذ ان تستوفي المظلومة تسع لئلا وقد نفى الله فان
بات عند ما الطاهرة ثم استأففت عن ثلثه الا ان خمس لئلا
وذلك ظلم عليا وقال الشيخ ابو محمد هذا القدر من الظلم على المديرة
وقال غيره سبيل العدل ان ابات عند المظلومة لئلا ان ينف عند المديرة
ثلث لئلا ثم ينف عند صديقه او امه او غيرها لئلا لانه قد ثبت هذه
اللذة للمديرة مثل ما ثبت للاولى وحصة كل واحد من الاولى من هذه
اللذة الثلث فلما انقضت اللذة فهو منها في لذة اخرى ويسقط مثل
هذا المحل ليس له وثلث اذا وهت لئلا البغض ابرها فليس للزوج
ان يخص بها غير الوهوية وان قال للزوج وقت منك ليلى فخص بها من
شئت فالظاهر انه ليس له الخصم وان هذا يورث العجز ولو جعت
في صبيها ولم يعط الزوج من حصة الا بعد عيشته عند الوهوية لم يلزمه
القضاء وقيل انه في كل حال الكسك ان ظلم بعض نساءه لم يلزمه
قيل القضاء فان لم يرضها لم يسكنها بيت الظلم الى يوم القيمة وان ارضاها
نصا وان ارضاها نكاحا فضاوم لم يسكنها بيت الظلم الى يوم القيمة وان ارضاها
مكلا القضاء اذا عادت اليه المظلومة مع النسوة الى ظلمها الى فان نكح
جديرات فلا حق للقضاء الا في المديرات فقد نفذ القضاء اذا
اقام عند واحد عشر نكاحا فان كان ابر غيرا ولا من له استواء ابرها
وان كان غيرا ولا من له من شاة فقل تصحيفه وان كان غيرا
وسلقت فضاوم مات فان القضا اذا استأففت لاجري نساءه لثلاثة قضا
للبقيات سواء استأففتها بغيره او غير وعده وقل يلزمه القضاء الام لا يجوز

الى الحد

مغنى عن

المراد من قوله ان ينف عند المديرة ثلثا او غير المديرة لئلا حتى تستوفي ثلثه اذ ان تستوفي المظلومة تسع لئلا وقد نفى الله فان بات عند ما الطاهرة ثم استأففت عن ثلثه الا ان خمس لئلا وذلك ظلم عليا وقال الشيخ ابو محمد هذا القدر من الظلم على المديرة وقال غيره سبيل العدل ان ابات عند المظلومة لئلا ان ينف عند المديرة ثلث لئلا ثم ينف عند صديقه او امه او غيرها لئلا لانه قد ثبت هذه اللذة للمديرة مثل ما ثبت للاولى وحصة كل واحد من الاولى من هذه اللذة الثلث فلما انقضت اللذة فهو منها في لذة اخرى ويسقط مثل هذا المحل ليس له وثلث اذا وهت لئلا البغض ابرها فليس للزوج ان يخص بها غير الوهوية وان قال للزوج وقت منك ليلى فخص بها من شئت فالظاهر انه ليس له الخصم وان هذا يورث العجز ولو جعت في صبيها ولم يعط الزوج من حصة الا بعد عيشته عند الوهوية لم يلزمه القضاء وقيل انه في كل حال الكسك ان ظلم بعض نساءه لم يلزمه قيل القضاء فان لم يرضها لم يسكنها بيت الظلم الى يوم القيمة وان ارضاها نصا وان ارضاها نكاحا فضاوم لم يسكنها بيت الظلم الى يوم القيمة وان ارضاها مكلا القضاء اذا عادت اليه المظلومة مع النسوة الى ظلمها الى فان نكح جديرات فلا حق للقضاء الا في المديرات فقد نفذ القضاء اذا اقام عند واحد عشر نكاحا فان كان ابر غيرا ولا من له استواء ابرها وان كان غيرا ولا من له من شاة فقل تصحيفه وان كان غيرا وسلقت فضاوم مات فان القضا اذا استأففت لاجري نساءه لثلاثة قضا للباقيات سواء استأففتها بغيره او غير وعده وقل يلزمه القضاء الام لا يجوز

جديرات فلا حق للقضاء الا في المديرات فقد نفذ القضاء اذا اقام عند واحد عشر نكاحا فان كان ابر غيرا ولا من له استواء ابرها وان كان غيرا ولا من له من شاة فقل تصحيفه وان كان غيرا وسلقت فضاوم مات فان القضا اذا استأففت لاجري نساءه لثلاثة قضا للباقيات سواء استأففتها بغيره او غير وعده وقل يلزمه القضاء الام لا يجوز

المر من المكان الذي اقله منه وجان اذا ساووا حركى باله باله
 الحجة من عزم على الاقامة بالارزعة الفصل الثاني من الارزعة
 الاقامة الحركى باله يوم الاقامة فيه لانه تابع للشيء وان كانت اقامته
 من غير عزم حيث قلنا ان حركى لا تصح عليه وحسب والاشهر جعله
 الفصل واحد الوجه للزوج قبل اقامة النكاح فيه وجان الحركى
 لا يملكه لا يحرم الاقامة بوقت ايام الاقامة دون غيرها والثاني يملكه
 لئلا يحمى فدا يطع يعزم الاقامة وقيل لا تقصر العزم سقط عنه الفصل
 وان لم ينص للزوج وهو وجه ثالث ضعف فاد اعزم على الاقامة
 سفر اخر وان لم يكن له عليه عزم في اول سفره لزمه الفصل
 بغير عزم وان كان له عزم فقيه وجان من بيان عا ايام الزوج واما
 اولى في وجود الفصل لانه غير من حجة الما يستأجر الزوج ولو لم
 حجة ثم ينع في الطريق لزمه الفصل السابق لانه غير حجة حيث لم
 عليه النسوية ولا يظهر الميل باثباتها فمست له معقبه والمرأة
 ان لا يترك الزوج وتقع عليه بالاستمتاع غصبا كذا رجع في ذلك
 بحيث لا يمكن الزوج حملها على الطاعة لا يجب فان كانت تؤديه بالنسب
 وبذلك الشأن فليست بياصرة في كل حال تؤديه بنفسه فيه تردد
 الشهور اذا وقع سقوط النفقة وتسلط الزوج على الزوج قال الله تعالى
 الا انه منهم من حمل على الجمع ومنهم من حمل على الترتيب والصحة ان
 على طبعه انما يخرج بالزوج طوعا وحرة المصحح لم يترك الفصل
 لا يخرجها حازم الفصل الاول في نكاح الزوجان الاول في نكاح
 يترك الفصل ان مقصوده اصلاح التي لاجل العيا وهذا الفصل

الظاهر في

الظاهر في

والمر من المكان الذي اقله منه وجان اذا ساووا حركى باله باله
 الحجة من عزم على الاقامة بالارزعة الفصل الثاني من الارزعة
 الاقامة الحركى باله يوم الاقامة فيه لانه تابع للشيء وان كانت اقامته
 من غير عزم حيث قلنا ان حركى لا تصح عليه وحسب والاشهر جعله
 الفصل واحد الوجه للزوج قبل اقامة النكاح فيه وجان الحركى
 لا يملكه لا يحرم الاقامة بوقت ايام الاقامة دون غيرها والثاني يملكه
 لئلا يحمى فدا يطع يعزم الاقامة وقيل لا تقصر العزم سقط عنه الفصل
 وان لم ينص للزوج وهو وجه ثالث ضعف فاد اعزم على الاقامة
 سفر اخر وان لم يكن له عليه عزم في اول سفره لزمه الفصل
 بغير عزم وان كان له عزم فقيه وجان من بيان عا ايام الزوج واما
 اولى في وجود الفصل لانه غير من حجة الما يستأجر الزوج ولو لم
 حجة ثم ينع في الطريق لزمه الفصل السابق لانه غير حجة حيث لم
 عليه النسوية ولا يظهر الميل باثباتها فمست له معقبه والمرأة
 ان لا يترك الزوج وتقع عليه بالاستمتاع غصبا كذا رجع في ذلك
 بحيث لا يمكن الزوج حملها على الطاعة لا يجب فان كانت تؤديه بالنسب
 وبذلك الشأن فليست بياصرة في كل حال تؤديه بنفسه فيه تردد
 الشهور اذا وقع سقوط النفقة وتسلط الزوج على الزوج قال الله تعالى
 الا انه منهم من حمل على الجمع ومنهم من حمل على الترتيب والصحة ان
 على طبعه انما يخرج بالزوج طوعا وحرة المصحح لم يترك الفصل
 لا يخرجها حازم الفصل الاول في نكاح الزوجان الاول في نكاح
 يترك الفصل ان مقصوده اصلاح التي لاجل العيا وهذا الفصل

الظاهر في

الظاهر في

الظاهر في

الظاهر في

الظاهر في

الظاهر في

الظاهر في

الظاهر في

الظاهر في

الظاهر في

الاصحاح في بيان كماله

منه

فالبين من انما هو

شبه ان عاقله ذراع مستطلة اذا طوى الروح الزكالة في الخارج فاع
 الكا على اقل من من المشافق الشافعي في الاما لانه لا يسطر الا في مظهر سائر
 ما في نوره واما من مظهر الاذن في الزكالة بالبيع على غير المظهر المظهر
 في عقود الاقوال في مظهر يخرج انه يسطر وهو ضعف فاداننا لا يسطر
 فالذي جعل العوض منه بغير ان حجة ذكر الشيخ ابو علي في اللوح المظلم ولكن
 في حجة قولنا في هذا ان نضي بالمسح والافسح الظلال في لفظ عام والتاوي
 نضي بالمسح والافسح الظلال في حجة اذ الحبر في زرع الظلال بعد وتكليفها
 من المظلم ومرض الاذن به بعدن والطريق الثاني في بيان حجة ان حجة من
 المسمى ومن المظلم والحبر في الظلال والتاوي به لاجله اصل بالعموم فاشهد
 ونسحب من المظلم والطريق في حجة او في الوجود في كمالها
 خالص عن مائة من المظلم عن مائة من المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 بليم نولان حجة ان الزكالة من المظلم والتاوي به مائة مائة وما زاد عليها المظلم
 المظلم وما زاد على المظلم المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 فبذلك في المظلم ما في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 الزكالة في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 على الزكالة في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 الزكالة في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 لعل في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 خلاف في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 الشافعي في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم

عالم بقا من اللفظ لا يسطر له وان صدقته عن انما اذ ذلك في المظلم
 من وقال في حجة وليمها الاكاف ومنه من لا يسطر في المظلم في المظلم
 اللفظ عن حجة من وقال في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 والطلاق لا يسطر الشرط في حجة من وقال في المظلم في المظلم في المظلم
 الزكالة من المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 عترة ما في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 وذلك لانه لو صح به كاذب في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 امر كسبك مظهر في حجة في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 الحوا في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 او طلق في حجة في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 ان اذن في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 ومن حجة في حجة في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 ان نثبت في حجة في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 او نثبت في حجة في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 ومن احكامنا من قال لا نثبت في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 لما ان اعطيت في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 وبطل في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 كما في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 ذكرناه ونسبه ان العلوي يقضي في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 محققا مع قصد العوض في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم
 في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم في المظلم

الاصحاح في بيان كماله

منه

فالبين من انما هو

[illegible]

دینا ایلاہیہ و انسانی علی الترتیب الاولی و الثانیہ

۴۰۹

مطلق البع منه وخيار احدكما ان يعرف العاملة في الثاني لان القبط
خرج في الزاوية والعرف لا يعتبر الصرخ بع لو سيرا اذ انما القصة
وقسر العلوق بالمعناه بقوله وخيار انما هي العلوق والعزاية
الزاوية اما بالقصة فبقول القس من العلوق به لانه توسع في اطلاق
وان كان العائد ذراعا محسوبة فلا يراى عليها اذ ان العلوق والرفع العاملة بها
انما كانا في قول القصة في معلوما وان كان مجموعا في معنى العاملة على المعاني
وخيار الصخرة انما القصة المعناه اذ علمت في العاملة وان قال ان
اعطيت عمرا فاقطع واعطيت عمدا فمضوا فاقطعوا بطول قس وفيما اخرجها
بطول حصول الاسم لانه رجع الى من اجل ذلك ولما رجع اشتراط الملك والمالي
لا يخلو لا يخلو اعطيت في غير الزاوية على اعطائه ان شرط الملك فلو
قال لا اعطيت في الزاوية لكانت المعصية المحرومة كالتي اعطيت
من حيث ان الملك غير مضبوط فيها كذا الخصم الذي فيه لا سدا رخص
ولو قال لا اعطيت هذا العهد فاقطع طاق اعطيه ما اخرج حسنا فقال
ان الزاوية ليس ان المطلق غير واقع لانه غير فاعلم القبط وقال القاضي طفت
والرجوع الى البرك لا اعطيت ما عساه الاخر فاقطع اعطيت هذا العهد
المعصية منه وخيار ان يكون في الطلاق لخصمته اذ اجماعا
الامر المأذوم منه فلو دفع الطلاق لخصمته فلو عتق وقيل في هذا
فما قال ان اعطيت في الزاوية بعد في الذهب وراقطع اعطيت هذا الخبز
فاستطاع فالظاهر ان الطلاق يقع باعطائه رخصا لا الصخرة فاسده
لا يخلو طلب العزم وقيل ان ذلك المعصية المأذوم لولا ان اعطيت هذا
الثوب وقوموا في طلاق فمصلحة اليه فلا اؤمور في طلاق وان

الفرع الرابع من طائفة

عبد الشرح

سید احمد رضا خان صاحب

وَلِلَّهِ أَكْثَرُ الْعِلْمِ

الاعطيش هو النوب المزدني إذا دأبوه وفي فقهه ترددانه من مدرج
صبيغة الشرط والإحار نحل وجههما فإن جعله شرطاً وقع الطلاق
بنتيها وقال الخليلي جاز هذا النوب على أنه مروي فإذا دأبوه في وقت
البيوتة فإذا اختلف الوصف ثبت له الحيار فإذا دأبوه في غير هذا المثل
في الجرد والى في غير هذا المثل إذا قالت له متى اطلقني ولك الفاحق
النوب بالحقن ولا في الوفا والزوج من ما اعطيت الفاقس طلاقاً ما
تطلق وإن اعطيت في غير المجلس لا قال علي طينة العلوي وعلمنا العاوة
إذا قالت اطلقني فانت برى من الحار من الطلاق من رجوعاً ولم يبرأ من
الصدور من علوي البرادع وطلاق الزوج طلاقاً الزنا من غير لفظه
من في الزنا لا يوجب عليه شيئا إذا قال اطلقني وأكلى على الفلانة
الالف وهذه صيغة صحيحة في الزنا ومن اجابته من قال لا بد فمأواه قال
ابن حنبل كالمو قال الزوج استطاعوا وتلك الفوه ولا يبر هذا الوجه للمعالة
ما يقول تعدى ذلك الفأر هذا معالة صحيحة ووالا يعني وكمل الف
كان ذلك كالمع والمعالة ومن اجابته من قال في البيع لا قال اطلقني الفصال
طلقتك ولم يترك المال أو قال لا أفصل الحمار قالوا فمأواه من الرجعة خلاف
ما لو قال اطلقني أنتك فقال بئ وقال لا أفصل الحمار بئ قوله لا قوله لا
يستقبل نفسه فبئ الحمار وكذا قوله استبرأت دور المال معك الحار إذا قبل
له بئ فمأواه إذا قالت له اني فقال بئتك فان بئتك فمأواه من الزنا
شأن نوبه لا يبرأ من الزنا ولا البيوتة على جانه وان نوبه فمأواه
جزي ذكر المال من الماسع بعد لانه دفع الزنا فمأواه من الزنا وان
يشر من الماسع بعد الطلاق رجوعاً وان جزي ذكر العوض في جوابه لا في الماسع

لم يقع الطلاق واخرى في التامسواد وجره ما قال في التامس قال المتن
لم يقع الطلاق له اما ان رضي بالنيو به ورضي بوجهه فانيه الف او قل
لغيره اما في فضاء كما اذا ذكر الما من الحاشية وفيه وجه بعد الطلاق
يع ورجعنا وبعثوا له انك كالمسبوق والاف التامس قال اما ان رضي
الجميع صريح ومن الحاشية والكاتبه مع التامس كلهم يجوز التامس كما تقدم
والطلاق له والاف التامس قال المتن واما الطلاق فلم يذكره العوم ان هذا
لا يهتف العوم اذا اطلق فلان ما لم يقل الطلاق واحدة الف ومنس
تجاءنا فاحصا عن ايه الذي يقع الطلاق واحدة الف لا غير ولا يقع النسيان
بعد ما قال وهذا الوجه له بل يقع في الالف او لانه ما خرج وقوعها الا
بالالف وقال الترمذي على الواجبه الالف ومع الطلاق في الحاشية
وان عمن قال ان الطلاق لاجزاء وبعثوا على الف وتحت واحده وجهه
فان لم يصب خلع الرجعة وقع الانسان على الف واراد الا في جعلها
وقعتا انما اذا قلت لا الرجعة لحكم الطلاق واشترط في
الوقع كحل النسفه يقع بالعرض اذا قالت له طلق واحدة الف فقال
ان طلاقك قال الشافعي طلق ثلاثا واسم الف لانه لاجزاء وراى
هذا الما بعد الزوج ذكر الما واما اذا ذكر الما فقال ان طلاق
لاما ما لم يقل اكثر احصاها في الاوله وحكي العوزاني عن الفها لاجزاء
انه يقع الثلاث ولا يلزمها الالف لانه قد فارق اطلعه من الف
وقل في الالف لاجزاء كانه قابل للغير على الف ما بعد ذلك قال العوزاني
ولزم الالف لانه الاول ايضا لا يثبت الواحدة بل فاحصا من الف
فوقها لو قال يعني هذا ما لم يقل يعنيك فاحصا به لم يقع البيع وقبل ايضا

وفاطمة الطاهر بن محمد الطاهر

مسئلة اذا كان في الملة ذوات مختلفة لا قال فيهما فان كنت
 هرا با لفر دهم فقل لم يبع شيئا لغيره واما انما انما انما انما
 قال المانع البيع ولم يخل البيع في غير ذلك في المانع فانما الظاهر
 المشهور ان المانع صحيح متين فيه بالية لا يخل في البيع ولذلك
 حصل الملك فيه بالية على الفرض غير قول قال وهذا الخلو غير انما قال
 ولو قال المانع على الفرض فقلت ولم يذكر كسبا ولا نفعاً وانما انما اراد
 نفعاً واجراماً انما هذا اللفظ لا يخل في غير ذلك في المانع وانما انما
 كلام القاضى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الفرض انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 السه في الارام انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 نواظراً لغيره انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الملة ذواته انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 القلوب من العالمات ومنه انما انما انما انما انما انما انما
 على الارواح اراد الارواح والفرق انما انما انما انما انما
 انما انما العوض ووقع الطلاق تالياً مواصلة بقوله وكذلك لو انما
 اراد انما القلوب في الارواح انما انما انما انما انما انما
 هذا لو انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 بالية واجراماً انما انما انما انما انما انما انما انما
 القاضى انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وكان انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 ونظر انما انما انما انما انما انما انما انما انما

الاضطراب

بالية واجراماً

بالسيرة عليه له وجه ولو انما انما انما انما انما انما
 وقال انما انما القلوب ولا وجه له انما انما انما انما
 وعند القاضى انما انما انما انما انما انما انما انما
 الروح انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 ارى عليه انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لانه لا يدرى انما انما انما انما انما انما انما انما
 الاخلع الى الاحني وكنت سقيمة له وقال انما انما انما
 فيه وجهان انما انما انما انما انما انما انما انما
 صفه الاضافة والثاني القول انما انما انما انما انما
 من انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 التي انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 قول علي انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 العذر انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 منه وانما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الجامع فيه ومنهم من قال انما انما انما انما انما
 العوض انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 ومحم الطلاق في الجبر والطرف الجامع فيه غير عوض وانما
 وار قال الهال رحلت الارزاق طلاقاً ورحلت في حال الجبر ونفع الطلاق
 وبمؤثر الرجعة استيجاباً فاذا رجع فله انما انما انما انما
 فيه ضمان الجبر انما انما انما انما انما انما انما
 والثاني انما انما انما انما انما انما انما انما انما

مستحب

الاشارة من الاخرى بمقتضى الصريح وكيفية فالصريح ما يقوى الكافة على
 فهمه منه والكتابة ما يقضى به منه نعم الثاني فاذا انما بالمرحوم لم يقبل
 بعد ذلك فاوله في الصفة انما اشار بالطلاق وهو في الصلح بالطلاق
 يقع ولا يتصل به واما كتابة الاخرى فهي طلاق لا يتصل بها الاشارة
 ومع ذلك فلا شك في الاخرى انما اشار على الكتابة ان يكتب الطلاق
 بل يقع منه بلاشارة اذا كانت طلاقا لانه لم يقضى به فيه ثلاثة اقوال
 اجوز انه كتابة لان الكتابة معادة في نفسه والثاني انه لغو والثالث
 انه كتابة غير الغاية والظاهر لاجل العادة في شرح الخبير وفيما وجه
 بعد ان يكتبه نص في الطلاق صرح فيه من غير ان يشهد اذ اكتب كالمادة
 ليطاوعه فواو نون بعد الفاء ومع وان في الوصل وقال في صلب القراءة
 فعل قبل ظاهر انه يرتد في كتابها في حال النفاق وقال عند ذلك انما طلق
 فاذا اقبل له الكتابة في الكتاب يصح ذلك في كل تصرف يسبق به لا يصح
 كالغنى والعفو والمراو اما ما يقتضي في القبول كالمع فيه فلا وفي
 النكاح قولان في الاول لا يصح بعد طلاقه من العبد ولا من كتابه ولا
 لا يتصل على السبب ولا في حوز ذلك مما لا يحل له لاحاطة ثم ان كتب زوج
 اسنى من الارشاد عليه عدل في شهر ابعاد ما علم في الارواح من شدة
 اخراج وخلاف ان يكتب بعد ان اذن منك فلعنه الكتاب فيسبى ان يتول
 على العواشيت ان يكتب على الفور لا كالمصالح بين الحار والمطابق
 وهذا الاما لا يكون الكتابة فان لا يكتبه وان لم يسمها اسمها اذ
 كتب اذ اقر كتابا فان لم يلو كان منه فمضى عليه قبل طلاقه في
 الاظهر يقع وان كانت قارية فمضى على الطاهر اذ لا يطلق وقبل

في كتابه
 في كتابه

بطريقهما اذا قال اذا رتب الهلاك فانت طالق فانها تطلق فيه غير ما
 وفيه قيد من الزوجة فذكر اذ بها العباد والقرابة وسواك على
 بياض ونحوه واخر اعظم وان يكتب على الماد على الهوام كل كتابه بل
 يكون الاشارة من الفادى اذ اعلو الطلاق على لوق الكتابة بها فلعنه
 ولحق منه الاموضع الطلاق فيه بله اوجه احدى لان الطلاق لا ي
 الكتاب عبارة عن جميع اخرى به والثاني يقع لان الكتاب وقع في الثالث
 ان قال ان يكتب كتابا في هذا يقع لانه شأنا وجميع الاخر وان قال ان يكتب
 الكتاب وقع ولما اذ اعي الجمع الاموضع الطلاق فان الحلاوة في اصله
 على الاوله وهذا الذي لا يقع فلان لا ينفصل الا السبب والصدور ويقب
 المقاصد كلها في وقت واحد لا يقع وان لا ينفصل الا المواتي والاولا في الوقوع
 ومنهم من يقطع في هذه الصورة بالوقوع لان الحاشية غير مقصودة ومن
 منع علان الحاشية من الكتاب ولا ذلك لا يجوز للحر من منه من الصحيح
 اذ اقال لا يكتب في كتاب فان طالع لم يقع الجمع فيه وجها في حرمها
 يقع لان الكتاب في الماد لا يقع لان هو به المخصص المصنف
 مستلزم اذ قال الاخر انه طلع نفسك فقال لا ينفصل وتز الطلاق
 فالظاهر الوقوع فيه وجه بعد لا يقع لحالعه اليه وقال ان ذلك
 يحكي ايضا في ترك الاخرى اذ اقر في الطلاق نفسها في قولان احدهما
 انه تملك في شرط طلاقه في الحاشية على الاما والى انه لو كان اذ
 طلعت فحلت له اقر وقال القاضي وان حملته لو كانا ليعلم ان لا يشرط
 ذلك في الحاشية لان هذه الصفة يفتحقها ما انا في كتابها وقال في الطالع
 ان ثبت فانه حق شئتها في الحاشية اذ اقال طالع نفسك وتولي

نفسا فارتطقت وتوت نفذ وانتم وقعت واجره وفيه وجه ان يقع
 الثلاث لا بالنسبة الى العدد او بغير النسبة اصل النسبة ولو قال الملاح ان النسبة ليست
 ثلاثا قالت طلق ولم يذكر العدد ولا لونه فطلق الشافعي انه لا يحد بالعدد
 لاسيما ان خطاءه ملك كان محرم من القابل ملكي وان بعد ما يكلم
 لانه كما سأل عن الخطاء وانما كالم الوكيل فلا يسمع كلام المالك في الاستعانة
 القبول في المصلحة في قول الاول فلا يسمع الصانع ان يحل الشبان مسله اذا برت
 منه كلمة الطلاق في كذا وزنه او في اليوم لم يسمع طلاقه ولا يسمع موانع عوا
 اذ لم يسمع منه وبرزنا طابقا وان شهدت في حقه قبل قوله في الظاهر مثل ان كان
 اسم امرأته طاروق فقال طالو ونعانه اليه يشانه الكلام من غير قصد بل قطعا
 لا كشهاد مصل الوفا ولا في حقه خلافا وان كان اسم امرأته طالو واسم غيره
 جرحه الطالو وناحره وقصد الشتم لم يقع وان قصد الاتعاق وقع وان الطالو
 غير قصد يقع انما يحل فيه وجان اذا قالت له امرأته في لاعتها طالعي ثلاثا
 فقال ان طالو ثلاثا كاللعب المستهتر وقع الطلاق لو جردت لفظ
 الطلاق ولم يعدم الالفاظ التي الحكم وقد قال الشيخ الله عليه وسلم انك
 حرق حرق وهو لم يحد الطلاق والعناوة والنكاح ولم يحد الشافعي بالعقاد
 نكاح المازن وهو خلاف ظاهر الخبر وسائر المقررات يرد لعدم الاحتياج
 في انعقاد فامر المازن في الخطأ امرأته بالطلاق وهو بطر امرأته غيره
 فاذا هي زوجته بان يرافعي طلقه او في طلاقه او في زوجته فانه يجرى
 وهو لا يدرى فالمشهور انه يقع طلاقه قال وفيه احتمال ظاهر لانه اذا لم
 يعرف انها زوجته لم يقصد ان يقطعها مستله طلاق المازن لا يقع
 عندنا الا اذا اذنت ان كان لها او ظهر من حال الاحتياز ذلك لمخالفة

الملاح

الملاح في قوله او نقصان او تغيير لفظ مثل ان يخرجه على طلاقه او يجرى طلاق
 ثلاثا او على طلاق وجه واحدة وطلاق فحينئذ واما النقصان فمثل ان يخرجه
 ثلاثا ويحترق طلاق واحدة او على الثلاث وطلاق واحدة واسبق في الخبر مثل
 ان يقول له طلقها يقول فارقها او قال طلق اجري زوجته فحينئذ وجه واحدة
 وطلقها فوقع جميع ذلك وان ترك التورية وهو فقيه قادر معتد فانه يجرى
 الاكراه ولم يدره شيء عن ترك التورية فنهى خلاف الظاهر انه يقع الطلاق
 ويحذر ذلك لئلا يحتجوا به في الاكراه بيقطع انما التصرفات عند الاكراه
 في حقه من افعال الاكراه المحرم على الاستلام فيضا شاملة وفي حقه اسلام
 الذي يقع الاكراه خلاف الاعية الا في الثاني الارباع لا يجرى الاكراه
 عن كونه محرم الثالث الفتن على احد الطرفين الرابع المكرة على الزنا في
 اجر العولس لا يخرجه عن الحجاب المذلل الخامس ان طلق على الزوج في الاكراه
 على الخول لقيه فوكان هذا اذا ذكره الغير الى قلت وسنورد على حكم
 سادس لا يورثه الاكراه وهو اكراه الرجل على نكاح امرأته بغير يادها
 فانه يقع قال اما جلا الاكراه فانه مستكان متعلق بالاختيار جلاها
 ان يضطر المكر لمحت لا يسمع له طالع في المخالفة بان يكرى بعضا الى الاحتياز
 الموافقة كالذي يقر من الاستدصار عظمي الناز والتشرك كما ياتي ومثل
 هذا لا يخل في الاكراه لاسيما في مشن الوفاة في الثاني الناز ليسرط
 ونصير كالمدفون الذي لا ساق له ذرية وقد يدره من الجار يستطع اختياره
 بالاشتراط في اختيار التبعاع فلما لم يخوف بالحبس الجاني والموافقة
 باخذه في الجبال لا يقطع فيه وليس باكراه ويقع معه الطلاق ومن الاحتياز
 من قال لا يغير ذلك بل ان احببت الطلاق وسرتم لا عملها العاقل المحل الطلاق

الملاح

ولما ذكرنا ذلك التفسير من قوله انه اعترى غيره نصته لم نجده في ذلك
 وقال القاضي لا بعد ان جعلوا اذ اقرت على القديم لانه يجوز ان يتنازل
 والاقرار من حيث ان اذ اطلق المشرع اربعة من قوله فاسألوا
 او اربعة فاعقب قاعته لم يرد في الاقرار اربعة من قوله فاسألوا
 ولا بعد ان يجوز على الخلاف فهو من وجه اخر من قوله وله ان يقر
 وصار الخ وازنا والحق الجواب فان وهو المشهور ان المطلقه من المهر
 مستكه اذا قال ان طالق واحده وبوكى الثلاث فبطلت اوجه واحده
 لا يقع الا واحدة لان اللفظ الواحد بما زاد والمبايع مع ما نواه وكانه
 لا يقع الا بالطلاق الثلاث والتاكد وهو اختيار الفقهاء ان يسطر السبعة على جمع
 اللفظ لم يقع الثلاث وان بوكى الثلاث بقوله ان طالق وذكر الواحد بعده
 وقع الثلاث ولم يورد ذكر الواحدة قال القزالي وهذا بناء على المذهب الصحيح
 الذي اقره القاضي في الجمع وهو اذا قال ان طالق فبطلت بقوله ان يقول ان
 شاء الله ثم قاله من غير ان يستشعر من اللفظ من قوله ولا يصح
 الاستشعار في هذا اللفظ قال الفقهاء وان قال انا اطلقه ونوى بطلانها
 بالاطلاق فبطلت الثلاث وان لم يخطر به لم ينعى التوحيب بالثلاث ولكن في
 الثلاث فبطلت الثلاث وان قال ان طالق فبطلت فطالو وقصر بالثلاثة
 تأكيد الثانية وقع طلقه وان قال ان طالق فبطلت فطالو فبطلت فبطلت
 الثالثة تأكيد للثانية وان حمل بقوله استلزامه اعادة وان لم يصرح
 في التاكيد وان قال ان طالق فبطلت فبطلت في التاكيد وان لم يصرح
 بما نواه وان زاد الطرف لم يلزم الا واحدة ولم يقع ما جعله طوا وط
 المطلق فيه فبطلت اوجه على الحساب لظهور ذلك في الشارح الثاني

في قوله
 ان يسطر
 السبعة
 على جمع
 اللفظ

في كل الطرف لانه ختمها والتمس على القليل المستقر او وحكي قوله ان
 انه يقع الثلاث لفظه به وهو بعد وان كان خاتما للحساب فبطلت
 بانه لا يخلو حقيقة على الحساب فان قال الماهر المهر الحساب اذ في ذلك ما
 يرد الحساب فيه فبطلت اوجه على ذلك والثاني لا يرد ان اذ بطلت
 يقع محال وكذا في الخلاف في اذ بطلت في محي مثل ما طلق فلا ريب
 وهو لا يرد في ذلك ومما اختار الاجماع ان يقول ان طالق كما لا خلاف
 وهو لا يرد في ذلك ولا بعد ان يخطى الطلاق اذ قال ان طالق فبطلت اوجه
 يقع واحده وان قال ان طالق فبطلت فبطلت اوجه يقع واحده وان كان في
 بده عدا فيقال ان طالق فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 الا ينسب الى التاكد في المطلقه والجواب اما المعير فانه في ذلك وقد
 قيل في بطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 لو قال ان طالق فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 طلقه وزعم طلقه وليست طلقه فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 يقع واحده وتكرار التاكيد اذ قال اربع فبطلت او وقع على كل
 او سكر طلقه او طلقه في الاربع فلا يقع على كل واحد الا طلقه
 وانما المهر الى التاكيد يقع على كل واحد طلقه في التسع فبطلت
 على كل واحد هذا اذا اطلق فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 في تارة اوجه اجده ان يخطى على كل واحد من خمسة واحدا من
 الاحتمال والى ان يخطى اربعة لانه لا يخطى اربعة وانما في سطر
 ان يخرج واحده من غير التاكيد فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 ثم اراد خصص رتب بطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت

اخراج واحد من الزايع ان فصل الخصم والاخراج لم يثبت الا بمطابقا
 حتى لو قال وقع شيك بيع طلقان من خصم من حقه فصل الزايع لم يخرج
 مع بقائه لخصم ثلاث فاصلا الى اربعة فبوت على البيع ان يطلو كل واحد
 طلقه ولو قال وقع شيك من طلقه وبيع طلقه وبكس طلقه فان طلقا
 هذا الى واحد من علي المكت قال العاينون طلقه من لاجه فلا قال
 العاينون بمثل هذا ان كل كل طلقا ولو اوقع من طلقا بطل كل
 واحد الاطلاق واحد ان اذ قال المكت نفسه او وقع شيك طلقه قال للابيه
 اسكتك معقن فان لم يوقع شيك كانه وان تولى الطلاق ولكن الخطر
 ياله كفه الشراك فقال الفاعل يقع عليه طلقا في الشراك ان يكون
 لانه فاعلم ولم يثبت بطله فصفه واحد وصف في كل طلقين وقال في كل
 الصحيح واحد لان طلاق الشراك شي عن مائة او اكثر من مائة
 قال في طلاق واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد
 الثلاث لا طلاق لان جمع الموطوع على الموطوع من الموطوع في
 كل ذلك وهو مستعقوب كما ان اذ قال ان طلاقا في مائة من مائة اجاز
 ان شاء الله فبالتا العود الفاعل هو باطل بالجمع وكل الشراك الى التحا
 الاستشاقه وقال في طلقه افعال اللفظ دون افعال الشك والواحد هو السابق
 لبقا الى في طلقه افعال الله فيكون نظام او من الاجاز في طلقه
 الطلاق سائر العقود ومنهم من قال ان الطلاق واحد واحد واحد واحد واحد
 لا يجمع في كل لولا ان قال على عشرة ان شاء الله لم يرد الشره والاستشاق
 التعلق فيهم من سواهم العود والافراد في الاستشاق لانه في الجمع
 عليه التوقيع ان اذا قال باطلوا ان شاء الله فاعلم ان الطلاق يقع في الاستشاق

شاع

هذا الاستشاق
 على الاستشاق في طلقه ما يثبت على الاستشاق في طلقه لان معناه الاستشاق
 ولذلك قال بعضهم انه لا يقع شيك واما اذا قال باطلوا ان شاء الله
 الله انصرف الاستشاق الى المكت وطريقه ووقفت واجله بقوله باطلوا
 وان قال ان طلاقا باطلوا ان شاء الله فقال الحكماء لا يقع شيك لان قوله
 باطلوا يستعمل الاستشاق في طلقه الظاهر ونزع الاستشاق الى المكت ومثل
 قوله باطلوا لا يقع الاستشاق من غير الاستشاق فهو كقوله استطلق
 ملنا باحضه ان شاء الله ان اذا قال ان طلاقا ان شاء الله او الا ان شاء
 الله فخرج اللفظ واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد
 عند ما فصل الشافعي ان الطلاق لا يقع لانه محال لان يقع الطلاق على شيء
 الله وقال القاصص في طلاقه واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد
 يقع عليك قال العراقي وهو العبد كما قال ان طلاقا ان شاء الله السواد
 والبايعه ولو قال ان طلاقا ان شاء الله لم يرد ان يقع فان مات ربه من
 الفحل من طلاق فان مات واحد من الاجاز واحد واحد واحد واحد واحد
 لا ان طلاقا ان شاء الله في طلقه الطلاق واستشاقه استشاق
 وهو الظاهر قال الشيخ فان اذا قال ان طلاقا ان شاء الله فالمعنى
 بالمشيه ومسته الله فاعلم ان ربه عليها فلا طلاقا ان شاء الله
 لفظ الطلاق واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد
 ان يملك الحكم فريه والارادة لا تكون طلاقا لان الحكم قال فيقول
 معناه مشيه حكم الطلاق والمشيه فريه ولكل الى اذ ان يرد طلاقا
 عند الجورث لعلوا ان اذ في العدمه وان كان لهما المردف نوع
 لعلوا واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد

هذا الاستشاق

اذا قال كان هذا الطائر عرا فاعبده كحر وقال الخزان لم يضرنا
 فعبده كحر وطاز ولم يعرف ولا كوا واحدا منها ان يثبته بعدة فان اسير
 احده فاعبده كحر على الشتر وفيه من سائر الطيور فيه وجه انه يخص
 الحرة بعد المتابع والوجه هو الاول في الواقع عنده ثم اشترى الثاني فعمل
 ان يقال له الضرب في الاول شيك واقعة هذا يصح فهو كما لو سمي
 صلوه الى جهة ثم تغير اتجاهه الى جهة اخرى وكل طرفة كان الاستجاب
 صعبا فلا ضارة الى الاحتياط ولو قال الى جهة واحدة وحده احدا كما
 طائر وقال اردت الى جنبه فعمل فيه وجهان احدهما ان لا يثبته شيك
 لطلافة والثاني نعم وهو الاطراف لان اللطيفة من قسسه اذا طبق
 اجري امره بعينها واستكملت مواجها لا يعينها الرمة اليسار على اليمين
 ولوامه طلقة رجعية في وجوه اليسار في الحلال وخارج الا لغيره فحصل وان
 الشاخص لم يطع ان اذ طلع احداها لا يعينها فاما او احداها قبل اليسار
 تستطع الطالب بالمعبر الى المراتب وهذا هو بداهتها ان الطائر يقع
 بالمعبر وان لم يسر فوجهه بالطلوع لا يثبته فاما فافهم من قال ان هذا
 محل التعيين للزور على اليسار لا على اليمين ومنه من قال ملير في الطلاف
 على المعبر فامر بها كما تقول ان المنيح اذا تلف فاما شتر الاشباح فل
 الشتر المذموم ان اذ طلع احداها لا يعينها ثم قال اردت صدقة هذه قال
 الفاني يطلع الاول وهو النسيان لان لفظه لا يحمل الجمع وقال العام يكون
 او ان النسيان انما هو اولها قوله ثم كما اذا قال هذه الارز لم يضره ورواها
 به ان اردت هذه بعد هذه فعبده الفاني يقع على النسيان لانها
 متباعدة والمنيح وعلى هذه الارز يقع عليها ان ادراكك ووجهه كان عرا

١٢٤
 ١٢٥

فانا طابق وانحر الزرع فعليه ان يثبته في الشتر وان علو الطائر على ارجلها
 ودخل عرا فاساء على كعبه عمن ولم يضره على العلم بالداخل قال الفاني الى
 هكذا قال الامام قال ليس يضره من وسعها اصلا بل سعي ان يقال عليه عرا
 او يكون في المسلكين بناءه مسئلة اذا قال ان طائر في الخزان هذا الشتر
 وفيه ملته او جهة اخرى فانه اخر المصلحة ولا هو الشتر والثاني انه اخر
 الشتر الاول في الشتر والى ذلك انه اخر اليوم الاول في الشتر ولو قال في
 الشتر فوجه اخر فانه اخر من الشتر اذ به الاستلاح والثاني انه اول
 اليوم الاخر والثالث انه اخر من الشتر لانه مستطاع الاستلاح وهذا
 وكذا ولو قال عند الاستلاح الشتر لوجه الا في اخر من الشتر في مسئلة
 اذا قال ان طائر في الشتر وقال فاصد ان افاع الطلوع تمشي في ربيع والحال
 فيه وجهان احدهما يقع لانه لو لم يجر في لفظه لكان الوقت الحاضر والى
 وهو القيس ان لم يجر فلا يقع شي ولو قال وقعدت لطلعة شتر حكمها الى
 الاستمر فيه وجهان احدهما يقع ويبلغ قوله شتر الى اخره لانه عرا والثاني
 لا يقع وهو اختيار الزرع لانه حال واستند الزرع يقول الشاخص ان طائر
 ان اجبت مينا او صعدت السماء فانه يقع واحدا من الاجزاء فله ملته
 او جهة منهم من واقفة ومنهم من قال يقع ايضا في نفسه الصدور والاحكام
 طلاقا لا يقع عليك ومنهم من قال يقع الصدور والاحكام وقال الاحكام من
 الحلو فيهم كقوله طلاقا لا يقع عليك والصدور يحكم بنفسه
 قال الشيخ والحق ان هذه المعلقة يحكم بالمعصية لا بالاجزاء كقوله
 ما لي حتى لا اخل في شتم الخطا واما قوله لا يقع عليك فتأخر في ذاته
 وقوله طلاقا يتكلم في حكمه على ما في ليس متأخر في الحكم على حكم الشتر

وانما طابق وانحر الزرع فعليه ان يثبته في الشتر وان علو الطائر على ارجلها

فقع منه التردد وان قال انت طالق اسعد الله امره المس وقع في الحال لان
اليوم اسعد الله امره اليوم وان قال انت طالق لها في كل سنة طلقة
طلقت في الحال واحده واول الحرج من السنة الثانية ان زاد السن
الغربة والثالثة في اول الحرج من السنة الثالثة ان سب العبد وان سب العمة
فلا يقع الثانية مالم ينقض سنه كامله وان طلق في حرج على حسب الاحمال
وان قال انت طالق لها في كل يوم طلقة طلقت احده في الحال ووقع الثانية
صحة اليوم الثاني والثالثة صحة اليوم الثالث وان قال اذبت ارجل شرجل
طالما لم يزل كامل فبذلك هل يتطاول امره وحجانه هذا الحرف السنة لان
اليوم مقدر محصور لا يوجب الحذف من اجله كما لا يوجب تراجل الشين
اذ قال اذ اطلق واحده فعند من عهده حرج واذا طلق اثنتين فعند حرج
واذا طلق ثلاثا فله اجر واذا طلق اربعاً فله اجر اربع وطلو الاربع
عشر عشر وعيد لا نه حرج في اربع الاربعه والواحد والاسن والثلث الاربع
عشر فعشر عشره خلاف قوله كما وان قال انت طالق ثلاثا لا ارثها او ك
واحد فثنا او كواحد واحده فحجرا واحده ما يقع شي كانه اسعد الله امره الطلاق
والثاني انه يقع واحده فعنه الا ان يشاء او كواحد فلا يطول لها واحده
هذا اذا طلق وان قال اذبت الاحمال الاربعة الا في الايقاع يقع وان قال اذبت
الاحمال الاخرى وهل يتطاول امره في هذه الوجهة وحجانه مستله
ان قال اذ طلقك فانت طالق فله ثلاثا مطلقا لم يقع عند المرداد
وقال ابو زيد يقع الحرج ولا يقع المطلق اصله لا مطلقا ولا محالا ومما احتجوا
من قال في المردخ هو الثلث ماله واحده بالخصم واثان بالعلو لان
العلو اعراضا محالا بقوله فله فيعوق قوله فله وسبق المان اذا قل

حجرا

حجرا

ان طلقك وطأ مطلقا فانت طالق فله ثلاثا فاذا وقع يقع الطلاق وان
ربلا فتر على الحالفه هذا اذا لم ينزله في الباطنة عنه وفما لم
توطأ فيه من امة وكذا ان قال انك او حتى تنكحك او طامرت
او ارحمتك فانت طالق فله ثلاثا وفي بعض الروايات هذه الصفات
بالكلية ادا قال اذ اذلت عظامك فانت طالق فله ان طلع الشمس
اذا دأبت الارض فانت طالق فهل يكون هذا الحلفا وحجانه ينظر في احكامه
صحة النافذ وفي الاحمال المص وانه المص او اولا قال امره ان طلق
مل العالم او مل الارض يقع الاحد ولو قال مل السموات ومل السموات وقع الثلث
مستله اذا شافته امره بالشم والسم فقال انك كذا فانت
طالق فان قصد الكفاه اياك كذا فانت طالق فله في الحال سواء كانت
الصفة موجودة او محجورة او فضلا لعلو طلق فوجد ذلك الصفة وعدها
بالخرج الى العرف وان طلق رجل مملوك في العرف بالوضع للعلو والعرف
لللكاه ولعل الله اعلم اولى فانه اصل الموصوف هو العرف فحذف
امراه فالتزوج بها به ودي فقال انك تهود فانت طالق فله في الحال الموصوف
لحق هذه الصفة فقبل المصداق الحجة وقبل الحجة فله في الحال الموصوف
الامام هذه الصفة لا مشورة في السلم ولا يقع الطلاق ووقع اضرار رجل
فقال لزوج ابنته في خاصته لم يكره حرك فعد راب مثل هذه الحجة
كثير افعال ان راب مثل هذه الحجة فانت طالق فله في الحال الموصوف
فقله لا شك ان الله يستعز وان الامان لا ينظر ان كذا وكذا
وعده شجرها وذلك هو المثل المص في ذلك فخر الله في هذا الموضع
كناية عن الخلة وذلك مما يكره امثاله فلو ان على امها الى العرف

التي

وتوقع الطلاق وليس يتبعه انصاف المذهب الذي في الطلاق اقول
 لما رجعت الازواج فاستطاعوا والحرث ثلاث انطلقت ثم رجعت في الوقوع
 ونجاسته ان المعلقة هل يمكن عليها الصهاة نوقال ان المعلقة لا تملك
 فانتظر في كونه همس حيث لا يسمع لا يكون كلاما من غير وجهها
 الى الكلام وعلم الطائفة وكما ثبت لو فرضت الاصلحة لسمعها معي
 ان تطلق ولو كلفه على مسافة بعيدة لا يحمل الاستماع مثله لم يحدث لرجل
 الرخ الضرب فالظاهر انه اخذ ولو كلفه في جوفها فهو كالفارس والاراء
 اذا قال ارايت اله الا فاستطاع طيف برونه في الهلال ولو فسرها العيان
 بها سطر اقرانه وجهها قال الفاعل هذا في اللغة العربية واما في الفارسية
 فلا يعرف بالرواية العلم قال الشيخ وهذا من مذهب مسند في الرجعة
 بالطلاق لا رجعت ولا رجعت وارجعت واخضعوا في قوله زددت منهم من
 انه صرح لوزيد الفارسي وهو قوله لعالي ونحوه اخرجوه من هذا
 لانهم كانوا قد ذهبوا الى ان الرجعة لا منه غير صلبه مشعر بالرد المصاح
 للغير ولا خلاف هذا في قوله رجعت وارجعت وارجعت وبهم من قال
 ليس يصح لانه غير متعارف واخضعوا في قوله استسكتكم منهم من قال
 انه صرح لقوله لعالي فاستسكتهم من الباين كتابه لانه لم يتكروا بالنكاح
 انه ليس بكتابيه لانه يشعر بالاستسكان لا بالاستسداد وادى لبط الرخ
 ولا رجعت بله اوجه اربعة اربعة اربعة لا يصح لاصل العقد في نيل الدوام
 في الرجعة والى الثاني لانه لم يرد به الزوال الثالث انه ليس بكتابيه لانه لا يشعر
 وذهله لغيره من اعماسا الى اخرج الرجعة بغير وجهه ان الخلاف في
 لفظ المسكت والرد في الخلاف في لفظ المسكت في الطلاق في الخلاف في لفظ

اراهم لارادوا العلم

ايعالنا ليعلموا اننا انما اراهم لارادوا العلم

التزوج من حيث الاولى الا اذا كان الطلاق يقع بقوله قطعت النكاح وقته
 واستاصلته من غير منه الطلاق فحصل الرجعة انما بقوله رجعت الحرم العارض
 بالنكاح واخرج الحارثي الكامل وما استشهد به من الشيخ اني علم الى اية المص
 صراجه وجهه ان الرجعة حكم من عليه لفظ من حيث اللسان فيقوم مقامه
 خلافا للنكاح والطلاق فكلما علم به ليس في اللغة ما يدل على ان اللسان
 منها هو صوغا في الاستسكان لست بشرط الرجعة بطرق اليه الكتابية
 خلافا للنكاح واراها مستطرفة الاستسكان فالشاهد ان يطلق على الله يحتمل
 ان يقال انهم الصرخ وخلافه لان القربة قد يفهم هل يقال في المراء المعذرة
 في استسكان الولد في حجار قال النواصي لا يعمل قوله لانه انما يشهد بالوكالة
 وزمما يوافقها واستسكان السقط الناقص في القبول في مشهورة ومن اعماسا
 من قال لا يوافقها في الجمع واما تصدق مع الامكان وان كان الولد الكا حل
 بعرضه لست بمرت امكان الوطى وامكان الفورة بغير ما به وعسر يوما
 وامكان التفتحة اذا لم يقع له القربة بعد ان يوافقها اذا استسكت رجعة
 الرجعية لرجعة الاستسكان لانه كانت هي مفعوله وان استسكا فحصل النكاح
 فلا استسكان على المظهر وقبل ذلك عليه الاستسكان للرجعة الحارثي مشاير
 من الما اذا قال القربة اذا دخلت الدار فاستخرجت طائري ثم دخل الدار عنق
 الصدوق لم يصر بالطائفة وجهها قال الفاعل وهذا العقد لا يتعلق ليس
 فيه الا اضافة العنق الى زمان فهو كالتجربة وان قال ان وطيتك فخذك
 عن طائري وطيتك طام فلا يكون ليا فاما بيته ومن الله تعالى فان وطيتك
 غيره لانه قال عن طائري واطمار له ولكنه في الظاهر جعل مقرا بالظهور
 ويعين عبده عبد الوطى وجعل موثرا لراك اذا قال ان وطيتك فوالله

من اراهم لارادوا العلم
 من اراهم لارادوا العلم
 من اراهم لارادوا العلم

من اراهم لارادوا العلم

لا طلاق عقب الحشفة ثم عاد إلى الابلية مائياً في لزوم الكساره الوصال
عاجز المهر في السنة المشهوره قال والوجه ان الطلاق ينال جميع
الطلاق اذا طلق من امراته وقال لا يشرط في طلاقها ان يكون
من غير ان الطلاق في الطلاق انما هو ان الطلاق في الطلاق
اشتركت معها واراد تعليق الطلاق بالامانة بهو كما ان الزنا فيه جهار وان
والله لا يجمع صفك فيه لاجل ان ترك المجمع في الصفه ضروره وكه
في الخار وان الطلاق والله لا يجمع كاشيت هالت شيت صار وولد في حق
المشهد بالحق فيه جهار احدها في كمال الطلاق والباقي لا يعلق بالزواج
منها باجم الطهار اذا قال انك كحلواي وقال اريد به المضافه
في العزم في كمال الطلاق وقال اريد به العزم في الشرع مع
وان قال انك كحلواي مثل انك كحلواي اطلق من غير وجه في كمال الطلاق
اجمال الكراهه والظهار ان اخرج عقب الطلاق لم يحصل العود بارافا لم يحصل
العود في مستكماله افاقا زمانا في كمال الطلاق فلا طلاق في اقاله
ان روح عليك فانت على كحلواي قال ان الوداد لا طلاق في الحال فان مات قبل الرجوع
حصل الياس من الرجوع وضايفه افاقا زمانا قبل الموت في كمال الطلاق
خاص ولا عود لانه مات عقب افاقا زمانا في كمال الطلاق وانما ان يستقيم ما قاله لو
اشهد افاقا زمانا في كمال الطلاق انما هو انك اذا اخرجت من الكساره عدا المعصومان يد
متعلق عليه اخرجة وفي وجه انه لا يري في كمال الطلاق استقلال الكساره لا قطع
وهو بعد ان اقال العتاق وراك ولك على الف فاعطها وقع العزم عن العزم
ولزم المثل له وهذا افتد اولو قال العزم وراك في كمال الطلاق عتق
عتق ولما قوله عتق والظاهر انه لا يسمع العزم كانه نفي بشرط الوفاء

عنه والله عنه وقد وجهه الله لشيء ولما قوله على عا والوا لعمه طوره
عنه بانفسه لانه اذا اطلق له لاشيئ الروح العوض اذا اقام العا
العبد اذا اقام العبد بعد شي عك ثائف فقال ملك فصار كعليق العوض وان
قال العوض عك عني عدا الفه صرحي عا القدوق العفوق قال صاحب
الترتيب لشيئ فاقى السبي لانه ليس له ما ومنه بطور لوقا الحققة على عا عدا
مقصوب فهو كالمطعم العوض والماء اذا كان على يأس العا لم يسته
ووجهه عنه ربه ومعه عبد قال الفه وان رضاه من عا فالله صرفة
في الكفاية لانه يعينه عليه الابد الب فلم يرضه ومنه وجه اخر انه لما
ذلك ولا بعد الفه وان كان له مستحق ومنه فضل عا في رخصته واهله
ابدا له فهو كالعبد الميعر الما على وجهي لان المروح الميعر على السبي
المالوف يشربه اذا كان ربه راس مال يضعه لوباطه الرقة لشار
مستكمل له سهم للسباك في قياس فوالا عا ان لا يكون ذلك قال
العرالي وكذا هذا الخالف قوله لما في الما وطوره كسوع الاما عا هذا
كان صوم شهر فحول اسن من لغنا وعبد فليس بهما كسوع فقاو وليس
كذلك زكاة العطر فانه يفرق بالله كمالا فاعز قول الله لانه اصل
لا بد له وتر كما اطلق الابدال وهذا البرك اذا اقلنا ان الاعتناء بالكم
حال الوجوب فلو كان معسر اء السيرة الصوم واعتنا بطوره لاولي
وذكر صاحب الترتيب وجه اخر انه لا يرضى العوض لانه هذا الترتيب بعد وال
فالصوم اسبق الى الله وهذا العبد ان العوض لو كان الاثا فلو عا عا
بع ذكر في العبد وجها عا اذا عا قبل الصوم واسن لانه ليس الى الله
في الاثا عا والوا الثالث انه يعينه العطا الحاي فاعا عا موسى عبد الابد

رافاه معه في الحفرة من اذامك مرة هذا فوبت من المنة الواحدة اذا التفت
 اليها الاستغفار فيا يستند اليها في الاستغفار هو مشاهد ذلك
 من اذام ولما تفرغ من العار والكل من ربه وسر الله تعالى اذا سقى الزوال من
 عنقه بان يربطها في مكان غير انقطاع وانت به لدون سبعة اشهر من طيه
 واستراخه فخصه بعد طيه ثم انت يولد في بيته في الولد في له ارجحة
 اخذ فاعلم ان كرامة شجرة على النور ولا لك من شجرة الشجرة الباقى
 ان طهر مع ذلك امانه الزمان له الف والاف والاربع والخمسين طاهر
 قد خصر في ذلك انه جود في كل سنة له الف في كل الشجرة في النور والمطل
 حرام اذا السب يتعلق ببلد كرام كثيرة في هاهنا واخرى في الجح وقال الامام
 لا سعاد ان نوح اللعان لانه افساح وقدر في المزة وهو المجرم الاستقام
 كانا ما اذا لم يفر فيه وهو شاك في بعد ان من الشجرة وهذا
 عن مقلد في صورة الشجرة في امر السب عظيم ولا يفض عليه بالرسوم والروايات
 والاشبه بالولا العز في الخلق والخلق فلا خلا في له لعله في كان لا
 في عليه السبع في الولد وعابه البؤس او باهتس في ذكر الاحكام فيه
 قال هذا سب غير ان كان مع ذلك يظهر حمله الزنا فاما في ذلك فلا عمل
 عفا عنه في اذا انت بولد لمره امكن وقدر اهانته في حمله في الولد
 من الزنا فان قذف ولا عر سب الولد في الظاهر بل قصه الجلال في كل
 سب له ذلك مع تعارض الاحكام قال الاصحاب ليس له القذف واللعان
 وقصر نحو احوار القذف واذا لم يكن ولا يجر في الاسقام من الزنا فهدى الجح
 وعابه لعن الله اذا كان له ولد في نفسه فسيبها الى الزنا فغير الولد اطلقت
 الاشقة في نسبه فلا يقام هذا العرس من السب فليعصر على الايام

ان كان السب في

وطاوع

مسئلة اذا قال نارك مسنوخ او قال لربنا انت هو كلام جبال
 وليس فيه الا التعبد ولا بد من سب طاه اذ كره على اربعه كانت فيه
 في ذكر العز اقرب منه وجب في غير الناب وهو بعد من مسئلة
 الذي لا يجر على اللعان الا اذا اصرح بكما فان طلبت المرأة اللعان وامنع
 فكل عجز فيه في ان يجر ذلك في كل خصوصه في سبهم ورجع بكما احد
 الحصن اما اذا اصرح وامنع فلم تر سبهم احد الحصن لا يجر على اللعان
 ولا على الحد لانه في اللعان في العز وحده وهذا الوقوف السب في حنة
 الزينة وامنع فلا يجر في وطأ الرابطة في حق الله تعالى في اذام وانه
 ثم ازيد بعد التحول ولا فما بعد الزده ولا عر في حال الزده فان رجع الى
 لا استلم في عذر فاعلم انه كصاحبة لغان الذي ان القصة عنها ولم يسم فيها
 فساد لغانه ولا تسقط عنه حكم القذف فيه وجها لانه لا يستطاع ان
 اللعان فاسد والثاني تسقط لان الحد يسقط في البشعة وان كان في كفا
 فاسد او وطئ فيه او وطئ في البشعة فوافان كان سبب في غير ذلك وادار
 منه فلا يجر في سب لغان عذرا يستعمل في قصور السب فاطر صفة
 النكاح ولا عر من فسادها فما يندفع العقوبة منه وضمان كفا في
 الميزان المشتري وحته الزينة فانت بولد لمره في الجح في كل العز
 وله نسبه باللعان كما بعد البشعة بالطلاق ان احمل من النكاح ومالك
 المير في اللعان لان الفاس لا يجر في قطع الاول قال ابن الجراح لو ارع المشتري
 الاستراخ بعد او وطئ في حق الولد ملك المير للاستراخ اذ ملك النكاح
 كاف طاع ذلك الفاس في ان ملك المير في نالعه في ذلك جمعه من الجح
 وفيه وجه انه لعله وان ملك المير لا يقطع حكم من النكاح من كل

في كل

فجده اذ اذ الرحة وطول كفلان مشهده فعل المعنى في قوله وحياتان
على التمام من مال الخوص في النواهي او ١٢٠ من الخوص في طعة الخوص
لاخرى فاما اهل دار الولاية من طلبة العلم في السجدة ما فانه وقد ادا
اعيد اليها السجدة بالمرحوم الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
منه وان كان هو الولاية في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
المنشقة منه ومن على السجدة ومن الزمان اذا قد فرغ من طاعة الخوص في طاعة الخوص
حيث عليه لم يرد واجد في بعد اللعان فحياتان السجدة طاعة واجد
نظر الى السماع من هذا السجدة في النواهي الثاني في طاعة الخوص في طاعة الخوص
الصفحة العذرة فادخلنا لها طاعة السجدة او اقرض الطالب او طاعة السجدة
طاعة فان طاعة السجدة وقلنا السجدة طاعة السجدة في طاعة السجدة في طاعة السجدة
اذ اطلبه من قبلنا سجد اللعان اذ ارضى به الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
لو نرى من جاعه من الميراث من جاعه اذ ارضى به الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
لاخرى لاحت الى اللعان وليس هذا كالميراث في الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
وله ان هذا بعد ان جاعه في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
العهدة اذ كان هناك في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
من وخرج من طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
مع الشارة ان فرز او من الولاية في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
من طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
بعد طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
حرة طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
المستحاضة بالولاية للعاد وازوت تسمى العدة مثله اسم اذ السجدة

الولاية وز فيه الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
السجدة وكان الباقي من خمسة عشر نواهي في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
السجدة وان كان اقل منه طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
ان يكون يكون جمع بقية السجدة في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
يغفر الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
به فوا لا في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
انها ما بالمرحوم الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
المنشقة منه ومن على السجدة في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
لوزن العدة ومن جاعه طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
والردة في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
بعد طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
قال الردة انما لو لم تزل في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
منه اسم من بعد وضع اذن من طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
تتفق به عذرة في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
منه من طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
الزوج وطاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
اذ كان طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
اقله في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
حمل الزنا لا في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
حيث نرى طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص
اذ خرج بعض الحاد من طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص في طاعة الخوص

وسرا به عمل الآلة به وسعه للآلة في البيع والموتة وبها الرجعة والعدة
 وعمل القفال غير هذا اذا صرح واستهل وقت نقضه فحوزه فله حكم المقتض
 الخلية العدة فان ارادهم حصل بانقضاءه من مسئلة قال النبي صلى الله
 عليه وسلم اخل المرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان غر على بنت فوفيت ايام
 الاكل وزوج قال العا لي اياه فاحول اخل اخلته ايام على الحيلة ومعه بعد البت
 وبعد القدره وهل التحريم ليس الا بسم قال العرفون فاذ لك الفطنة
 حتى الزوال وقال الشيخ اما اخل لها بطل الزوال الرجل ويحرم عليها كس
 الصنيع للزنى كالحج والاصفة والاخرة ولا فرق بين ان يصنع قبل النكاح او
 بعده ويحضر او استحل الزنى الحريم بالمصنوع بعد النكاح اما النور الحسن
 اذا صانع على حدة الفاعله صنيع الزنية فيه فولا حاكمها في القرب وجب
 المصنع انه من العدة فله الزينة وفي نصفه الشعر وبعده من غير هي
 تردن اذا طلق امرأته النسيئة حال شهورها قال الشيخ لا يشك لها ما لا
 سعي نفقة قال القاضي وهذا فيه نظر لان اطلاقه في منسك النكاح يجب
 عليه شغلا يوم المسكن اذا اخلوا وان اراد هو محرم قال الواحة
 ان يقال انكاح من غنم او خافض بتمكانه ما جرى محرم كان من
 مانع للحرة والافلاحة المطلقة المعتدة بالاشهر فيبيع الزوج للدار التي
 في شاحنه فيه فولا يبيع الدار المستأجرة الا اذا كانت موقع طيار الحوض
 في الاستغناء طريقتان عنهما فليست الزنى كسبا على الحال ومعه من مع البيع
 فولا اصل الفوعة ذلك فان صحح البيع فطري الحوض فهو كسبا واخطا النار
 للمصنع على قول من مسئلة بل المستبرأ اذا ملك امه حاكمه الزنا فوجعت
 حبلها منه او حبه احد فليصل الاستبراء عنهم قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا

في النكاح ما لا يشك له

حاكمه من مع والثاني لاجل به الاستبراء لاجل انقضائه والاشهر
 على ان النبي الذي ستر به فان قلنا انه لم يفسد حنثه من الحنث لانه ذلك
 على انه الرجم وقلنا انه لم يفسد حنثه من الحنث لوان امته ولدوا
 انه منه والكر فله طهيم منه وحنثا لغيره اخلها لخاصة بعد
 وطه لها وما وطه باحد الحنث الثاني انه نصية في الكا لولد فكل ان
 هذا الكا ليس في وان البت منه لولد بعد اربع سنين من وقت وطه فمهما
 قولنا انها صارت فراشا له ايفتحه الا ان دعا الاستبراء وطه عليه ان اذا
 اشترى زوجته وانتهى بولها ان يكون من نكاحها ويحل ان يكون
 من ملك الصبر فالولد لا يحرم ولا حكمه بكنهاام ولد فيه وحنثا لغيره
 باعها ام ولد له ان فرأى للملك فزاد رافعا لاش النكاح والثاني لا يبرئ
 لان فرأى النكاح كان نكاحا والاصل بقاؤه من مسئلة ان من الرضا
 لغيره كونه وحنثا لغيره انه محرم لان في نكاحه والولد والى كسب الحنث
 فاذا اقلها من الكسب محرم فزاد نصية بنت تسع سنين بعد ذلك لاجل البت
 ولا الحكم سلو على الحرة والراجل من المراه لاشه مات واجه ما ولد بعد
 فالمرء ان محرم وطه وحده اجزائه لا يحرم من ان يبت لاجل ان المراه فيه
 لو شك كما في وقوع الرضا في الحول من غير نكاح الا اصل ان الاصل بقا
 الحول والاصل عدم الحرم والاطه انه لا يحرم ما به الاصل على البيع على الحنث
 اذا شك في انقضائه فقلنا الاصل بقا العتق لبقا المراه فاذا اوجبا الحرم
 على المصنعة على غير بعض الاحصاء فلو اخلها في نكاح على المصنعة نصف
 الحنث لانه الذي فات على الزوج منقوما واما المصنع فلا تقوم وهو مذهب
 ابي حنيفة والثاني كمال الحنث لانه الذي لا يزوج الشفاعة فيه وكذلك

في النكاح ما لا يشك له
 في النكاح ما لا يشك له
 في النكاح ما لا يشك له

وهو اللانق بالعاده قال ان الصبي ان ينظر الى كفها في الايام هذا القدر قال
الكفايه في الغالب وفي سحرها المارد فحان احدتها اسم ولكن
دون الماردومة والمانى السحفة بل تكفيها بعضه من الماردومة
نعم الماردومه اكله اذا كانت الحارمه ملوك للمروعة ومن اصحاب
حرمها فاما اذا كانت جارية للزوج فغلبه كما سها وان كانت حرة فغلبه
ما تراها عليه من الحرة فلو كانت الحارمه فاباد الروح اراها
سبب ربه دخلت عليه فلهذا ذلك الحور بعز عذرت لم يقطع الا فاصلا ولو
كان معها فله اخراج المرح الا واجده لان الزمان ملكه وليس عليه
استكانه وان ربه في ربه وفي خدمتها فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
احرمها الحرة في ذلك في هذا المنصب والمانى لان الغارة ففهم ذلك
والحد للزوجه الطيب والحد واجب المرنك لقطع الصغار ان كان لا يقطع
بالما والنزاد وحلها الا في راق الروح والحد والحد والحد والحد
ذلك لان الحرة بعز عذرت فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
بعز عذرت فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
الحرم موهو الطوبى والخير واصلاح الخ من الخيط والحد والحد والحد
له ان كلفها الاكل معه فلو احلت الخ واكلمه خافا الظاهر
منه انه يحرم عليه لفقه الاصلاح وحتم ان يقال الاصلاح مابع وليس تركي
مقصود فلا يستعمل به لو كانت تاكل مع الزوج على العاده فوسقوط
لغتها وخان العباس بها لا يسهل لانه لا يسهل ولا اعتداه صح
ولكن الحرة لا يسهل لانه لا يسهل ولا اعتداه صح
لما ان المانى على هذه الصفة لا تستعمل ولا الامتناع من قبول الحرة ولو

في الامتناع من قبول الحرة ولو

انما صنعت في الفقه ذرايع فقه فحان ولو اخذت الحرة صاعا
فوقه من بيان او لا يملكه لانه ربا ووجه الحرة با كلفها فلهذا
ويشترط ترك مؤنة الاصلاح فلو نشرت اما الفار زد الفقه
ول قدّم بها لفقه ايام فلهذا كلفها فحان اذا مات فلهذا
ملك في الاستيراد وحقها انظر بها انه لا يشرط واما الكسوة فلهذا
حق المليك فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
الها كسوة الصنف فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
وار ملكها المليك وحقها الظاهر انه لا يشرط واما الكسوة فلهذا
فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
الكسوة اذا لم يملكها وان فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
لهذا كسوة اليوم وحقها المليك في لفقه الحارمه المالك كسوة
لفقه الحارمه اذا الحلف الروحان في الشرع وعدم المالك فان
فلهذا بالقديم وان الفقه يحب بالعرف فالقول قولها وان فلهذا بالقديم وان
حق بالمعسر فالقول قوله ولو لم يملكها بالطلب بالزفاف والمراة
سكنة موهو حلف الفهم ولم يحل المريدان الفقه تسقط الشرع
فاذا نشرت بعض اليوم فحان احدها تسقط جميع لفقه اليوم لان
الوجه لا يسهل ولان في انه يورع على مقدار الزمان اذا كانت تشر
بالفاز دون الليل وعلى العكس فانه يستعمل ولا ينظر الى مقدار الزمان منه
اذا نشرت ففقت الروح وعادت الى المليك فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
احدها بعد غد في ربه والمانى لا يعود الى ان يرضى الى الفاني فلهذا
طاعته وخبر الزوج من يرضى او يرضى موهو الزوج اذا ازيدت سقطت

فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا

فبقيت ما عادت إلى الإسلام قال العرقوت عادت فبقيت ما عادت إلى الإسلام
هو كالتشوزن إذا حرمت بالجماعة وسافر وجرحه فادون الز
فقد سافر وجرحه فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت
لا يستحق فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت
والباقي يسمى لا يهلك به والصحيح أنه لا يهلك به لأن
يرضاه لا يهلك به فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت
فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت
الحرام وفيه وجه أنه لا يهلك به فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت
لأنه لا يهلك به فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت
أنه لا يهلك به فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت
أما صوم النوافل فليس من معصيته والخطيئة فإن لم يخل في المعصية
وحظر من عصى الحرام بل هو واجب كاستماع ما يحسن
الوطي واهل معصيته من الروايات في الصلوة والبراء إلى العرق
الوفد منه خلاف والوجه أنه لا يهلك به فبقيت ما عادت
محرم الروايات وأما صوم يوم الأسير والحبس فله معصيته وحظر
أدوا طيب زوجته بشبهه وحلت منه فإن لم يخل في المعصية
لستم على وجهه فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت
إن استماعه فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت
إن كانت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت
فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت
فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت فبقيت ما عادت

ثالث المرقأ الفسق وان قرر لها عاضد المرقأ فحما ووجه المرقأ في
صل الله عليه وسلم طعام الواجد في الأسن وأخلفوا في رفع الكف
لاخل الاعشار فمهم من قال انه طلاق يحرقه بالبالا فلا بد من الرفع الى
الحاج لمسه الى ان يطلع او سقوا ان يطلع طلع عليه الحاج طلع فحما
وان راجعها طلع عليه الحاج الى ان يرفع الطلاق الثلاث ومنهم من قال انه
كرفع الحرة العقبه ولا يرفعها هذا امر الرفع الى الحلال كشار الاعشار
منعوا بالاجتهاد فاذا ثبت فله الفسق بنفسه فان سقط العلم بالاعشار
يرفع الى الحاج لم يسقط طاقه او هل مرقأ بالمتاح ولا يعرف بالاعشار او قامت
به الله نبيه فزوده واجتسار العذر من ذلك الوقت فيه وجهان والحال
انه يسقط طاقه اذا لم يكن في النجسه حاكم وعجز عن الرفع موجه الطلبة
بالفقه وثبوت الفسق عند الاعشار صعبه اليوم فان استعمل فعل عمل لمسه اليه
فيه قولان فاقا قلنا لا يجوز والمخلاف انها لا تبارك بالمتاح صعبه اليوم وان
الثاني كسبوا بقاء اليوم في اليوم والركن الذي تخرج من ان يقال ان سطر الحلال
فان راجع الطعام عنه غير بعيد وختم ان يقال ان الليل وسائر النهار مفسر
للحسيني في يوم وليله اده يستحق الحرق في الفقه اليوم والله قال
ان في صعبه اليوم بان عاجز ولست اوقع سماعي ان يقال ان الماداره الفسق
ويحتمل ان يقال ان الفسق العجز بالمتاح اليوم ولو كانت نقضه بالمتاح
بالطعام لا يلحق الفسق لان هذا صيام الزم لم لا يستحق الفسق بوقوع ذلك
واحد او من وليس له الحلال ان الحلال وانما اذا علم له الحلال في الفقه
صعبه اليوم الزم ان قال في حلاله وقتها فاعجز في الفقه ولست ان يقول
امض هذا الحلال واستحق الحلال ان المرقأ في هذا المرقأ فان عجز اليوم الحلال

ففي العشرة التسعة لم يقطع الظاهر لأنك قد استعنت بما لا يلزم
في القالة أنك لم تقنع بأمر فعمل كل العشر الماضي يكون وقد نزل في اليوم
الثالث نحو في اليوم الرابع فعمل العشرة اليوم الرابع ولا استنبأ وقيل
أنه مستأنف لأن الفترة الظاهرة قطعت لعملة وهذا صعبه لأن الزمان
يبرز ذلك عادة فستكون يومين يترك يومين ويجوز لها المبادأة إلى الفصح
صعبه الرابع ولا عمل إلا في يومين فرفع اليوم الخامس فعمل كل اليوم
الواحد فترك العمل أربع مائة إلى أواخر الفصح فعمل يومين
لا يستأنف بعده وأما رخصت بعد الفصح المدة بالأقله مع العشرة
فليس المطالبه ونوقلت رخصت أن الزمان يترك بقدر الفصح ويترك
تسعة فعمله في العمل إذا قلناه في مستهل العمل الكسوف
فعل عليه الكتب للاتفاق على فيه الزمان العاجل منه فحضر أحدنا
لا في كتابنا أحب ذلك عليه لأجل الزمان الثاني عليه لا الزمان من العوارض
وتحاجة الأول والموطأ بالأبائك في جوهره فمع الفترة وقد قال
عليه الله عليه وسلم كيف بالزمان أن تضع من يقول هذا الخلال جاز في
الكتب لأجل الرواية وطول السبل العمل المكثرة ويكون من العوارض
الفصح فعمل فيه الفصح خلاف لأحباب وطول الأجاز ينزل على غيره وقد
ورد فيه تشديداته ونفقة التوب أبلغ تسعة طرود الزمان إلى الم
منها العاصي خلاف بقية الروحة وبقيها الصغير وجه بعد ما سقط
ما ورد الرومان على الروحة فارتفعنا وأولها كفاها فاستعملنا إذا أفسح لأب
من الأوقات على ولده الصغير فعمل اليوم أخذ الفصح من أجل العوارض فعمله
مأخذها من أن أذن لي صل الله عليه وسلم هند شرعا وقفا وأفسح

المسيب وهو كما في الحديث للعد حتى يورث منه ولا يموت بسلب
كلوا متين

عمر

والأقطار في القوم ينبغي ان يقع بوجهه لو انفسه عقربا اوجهة تقبل ملكا
عالميا وحاشا القاصم ان كان لا تقبل فهو كغيره من البرزخ والى القاطلة عقربا
اوجهة فنهشته وهو عصار ولا قدور وان كان صاربا فهو كالانفاس
ولو امتسك انسانا وقع منه السبع حتى اقترب منه وحل القاصم والحرور القابل
قطعه كالسبع وان اخرج اليه كلما اوستغنى عن الاقصاء فلا قاصم ولا السبع
والزينة فان كان الحالك والسبع صاربا الى الصخر او لم يركب الحارب منه مكانا
لزم القاصم وان كان مكانا فحاذل فهو كترك السباحة ففسده
اذا قطع احد يديه من الصخر وقطع اخره من المرفق ومات تحت القطع
لان لم القطع الاربع عشر الاضراس الشريفة وسقاك اذا خرزفة المرص السرب
على الحارب وجعل على القاصم لان موبة عن مقطع به ه اذا اقل من طنة هذا
ولم يعجز له زده فعليه القاصم وكذلك لو طنة عمدا او دسنا لوزنه القاصم
على الكدنة في هذا طن ربع فهو كالمواليا مع القاصم مومة ولكنة حمل اخر
الحية فان الخراف عليه وان راى مستمرا في الحارب على راس المشرك والعقيد
مستمرا مئة فلا قدور عليه وحش الكفارة والذبة قوله لا القاصم هذا
الطن وهو معذوز مة ه ولو طنة فاما اليه فقولا لا القاصم اوج هذا الطن
لكنه غير معذوز مة ومن اوجها ما قيل الا اصدته وفي الدم فلا تقص
وانما القول ان انا راها ومنهم من ط القاصم لطن من غير مستد شرعي
مسئلة اذا اقل عدي مستمرا مستمرا الكاف مع وجوب القاصم عليه وان
اجد ما لم يكفاه من الهال والاهل موحده والسيد كالأوت ولو مات
والسبل الذي بعد ان السبل القابل بعد القتل وقبل استمسا القود فالذئب يرب
القاصم لهذا الذي لا ينفه في حرم الحارب والبرهان والوجه البالي انه لا

محمدا

تحت لانه هذا القصاص حب اسد اعلم ان هذا القول اذا قطع نزل في حقه شك
ثم قال المحقق انه اورد بان نزل في القصاص والركب وقال الخليلي ان اورد
انك امر ان لا تقصاصك على نفسه قولان احدهما القول ان المانيان لا اصل
عدم القصاص والثاني القول ان المحقق عليه لا يلزم عليه بالركب ويؤيده انه اذا
اذا لم يركب على الخاء فكذلك اذا نزل اذ اتوا الى جماعة على نزل مصره كل
واحد سوطا واحدا فان نزل كل في محو القصاص عليهم بنية اوجه احدها
لأن كل واحد منهم شارك خطيئته والثاني في كل المخرج قال
ولو في هذا الباب ان نزل في كل في المالك والركب اذا وقع ذلك في ناطقهم والافلا
لو قطع في سوطه ثم اراد المالك والركب اذا وقع ذلك في ناطقهم والافلا
وقال الاصطخري في بيان ما لو اراد جراحا من زنا ومسا او اراح بطريق
الزينة كسهمه على الرجب عنه رفعت قال الغزالي في الاشكال وجهه
في سوطا اصل الاشكال المخرج صار قولا والتمس فيه ان لو قطع حر ثم عذبه
ثم اعتقه فوات من الحايه وحسن عليه به حر وما سمي الحر لا قولان احدهما
اقول الامر به جمع الزينة وجمع الفقه في الماني خا عليه وهو في ملكه
فوقوله ومن سبسته من الفقه وهو الجميع والثاني في قول المزمع في
الركبه او نصف الفقه وهذا هو المشهور مستله اذا قطع بعض المالك
او المالك ومن في القصاص قولان من شأن على المتاحه وهذا الذي لا يوجب
كل القسطه اشتر اذا هو المحط من الماني ولو قطع نصف سعة فقهه
قولان من وهذا الاول ان لا يوجب في المخرج مع العصب وهو خلاف
اربعها والعصا فانه اذا قطع نزه من نصف العصب اذا اراد من
الذرع مستأجه فله حرمة وحال احدهما ان المالك من العصب المرفوع

هو سید احمد علی خان

مقدور عليه وهو ان يركب الجماع من كمال الطلب ارض الساعده مع
 قطع الخوف فانه الخاف ان يركب الثاني خاف ان يركب الثالث الخاف به
 عنه واما الرابع فليس مستاعدا فلهذا استقط الحكومه ان الساعده
 تستقط الحكومه في وقت الضد فيه وحيث ان لا يركب معي زعمه خلا والشاهد
 ولا خلاف ان طلب القصاص من مفاصل الاصابع لم يركب به احد من عمل
 المراجعة من حيث القصاص بالتمثيل الى المرفقه في الارض اذا قلنا نعم
 اللطائف القصاص في التمثيل في العقل والطبع يتردد ليعجز عن تناول
 بالتمثيل واما السمع فهو في بعض النسخ اذا قلنا لا نعم الاحتسام بالقصاص
 في التمثيل مثل قطع اصبعه فكل من يمس الخف فلو كان المرفوع يد وطع
 اصبعه من اللسان فكل من يمس في نأدي القصاص به في الارض احد من التمثيل
 لا ترجع القصاص فلا ينادى به القصاص في الماء ينادى به القصاص لا يركب
 من غير ان يمسوه فلهذا وقع راسه معط شعره وراى شعره
 فاصح على عليه راس اللسان معط شعره وراى شعره في موضع الشعر
 فضاضا وخضاض تان واو لا لا يقع لان نفس الشعر لا يمس بالقصاص
 نفس الاطراف ووجه وقوعه قصاصا للتمثيل والالفاظ ان تستاد
 المستعمل له واما اللطائف فادعاه زوال القوة المستعده فخرج الشعر
 فيه تابع ولا خلاف انه لو يمس شعره فبالله عتله لم يقع قصاصا
 بل كل واحد منهما لحسنه فوجب الحكومه والتعزير ان اذ اوجه ناصبه كل
 وراى الساعده اصغر وزاد قدر الموصى على ناصبه الساعده فلهذا
 قال القاضي لا يمس بالقصاص المصابه كمالا يمس بالراس واحد الاربعين
 فيما زاد وكذا كل واحد من الاربعين فاذا قلنا هذا واختلف الحائي والحق

لا يمس بالقصاص المصابه كمالا يمس بالراس واحد الاربعين فيما زاد وكذا كل واحد من الاربعين فاذا قلنا هذا واختلف الحائي والحق

عليه في بعض النسخ الذي يقع به الكمال فيه ثلثه او جزءا الى الحائي الثاني
 الى الحائي عليه والثالث سدس حيث استأخذ الجانيه ويد في صوبه الى
 المستحق كما لو استأخذ القصاص بجزءا من الموصى فادفع جزاء الممس
 وحب عليه ارض الرابدين وجزءا من راسه وحصل احداهما نصف راسه ووجه الجمع
 موجه والثاني ضرب راس موجه كماله لانه خفيه فهو كما لو جاعله استأخذ
 ولو جاعله جزاء الممس موجه فاذا لم يمس عليه ان بعض يمس راسه ولا يخذ
 الاربعين الباقى فلهذا وجدنا احداهما ذلك كما لو جاعله قطع له اصبع
 فاذا كان يمس احداهما ولا يمس الاخرى والى الجانيه موجه فانه
 موجه واخره وان اشتركا في اشباع قطع موجه بجزءا من الممس او اكثر موجه
 احتمال ان يمس كل واحد منهما ذلك الفكر واحتمال ان يمس كل واحد
 منهما نصفه مستحتملا لانه قبل التوزيع في شلل الذكور في سعة الجوارب
 بالمفكر ولا شتر سأل في العتله لاطرافه واما الخلل في الرقعه والمب
 وشلل اليد في يدها البش ولا يشترط سقوط الجرح المذهب الظاهر
 وصعفه البش كقوته العتله الى ان كان راسه مذهب فانه لا يمس
 ولا يمس في المرفق من مسله اذا كان على الجانيه بنت اصابع ممشاه
 وليس فيما زاده وليس الى عليه الاحتمال اصابع وطعها الجاني فلهذا عليه لفظ
 خمس اصابع من اليد الحائي في اي جانب شاء ولم مع ذلك سدس منه كمال
 البياض سبعة اشباع وقد استوفى خمسة اشباعا لا انقصه
 في صور خمس كمال لخط لعل الصورة من السدس اما اذا كانت
 قطعها زاده ورمى اهل الصعفه ان القوة لم تقسم بالجزء الممشاه وبه لا بد
 الرابدين وليس فليس له القصاص به وما استوفى في الرابدين ناصبه فلا يسيل

وحيث

استأخذ

وَحَتَّى عَلَيْهِ الْقَصَاصُ الْمَرْفُوحُ بِشَاوِهِ نَقَطَ عَمَّا حَتَّى عَلَيْهِ فَإِنْ قَالَ
 الْحَالِي قَصِدَ لِحِجَاجِ السَّيَّارِ لِأَجْلِهِ قَطْعُهَا كَانَتْ هَذِهِ أَوَّلُ وَقْعِهَا
 الْحَتَّى عَلَيْهِ وَخَرَجَتْ الْحَالِي وَلَكِنَّهُ سَكَتَ فَمَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا قَامَ
 وَوَحْدَهُ كَوْنَهُ إِذَا هُوَ سَكَتَ فَمَا يَكُونُ الْحَتَّى عَلَيْهِ خِلَافًا لَوَسَّكَ
 عَلَى الْبَلَاغِ الْمَالِ لَكُونُ إِذَا هُوَ لَمْ يَسْقُطْ الْقَصَاصُ مِنَ الْمَرْفُوحِ إِلَى الْحَالِي
 فَإِنْ قَالَ اسْتَحْتَقَقَ قَطْعُ السَّيَّارِ لِأَجْلِهِ مَعَ حَتَّى فِيهِ الْحَتَّى عَلَيْهِ وَإِنْ قَالَ ظَنَنْتَ
 أَنَّ السَّيَّارَ يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْفُوحِ فَسَقُوطُ حَتَّى مِنْهُ إِلَى الْحَالِي وَجَازَ أَنْ يَكُنْ قَصْدُ الْإِسْطِ
 بِمَا يَخْلُفُ طَوْرَ هَذَا الْخِلَافِ جَازَ فَمَا لَوْ خَرَجَ مِنْهُ الْقَصَاصُ بِرَأْسِ السَّيَّارِ لَكُونُ
 تَرَاعَى الْمَرْفُوحُ وَإِنْ قَالَ الْغَائِطُ عَرَفَتْ أَنَّ السَّيَّارَ لَا يَقْطَعُ مِنَ الْمَرْفُوحِ وَلَكِنْ قَصِدَ
 أَنْ يَجْعَلَ عَوْضًا مِمَّا يَلْقَى فِيهِ خِلَافُ مَرْفُوحٍ وَسَقُوطُ حَتَّى مِنْهُ
 هَاضِمٌ أَوَّلِيٌّ وَإِنْ قَالَ الْحَجَّ وَهُوَ الْحَالِي دَهْشَتَ بِأَخْرَاجِ السَّيَّارِ وَمِثْلُ ذَلِكَ
 بَعَلَتْ فَمَا السَّيَّارُ إِذَا رَجَعَ إِلَى الْقَاطِعِ وَلَوْ رَجَعَ بِأَوَّلِ حِجَاجِهَا إِلَى
 دَهْشَتَ بِمَا يَلْقَى فِيهِ وَلَا يَفْقَهُ وَتَرَى فِيهِ الْقَصَاصُ فِي السَّيَّارِ لَا يَدْرُسُهُ
 تَلِيْقُ مَعَ أَقْرَبِهِ عَلَى قَطْعِ مَرْفُوحٍ وَالْمَالِي أَنْ يَقْطَعُ السَّيَّارَ مَعَ
 الْمَرْفُوحِ فَسَقُوطُ حَتَّى مِنْهُ إِلَى الْحَالِي الْمَرْفُوحِ وَالْمَقُولُ أَنَّهُ لَا قَصَاصَ عَلَيْهِ
 فِي السَّيَّارِ لَطَبِئَهُ فَإِنْ خَمَلَ الْإِبْرَاقُ كَمَا إِذَا قَامَ الْمَرْفُوحُ لَا يَبْهِيهِ وَقَالَ ظَنَنْتَ
 أَنَّ الْقَصَاصَ يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْفُوحِ فَإِنْ ظَاهِرَ وَجُوبُ الْقَصَاصِ لَعَدَ طَبِئَهُ
 الثَّلَاثُ أَنْ يَقْطَعُ السَّيَّارَ الْحَجَّ هُوَ الْمَرْفُوحُ فَلَا يَسْقُطُ حَتَّى مِنَ الْقَصَاصِ فِي الْمَرْفُوحِ
 وَيَرْجِعُ الْقَصَاصُ عَلَيْهِ إِلَى السَّيَّارِ تَوَلَّى كَمَا إِذَا قَامَ قَطْعُ طَبِئَهُ فَالْإِبْرَاقُ
 الرَّابِعُ أَنْ يَقُولَ قَصِدَ قَطْعَ سَاسَرَةٍ عَدَا وَنَا فَعَلَهُ الْقَصَاصُ فِي السَّيَّارِ وَخَرَجَ
 حَتَّى مِنَ الْمَرْفُوحِ وَإِنْ قَالَ الْحَجَّ قَصِدَ لِحِجَاجِ السَّيَّارِ أَيْ قَطْعَهُ مِنَ الْمَرْفُوحِ فَلَا يَخْرُجُ

مَالِيَّتُهَا بِأَوَّلِ حِجَاجِ السَّيَّارِ يَقْطَعُ طَبِئَهُ لِأَجْلِهِ قَطْعُهَا عَلَيْهِ لِأَنَّ قَصْدَهُ الْخَرَجَ
 أَكْبَرَ الظَّرْفِ وَحَتَّى فِي الْمَرْفُوحِ وَالْمَالِيَّتُهَا أَنْ يَقْطَعُ طَبِئَهُ أَنْ يَقْطَعُ طَبِئَهُ فِي سَقُوطِ
 حَتَّى مِنَ الْمَرْفُوحِ السَّيَّارِ وَلَا يَخْرُجُ مِنَ السَّيَّارِ لَطَبِئَهُ وَالْمَرْفُوحُ
 وَتَرَى لَمْ يَمُتْ لَهُ مَقْلُوبًا فَاسْتَدْرَكَ وَقَالَ الرَّابِعُ أَنَّ الْقَصَاصَ فِي السَّيَّارِ وَهُوَ
 بَعْدَ الثَّلَاثِ أَنْ يَقْطَعُ طَبِئَهُ مِنَ الْحَجَّ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْفُوحِ مَعَ الْقَصَاصِ مِنَ الْمَرْفُوحِ
 الْمَرْفُوحِ وَجَازَ وَإِنْ قَالَ الْقَصَاصُ فِي الْمَرْفُوحِ فَإِنْ تَسَوَّفَ عَقِبَ قَطْعِ السَّيَّارِ
 وَتَوَلَّى بِهِمَا فَالْمَقْصُودُ أَنْ يَخْلُفَ مَا دَاخِلَ قَطْعِ بَرْدِهِ وَحَتَّى مِمَّا
 فَارَادَ الْقَصَاصَ مِمَّا يَلْقَى فِيهِ الْإِبْرَاقُ فَالْمَقْصُودُ مِنَ الْحَجَّ وَفَالْمَقْصُودُ لَيْسَ
 حَتَّى لِحِجَاجِ السَّيَّارِ وَخَرَجَ مِنْهُ أَنْ يَسْقُطَ عَلَيْهِ إِذَا قَامَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَرْفُوحِ
 أَجْدَ الْأَمْرِ أَنَّ الْقَصَاصَ إِذَا قَامَ فِيهِ الْقَصَاصُ إِذَا قَامَ فِيهِ الْقَصَاصُ تَابِعَ أَوْهَا مَوَارِثَ
 مِنْ كَرَامَةٍ فَالْمَقْصُودُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَرْفُوحِ وَأَقْبَلُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَرْفُوحِ
 فَقَالَ عَرَفَتْ مِنَ الْمَرْفُوحِ الْقَصَاصُ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ الْقَصَاصُ إِلَى الْمَرْفُوحِ فِيهِ
 أَوْجُهُ إِجْرَاهُ لَا يَسْقُطُ عَلَيْهِ وَالْمَالِيَّتُهَا لَا يَلْقَى الْقَصَاصَ مِنَ الْمَرْفُوحِ عَرَفَتْ
 رَجَعَهُ إِلَى الْمَرْفُوحِ فَقَالَ الْإِبْرَاقُ عَرَفَتْ مِنَ الْمَرْفُوحِ وَالْمَالِيَّتُهَا تَابِعَ فِيهِ
 الْفَوْدِ الْحَجَّ وَخَرَجَ مِنْهُ الْقَصَاصُ مِنَ الْمَرْفُوحِ إِلَى الْحَجَّ فِي الْحَجَّ إِلَى الْمَرْفُوحِ
 فَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَالِ لِأَسْتَقْلَالِ الْأَهْلِ فَمَا يَخْلُفُ عَلَى الْمَالِ أَوْ حَتَّى لِحِجَاجِ
 كَمَا يَخْلُفُ الْعَدَدُ وَالْمَالِيَّتُهَا لَا يَلْقَى الْقَصَاصَ مِنَ الْمَرْفُوحِ وَخَرَجَ مِنَ الْمَرْفُوحِ
 فَوَجَّاهُ يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْفُوحِ وَخَرَجَ مِنَ الْمَرْفُوحِ بِالْمَرْفُوحِ الْحَجَّ وَخَرَجَ مِنَ الْمَرْفُوحِ
 وَهَذَا الْخِلَافُ جَازَ حَتَّى مِنَ الْقَصَاصِ مِنَ الْمَرْفُوحِ وَخَرَجَ مِنَ الْمَرْفُوحِ وَخَرَجَ مِنَ الْمَرْفُوحِ
 إِلَى الْإِبْرَاقِ فَذَا قَطْعَ بَرْدٍ مِمَّا يَلْقَى فِيهِ الْحَجَّ أَوْ حَتَّى لِحِجَاجِ السَّيَّارِ
 اسْتَوْفَى بَرْدَ تَوَارِثَ الْمَرْفُوحِ لَوْ أَنَّ الْعَرَفَتْ عَلَى الْمَالِ فَوَجَّاهُ لِحِجَاجِ السَّيَّارِ

وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْحَجَّ

كما لو تم عموها والماء في سبط المال لأنه شرط في الماء العوضي القود
والعوض هو عملها القود حيث أعمال الربية ولا يفسد على ما قال
يعرف عتقها ومن سعة اليد فإن قلنا الواجب القود المحض سبط القصاص
كالعوض المطلق قلنا الواجب جدها في عملها المحض سبط القود كان
لفظ العوض يفسد والظاهر أنه يعمل في وجهه فإن وثقنا أن العمل في ركن
منه قوله أنشأ يفسد وقد وجهه بأن الركن له وجهان إلى القصاص
فإن نوى الربية انفسه فإن الركن الربية سبط القصاص وإن نوى الحد
القصاص فكل عمل سبط الربية منه في حال وجهه فكلما أسقط العمل
على القود والوجه فإن الواجب القود المحض وعمل على ما ثبت وأن
مطلقا نقول لا حد لها المال لأنه واجب إلا القود وقد أسقطه والماء
المال لأن الربية خلف القود عند سقوطه فمما مات المائي إذا مال الربية
أحداهما فعمل على القصاص في الفسخ عمل على المال لأنه زاد على الواجب
وعلى القول الذي يقول الواجب القود المحض فيه وجهان وجه المثل الربية
لما علو القود لكل حال لا مريد عليه إذا قال أقطع بردي فطعموا فبردي
إلى النسيان وقال القليل فقلته سبط القصاص وهل سبط الربية منه فإن
يتعلق بالربية ثبت للورثة امتداد العداوة وبنت كلب وسقطها الربية
عنه فلا ركن لها سلفا فسبط بعوضه مع الأب وله ركن لها مال سوا
لأنه دفع الزوج فلا حست من النكاح في سبط القصاص ثم قال أنه
في حال المحض لا سبط لأنه يعلم ظاهر الله تعالى فخرج ابن سريج وجه
أنه سبط كما سبط القصاص إذا استترى المحض عليه العدالة المائي
عليه تارة من المطلق في وجهه الشرا كشرا الميراث الربية والميراث

وله للتوحيش

[illegible]

مطابق

[illegible]

وفظوله اوجه تسمى بالاعمال الربانية فها الصبر والامانة والفرص والارادة
لست عمودا في شئ من هذا الامر الا في الثالث ما شئت من عندك الاضيق
وهذا اقل الزخارف وبه خد المشهور وقيل انه اذا قطع من الاعمال ما
ينطق به الاسم فقد استوفى الكمال السفة وهو الحد في لسان الصفي
كمال الاله ان ظهر فيه اماره الفزرة بالحرى والى الكواثر قطعه وبه
قل ان ظهر فيه اماره الفزرة وحده فكمومه ان يطلع على الحار ولو قل
الاصرفه السلفه لم يعد وان كان له كفا على معصيه وهما مستويا
الطش وعلى احد هما اصغر ازيد فعل على نحو الكفا في القلعة الاصبع
الواحدة زائدة فيه فحال احدهما على الزايدة على الحال نقصان والى
لا اذ لا بعد وقوع ذلك على الاصليه وان كان له ما رافهاها اكثر
بطشاً او في الماطش دون الاخرى فقطعها واطع واخذت منه الاله
والسدر البذر الاخرى بعد الفطخ ويطشت بطش الصليان في الاستعداد
الارض المذبول وزده الى قوت الحكومه فحال احدهما مستو كان غيره فقامت
اصليه ولا يتصور طشيان على معصيه والثاني لا يستردان بهر بعد حاد
ويلافتس وهو ما استوفى جميعا الذي كمال الاله وان لا تدفع العظم
الشهر من الزايدة كمال الاله وهما في الارجح المنطق على المذلل
نوف الفكر والى كمال الاله لو استخرج حاد بانه وفيه الاله كل الحاد
الحاد لغير واحد وهو حبس وسلم حقيقه قابل ولكي لا يبعد حاة
مستقرة قطعه فايداه اجزى بقدر مرميه في جمع الاعضاء التي تكمل
واجدها الاله شته عشر عضواً مما المخلوق كمال الاله في
اشي عشره منفعه منها العفو اذا قطع برة فزهره غلفه فاستاد

منالك الحروف ^{في} اختلاف والطاهر ^{من} خطك ^{مستل} له الصوت ^{موجبه}
مقبوده وفيها كمال الريح وان يطول ^{موجبه} مع حركة اللسان فذات ^{موجبه}
ان الواحد ^{موجبه} به واجده لان مقصود الصوت الضيق فاذا اقلنا واسا ^{موجبه}
ركبة اللسان فانه فقد يعطل النطق ^{موجبه} امرافه الحلق السابق ^{موجبه}
المضغ بعض بالريه واما بان تضرب ^{موجبه} مع ^{موجبه} من الحنج ^{موجبه} فالحرك ^{موجبه} للحنجره وارتفاع
لوجنا على شفته فاستودهم ^{موجبه} على المضغ به وح كمال الريحه وان ط ^{موجبه} من الحنج
الشوادر فمضغ كونه ^{موجبه} في قوة الامنا ^{موجبه} والاحتال اذا ^{موجبه} يطول ^{موجبه} ذلك ^{موجبه} للمناعه على
صلبه وح فيه كمال الريحه ^{موجبه} ولو ^{موجبه} على ^{موجبه} شرا ^{موجبه} امرافه ^{موجبه} قاطل ^{موجبه} مضغه ^{موجبه} الارضاع ^{موجبه} فمضغه
حلوته ^{موجبه} لان مضغه ^{موجبه} الارضاع ^{موجبه} نظرا ^{موجبه} وتو ^{موجبه} الحلق ^{موجبه} فوه ^{موجبه} مضغه ^{موجبه} الامناق ^{موجبه} فاما
ماسه ^{موجبه} اذا ^{موجبه} ابط ^{موجبه} شهوه ^{موجبه} الجماع ^{موجبه} واشتهوه ^{موجبه} الطعام ^{موجبه} الى ^{موجبه} الكمال ^{موجبه} ورض ^{موجبه} عصفه ^{موجبه}
فارس ^{موجبه} مضغه ^{موجبه} الطعام ^{موجبه} وح ^{موجبه} في كل ^{موجبه} احد ^{موجبه} من ^{موجبه} كمال ^{موجبه} الريحه ^{موجبه} لو ^{موجبه} ذهب ^{موجبه}
المشمع ^{موجبه} قطع ^{موجبه} زحله ^{موجبه} في كل ^{موجبه} اختلاف ^{موجبه} فاما ^{موجبه} صحه ^{موجبه} مضغه ^{موجبه} واما ^{موجبه} غلب
لثايبه ^{موجبه} على ^{موجبه} غيره ^{موجبه} فان ^{موجبه} اذا ^{موجبه} كان ^{موجبه} الحصل ^{موجبه} الوط ^{موجبه} للزوج ^{موجبه} الى ^{موجبه} الامه ^{موجبه} الضيق ^{موجبه} المقيد
اول ^{موجبه} كمال ^{موجبه} المستعمل ^{موجبه} الوط ^{موجبه} ونز ^{موجبه} الصبي ^{موجبه} من ^{موجبه} حنا ^{موجبه} فاعزله ^{موجبه} الوتر ^{موجبه} جاف
العاده ^{موجبه} وان ^{موجبه} كبر ^{موجبه} من ^{موجبه} حنا ^{موجبه} من ^{موجبه} زحله ^{موجبه} الح ^{موجبه} واما ^{موجبه} البسته ^{موجبه} فوا ^{موجبه} ارفع ^{موجبه} زكرا
عاضه ^{موجبه} مضغه ^{موجبه} من ^{موجبه} كمال ^{موجبه} الريحه ^{موجبه} وارض ^{موجبه} البكاره ^{موجبه} وقيل ^{موجبه} اذا ^{موجبه} الارحام ^{موجبه} من ^{موجبه} زكرا ^{موجبه}
فصاحب ^{موجبه} البكاره ^{موجبه} ولو ^{موجبه} انزال ^{موجبه} للزوج ^{موجبه} زكرا ^{موجبه} فزوجه ^{موجبه} تاكل ^{موجبه} مضغه ^{موجبه} الحمار ^{موجبه}
البكاره ^{موجبه} لانه ^{موجبه} مشغور ^{موجبه} ولعل ^{موجبه} بعد ^{موجبه} من ^{موجبه} طرب ^{موجبه} الى ^{موجبه} استحقاق ^{موجبه} في ^{موجبه} صور ^{موجبه}
شعر ^{موجبه} واجل ^{موجبه} ريش ^{موجبه} من ^{موجبه} عشرين ^{موجبه} حبه ^{موجبه} فلو ^{موجبه} ان ^{موجبه} الشرا ^{موجبه} من ^{موجبه} الحمار ^{موجبه} استعاد ^{موجبه} الى ^{موجبه} الريحه
فاحده ^{موجبه} ولو ^{موجبه} حمار ^{موجبه} فمضغه ^{موجبه} فالمقصود ^{موجبه} ان ^{موجبه} الديات ^{موجبه} من ^{موجبه} الحمار ^{موجبه} وضح ^{موجبه} في ^{موجبه} شرح
افعال ^{موجبه} الحمار ^{موجبه} ان ^{موجبه} بعد ^{موجبه} الحمار ^{موجبه} فلو ^{موجبه} اختلف ^{موجبه} حكم ^{موجبه} الحمار ^{موجبه} ما ^{موجبه} راجع ^{موجبه} الى ^{موجبه} اطرافه

[illegible]

و این خطماہ از ما ساسک کجاست

دعای استغاثه

حظاً وخر الروية عن ارباعه ثلثه قال ارباعها لست لست ان تقاير صفات
الحيات صفات تعارض الحياه والى استدل اهل الحاد الحاد فان قلنا استدل اهل
يد خطاخر الرية عن ارباعه ثلثه قال ارباعها لست لست ان تقاير صفات
وهو خطاخر العاقله محضه فكيف جعل الحاد الحاد ان تقاير صفات
ومن الخطاخر خطاخر الصوفى وقال الخدييه معلطه ان الرية يسطر انما سبق
ونرى الشافعى ان ارباعه العبد يصير العبد كما في قوله وخرج من ربه
انه يصير العبد كما في قوله الشافعى باليه في انه لا يملكه العاقله
والخدييه في الشافعه فاذا قلنا لهذا قطع النبيه وذكره في ارباعه
الحاد في شى من الرية في ارباعه مسقطه اذ اصاح على صغر ربه
طرف مسقط فانه قد وسقط وفان وجعله الحاد لانه مسقطه في الفصل
فولان ربه انما هو حيز او داره وبعدها منتهى وهذا هو الى الخراب
لان الاصل ان الحاد كما ان ارباعه ولو فعلوا لكانت صفة مسقطه
الشى بان نفسه ملئه اوجه احدها انه يملك على مواضع العزله والى صفاته
لان الكبر لا يسطر بل كماله والى الخدييه من هذا انك والنسب طاهر
فعل عليه والى ذلك اخاه من قرابه وحب وان اخاه من ربه ولا قال
والخدييه ان قال طاهر لانه مسقط به وجب وان شى من ارباعه الاصل
جمله على النسب المتعار وان اصاح على موضع على الارض فانما هو بالغ
والعقله نفسه وحيات منسما في الرية في الاحاطه عليه اذ ارضه صفا
في مسجعه فاقترنه سبع فاقترن على السفل على ربه ولا يصح كما في الرية
انما ما تغير اذ به فتركه المصنوع في ترك الدم وان كان على الخدييه
احدها في الجوده على السبع لانه مختار فلم ينفذ ارضه على الخدييه

مختار زعماء الاصل من ائمة الزيدية

علم

[illegible]

[illegible]

ان الزمان عليه ما هو المثلث ان كان المثلث اليهودي عن المثلث في قوله ان المشايخ
 ان القوم انما هم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 ملك عشرين من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 وكانوا اهل البيت في العاقبة ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 وهو الذي عليك شيئا فاعلم انك قد اخرجت من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 اكثر من ربع دينار حتى لا يرد اخذه منه الى اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 نجاة لاه لا والله به المثلث بعد مائة سنة فاعلم انك قد اخرجت من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 الجاني ان اهل البيت اخرجوا من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 في اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 حث اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 حث عليه واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 الحث عليه واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 سقط عنهم الحث واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 الى القاصح في مائة سنة واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 اذا قل السبعة واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 اختار لهم في مائة سنة واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 فعل بمره ام هو اخرجته في السبع واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 الحاربه فعل يكون لك اختيار امه للعدا واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 ما ازل القتل مستله اذا اقبل الحث في مائة سنة واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 فيه واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت
 واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت واما ما في قوله ان القوم من اهل البيت

اشهر وقلبه العظام الى اذ كان تحت من اجابه سائفة وهو في الام قاس
 المير المشتري على الهلاك ومن قال اشترى على الملك خبايه من طار الى
 حركه المذبح خبايه في عمر الحاني فسته فالديه على الحاني ولو عرض
 افراه كامل مات الام ولم يفسد الحني في افره اذ اسف حياه الحني والوجه
 ولو انفصل الحني منها وهي حيا ومسته وجعل له وقال الوجهه طالع
 عاموتاهم وعنه في الحال العونه على الحياه واحلف في حيا على اعتبار المكاف
 الجا او انضاله بان يخ الحني راسه ثم يموت الام منهم في الحني العره لانه
 حقوق جوده بالا انكشاف ومهم في الحني العره لان الحني يفسد ولو
 لو قدامه نصفين وشاهدنا الحني بطنها فهو على هذا الوجه وكذا
 الحني الحني راسه وظهر في اخر رفته في جود العظام وحال شغل هذا
 الانفصال ما يعتد به ولو العت راسه وجعده واحده لانه هو يحوي
 كذا سار اسان قال وفي اخر الشافعي رحمه الله بانه لما ار اسان واجتاز بطن
 الهاف في كذا ما به ديار ونظر الهاف على طهوان ولو العت الحني في بطن العره
 حنيها مسلم الذي لم يرد عره لاحتمال انها كانت زايده فمستطوعا
 اثرها ولو انفصل خاسا وطى الدم وحبت دية كاملة وان كان جمع
 الدم والعنه عه يد او حبت حكومه للمالك ليد لو قال الحني به انفصل
 الحني خا وفات من الحياه فسل الحاني لما الانفصال حيا الحياه به ولكن
 قال انما سبب الحني وقال انما بالطلوع فان كان على الحني الحياه والى
 قوله اذ اطلعت شيت ظاهرا وان كان عليه الحياه به فالعواقيل ان اذا
 كان الحني خا فافضه ثلثه واحده لانه لا بد فيه من كذا في الحياه
 بينه ومن كذا الحني عره عره حيا في حياه العره غير بقدره والمالي

اليهود تلك العره في الحني بان حش الحيه وهو لا يقوم ونش في حيه
 العره ما لتساوي حش من ايل الحني ديار او الما لتساوي العره والماله
 بالسويه فاذا اقلنا الفات وقيل اخذ الوالد من انا والآخر شافيه
 لثله اوجه اخذها انا اخذها لثله من في اخر انا اخذها لثله من
 والاخر ما اخذها الا لثله والثالث ما لثله من جانب الام وتراعي في حال
 الانفصال في حياه ارضيه فاقبلت واجهضت او عا اقله فاجعتم الحني
 او حش العره كامله وان حش على حيه فاقبلت واجهضت في حال الحني
 وحيا في اذ انفصل حني الامه سلم او الام فمطوعه الاطراف فوجعنا
 اجدها بالوجه عشر حيه الام سلمه الاطراف وتسو حيا صفة السلامه
 فقد ترا حيا تسو ما الحيه والاسلام اذا كان الحني اسلمان والمالي
 ان السلامه لا يقدرا لانه مخطي ولا ن سلامه اطراف الحني لا يورثه خلاف
 الحيه والاسلام ولو كان الحني من اطراف فمقدور بقصا الام ابعد
 اذ ربما يفسد الحني الحياه لو مات وطف زوجه حيا لاولا او عدا
 قيمه عشر ورخي العبد على بطنها فاجعفت وتعلق رفته عه فممتها
 شتور فان المراه تسوي من العره الملك وهو عشر ونسب طمنا حياه من
 لها ربع العبد وسقا لها خمسة عشر متعلق بقيمه ثلثه اربعه وهو صالح
 ونفسه تساو حيه عشر ونسج الحني ثلثي العره وهو ان يعون فيسقط
 ثلثه اربعه وهو ملون وبقره عشره متعلق بنسب المراه وهو حيه
 فاذا اسلم العبد صاعت الحنيه الفاضله وعاهر القاس خبايه العبد المستر
 على المال المستر من شديده اذا كان من الحني فوارث لان في العره
 ماله دون ربع شتير او عا نسيب لانه كل على اخذه ولا يورثه لمجاور

في حال الحني العره
 انما في مال الحني العره في المراه

[illegible]

لا اولى في حق اسنان الجواره من در السنه ١٠٠٠

لا يعتبر بما وبالله الزه وعوبه ومذمور الفال المدين فمطلعا على ما بال
والقارن بعينه كان اعطى القطبان عتبه ومعبوه رضي الله عنه كان
مطلعا هذا الفال الكهنة في ذلك واما الجراح فقه على رلى الاستماع
من يفرهم وخجل منهم من الخضر باه الزه ولم يكثر بنا وبه الطهور فساده
اذا قلنا من شرط الغامه الامام في شرطه اصل الغامه بحد الشرط
فيه لوصفوا سمه بسبل الله الخدمه فيه خلاف لانهم وان كانوا احد
الاسم لهم في الجراح على الماطل ونصحه ذلك عنه اذا قلنا الخ
اهل البغض ما بال المومنه من نفي شرع العدل في حال الغامه في الصوره جراح
وجه الاستساق الاموار كمال المرد كان من اول في مح في اهل
رضي الله عنه ان امره من محمد عليا فان زافو كلفه ما سكت القصاص
اذا زوم اجتناعهم من سجد مديهم فيه وخجل شرط جراحه الى الجراح في
الثاني الى الملك الفالح في الفادورات الفاد كغماره الصم
والسجد الشمس اذا شهد انما على رجل انه ازبد وحكما الكله التي
الزه فقال صدقا ولكني كنت مكرها فان طهرت فخال الانكراه بان كان
اسرار الكفر والقول قوله وان لم يخال الانكراه حكمه بالزهد وبشوه
زوجته وان قال الشاهد ان عنه كمال الزه ولم يقولوا ان زيدا فقال صدقا ولكني
كسبر ما قال الشاهد او محض ان ليس في تصديقه تكذيب السبوه
علاوة اذا شهد على الزه قال كونه مكرها بوجه الزه والجرم في الجراح
المستلمه فاقبله انسان في المرد في الصمان وخجل من جرحه من ثقب
المصلح وموارده وثراة الزه اذا مات مسر خلفه من قال الحد
ما انك انما اوانك الاخوه في حبه الما عا له ما لك في ارجحه لسقط

مؤاخذه بأقراره والثاني تصرف اليه لارتياض اغراضا في الكفر وهذا
 وهو الصحيح والصحيح انه يستفصل وان فسر عما هو مصرح في الروايات
 صرف اليه وان لم يفسر ومن الاستيراد ان يرد ذكرها فاذا اقلت ان ما هو
 للاسلام فان اوسع فتبين انه كان من باب الجحارة هكذا قال العراقيون وقال العراقيون
 وفيه نظر لان المسلم لا يملك مجرد الاستماع من غير الاستلام وطعن الاستلام بان
 دأبنا له قال العراقيون ان اريد الاستيعاب انما رايه لصلوة المسلمين
 حكما باسلامه خلاف الكافر والاصل في الروايات ان اهل بيت الله الزهراء
 اربعة اوجه الظاهر انها قبل اذ بان الهرة عن محسوم ولعله اقبل والمسلم
 لا قبل لان النبية عند الخوف عن الزينة والثالث ان اسم اسد من غير مطالبه
 وان كان تحت الشيف لا قبل والرابع ان كان داعيا الى الاضلال لا قبل والافان
 وان علق من يده من مذبذب لولا في قوله اسد اقول ان الهرة انما كان اصله الثاني
 انه من مذبذب بعد الصلوة عن الاستلام والشيف كما به والثالث انه مسلم
 لان علقه الاسلام بغيره في الاستلام لا يكون مستتابا من جدار الزمان
 للسلطان اجبار الحرم مع المراه في العرب بالاحرف فيه وجها لاجداه الله تعالى
 من لا ذنب له والمالي لعلانه اسبابه في اقامه حديث الجاهلية وان العرب
 المذكورين يلبس مع من لا يقال في بيده اخرى في المصنف وهو زيادة حسر العرف
 بعد ذلك وان غير الامام حجة المشرق والتمسجه العرب ففيه خلاف الاظهر
 اوسع راي الروايات لان الغرض من الاستماع في العرب اذا ما رويها لعلها مع
 الفحشة ولا تغرب الى وطنه وان عرشاه الى بيده فاقبل الى وطنه في بيعة
 نظروا الظاهر انه المصنف وان عاد المغرب الى مكانه في ابناء المدة عرشاه فاما
 ولم يثبت المدة على الاظهر لمن تعال الى العرب فابعد الله عن كثر الى الجلائل